

«دِرَاسَاتُ لُغَوِيَّةٍ»

مَبَادِي أُسَاسِيَّةٍ
فِي
فَهْمِ الْجُمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ

إِعْدَاد

الدكتور أيمن عبد الرزاق الشوّا

دار اقرأ



مَبَادِيُ أُسَاسِيَّةٍ
فِي
فَهْمِ الْجُمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ

اسم الكتاب: مبادئ أساسية في فهم الجملة العربية

المؤلف: د. أيمن عبد الرزاق الشوا

عدد الصفحات: ٢٢١

قياس الصفحة: ٢٤×١٧ سم

عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة

رقم الطبعة: الأولى

تاريخ الطبع: ٢٠٠٦م

موافقة الطباعة: ٧٩٧٩٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار الكتاب أو تخزينه في نطاق إستعادة المعلومات أو نقله بأي شكل كان أو بواسطة وسائل إلكترونية أو كهروستاتية، أو أشرطة ممغنطة، أو وسائل ميكانيكية، أو الاستنساخ الفوتغرافي، أو التسجيل وغيره دون إذن خطي من الناشر.

محفوظ
جميع الحقوق

الطبعة الأولى

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

دار اقرأ للطباعة والنشر والتوزيع

سورية - دمشق - ص.ب: ٥٩٥٧

تلفاكس: ٢٢٣٩٠٣١ - ١١ - ٩٦٣++

لبنان - بيروت - هاتف: ٦٥١٣٢٧ - ١ - ٩٦١++

البريد الإلكتروني: iqraa@scs-net.org

«دِرَاسَاتُ لُغَوِيَّةٍ»

مَبَادِيُ أُسَاسِيَّةٍ
فِي
فَهْمِ الْجُمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ

إِعْدَادُ
الدُّكْتُورِ أَيْمَنُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ الشُّوَّارِ

دار اقرأ



البحث الأول

أهمية دراسة

الجملة العربية

الجملة في الدراسات اللغوية الحديثة.

أهمية فهم الجملة العربية.

تكامل علوم العربية.

حاجة المكتبة العربية إلى إغناء الحديث عن الجملة.

بلاغة القرآن من خلال بلاغة الجملة.

البلاغة العربية بلاغة الجملة.

بين النحو وعلم المعاني.

النحوي ودراسة الجملة.

معنى الجملة.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،
سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين

وبعد، فهذه مبادئ أساسية لفهم الجملة العربية، جمعتُ شذورها مما كنتُ
أقرؤه في كتب اللغة، والنحو، والمعاني، والتفسير...

ولعلَّ الفائدة الكبرى والنفع المرجو من دراسة هذه المبادئ وقضاياها
يكن في نظرة مجملة لتركيب الكلام العربي أولاً، ثم العلم بأجزاء التركيب
بنظرة فاحصة مفصلة، لا يقنعنا إلا النظر الثاقب في زوايا كل جملة، والتغلغل
في البنى العميقة لها؛ لمعرفة بنائها، وتلمس معانيها وإيضاح أسرارها، حتى
نكون كمن تتبّع الماء حتى عرّف منبعه، وانتهى في البحث عن جوهر العود
الذي يُصنّع فيه إلى أن يعرف منبته، ومجرى عُروق الشجر الذي هو منه^(١).

قال الإمام الفيروز آبادي وهو يتحدث عن الجمال:

«واعتبر من هذه المادة معنى الكثرة، فقل لكل جماعة غير منفصلة
جملة»^(٢). فالجملة من الجمال، وحديث الجمال يطول، وكلما طال ازداد حسناً،
كالجمال نفسه؛ كلما أمعنت النظر فيه ازدادت معالم حسنه:

يزيدك وجهه حسناً إذا ما زنته نظراً

الجملة في الدراسات اللغوية الحديثة:

من الأمور المؤكدة في الدراسة اللغوية البنيوية اليوم تخصصُ النحو بدراسة الجملة، وذلك باعتبار هذا النحو أفضل نموذج نحوي في الوقت الراهن، وظهور فاعليته الحقيقية في تحليل الجملة وتحديد خصائصها استحصاناً ورفضاً، ولهذا فإن معرفة الراوي اللغوي بأساليب صياغة الجملة صياغةً مستحسنة تضمنُ تفعيل العمل في هذا المجال، وتضمنُ تحقيق نتائج دقيقة في حدود الجملة، وهو ما ينظر إليه أيضاً عالمُ البلاغة، وهو يوجه أنظارنا إلى أسرار البلاغة في الجملة، ويشير إلى مواطن الجمال في النص من تقديم وتأخير وحذف ووصل.

وما تركيزُ عالم النحو على الجملة واقتصار تحليلاته عليها سوى نتيجة حقيقية لنظرته إليها بوصفها أعلى وحدة تحليل لغوية، ولكونه هو ذاته نموذجاً متخصصاً بوصف الكفاية اللغوية الباطنة للمتكلم والمستمع المثالي؛ نموذجاً يصف قدرة المتكلم على إنتاج جمل كثيرة غير محددة في لغته، وقدرته على فهمها، ولهذا تجلّى موقف هذا الاتجاه البنيوي في أمرين مهمّين:

أولهما: أن اللغة هي إجمالُ الجملِ كلّها.

والثاني: أن النحو هو آلية يقتصر دورها على إنتاج جمل صحيحة في هذه اللغة^(٣).

أهمية فهم الجملة العربية:

الحديث عن المبادئ الأساسية لفهم الجملة له أكبر أهمية في الدراسة النحوية؛ ذلك أن تعلقَ الجمل بعضها ببعض، وبيان أوجه إعرابها، وما تتضمنه من المعاني الدقيقة؛ لا يدرك إلا بتأقّب الرأي، ودقيق النظر، وقوة الطبع، وجودة الفريضة، واستقامة الذهن، وليس لهذا الباب قانونٌ يحفظ، فهو واسعٌ وسنَع

العربية، غنيٌ غنى أساليبها وبيانها، ولا يحيطُ بأسرار اللغة وبيانها إنسانٌ. ولكنه لا يذهبُ منها شيءٌ على عامتها حتى لا يكون موجوداً فيها، ومن هنا نهضتْ عزائمُ الغُيرِ من العلماء نحاةً وبلاغيين ومفسرين نحو فهم العربية، لغة القرآن المبين.

تكامل علوم العربية:

قَيَّضَ اللهُ لهذه اللغة الشريفة علماء عاملين، رَزَقَهُمُ الإخلاصَ، فقاموا عليها رُعاةً وحَفَظَةً، يَفْنُونُ لها الأعمار، ويملؤون بها الأسفار التي أغنتِ المكتبة العربية بما دونوه من مختصراتٍ ومطوَّلات، سلکوا فيها مذاهبَ شتى، فمنهم من أولى المعاني اهتماماً؛ فقَيَّدَ معنى الكلمة، وضبط مدلولاتها، وبَيَّنَ اشتقاقها وتصاريفها، ومنهم من اتجهتْ عنايتهُ إلى الألفاظ دون المعاني؛ فقَيَّدَ الكلمة بالحرف والحركة والشكل، وذكر إلى جانبها المعاني التي تحملها، وهو ما صنعه أصحابُ المعاجم من أمثال الخليل بن أحمد الفراهيدي في كتاب «العين»، والجوهري في «الصَّحاح»، وابن منظور في «لسان العرب»، والفيروزآبادي في «القاموس».

وكلُّ ذلك كان ممّا جمعه علماء اللغة، وتواضعوا عليه في لغتهم، على سبيل الفهم والإفهام لنصوص القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف.

وقد أثمرت جهودُ المخلصين من العلماء الذين عكفوا على دراسة لغة القرآن الكريم، وإعرابه، وبيانها، عن ذخيرة ثمينة، تجلّتْ من خلال التصنيف لمئات المؤلفات في علوم النحو والتصريف، والمعاني، والبيان، وغيرها.

— فعِلْمُ التصريف: يبحثُ عن أحوال أبنية الكلمة، وهيئاتها.
— وعِلْمُ المعاني: يُعرف به أحوال اللفظ العربي الذي يطابقُ مقتضى الحال، وهو يُبيِّنُ معاني النحو العربي.

— وعِلْمُ البيان: يُعرف به إيرادُ المعنى الواحد بطرقٍ مختلفة في وضوح الدلالة عليه.

والعلاقة بين هذه العلوم أصيلة، ما قُسمت هذا التقسيم إلا من أجل توضيحها ودراستها؛ بنظرة تطبيقية ذوقية جمالية للأسلوب العربي المشرق.

حاجة المكتبة العربية إلى إغناء الحديث عن الجملة:

يحتاج المَعْرِبُ إلى معرفة علم اللغة: اسماً وفِعْلاً وحرفاً؛ فالحروف لِقَلَّتْها تَكَلُّمُ النحاة عن معانيها، ومن مؤلفاتهم منها: «الألفات» لابن الأنباري (٣٢٨هـ)، «اللّامات» للزجاجي (٣٣٩هـ)، «رصف المباني في حروف المعاني» للمالقي (٧٠٢هـ)، «الأزھية» للهروي (٧٦٤هـ)، «الجنى الداني في حروف المعاني» للمراذي (٧٤٩هـ)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (٧٦١هـ)، الذي عقد الباب الأول لهذا الحديث، وغيرها.

وأما الأسماء والأفعال فيؤخذُ ذلك من كتب اللغة، وأكثر الموضوعات في علم اللغة كتاب «تهذيب اللغة» (٣٩٣هـ) للأزهري، و«المحكم» لابن سيده الأندلسي (٤٥٨هـ)، و«الصاحح» للجوهري (٣٩٣هـ)، وغيرها.

ومن الموضوعات في الأفعال كتاب «الأفعال» لابن القوطيّة (٣٦٧هـ)، وكتاب «تهذيب الأفعال» لابن القطّاع (٥١٥هـ).

ومن الكتب المعاصرة: المغني في تصريف الأفعال للدكتور عضيمة، وتصريف الأفعال والأسماء للدكتور محمد سالم محيسن، ونظرات في الفعل وتقسيماته في النحو العربي للدكتورة أميرة توفيق وغيرها^(٤).

ومع هذا فما زالت مكتبتنا العربية مفتقرة إلى مَنْ يغني جانب الحديث عن الجملة؛ ذلك أن الحديث عن الجملة لم يُقرِّدْ له القُدْماءُ من النحاة والبلاغيين كالإمام سيبويه (١٨٠هـ) والمبرد (٢٨٥هـ) وابن السراج (٣١٦هـ) كتاباً مفرداً، وإنما كانت مباحث الجملة تدرجُ في أثناء المباحث النحوية التي يدرسها العالم، واستمر الأمرُ في القرون التي تلت عصر الفارسي (٣٧٧هـ) وابن جني (٣٩٢هـ) حتى وجدنا بعضَ الإشارات لتحديد إعراب الجمل عند الجرجاني (٤٧١هـ) في كتابه «الجمل في النحو».

وجاء ابن هشام المصري (٧٦١) هـ فوضع كتابه «الإعراب عن قواعد الإعراب»، وذكر فيه أقسام الجملة وإعرابها، مُوجِزاً الحديث عنها، واستكمل هذا الإيجاز في كتابه «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»، فخصّص الباب الثاني للحديث عن تفسير الجملة، وأقسامها، وإعرابها.

وكنت زماناً أرى أن كتاب «مغني اللبيب» قد جمع معالم الجملة جمعاً كافياً يستغني الناظر فيه به، ثم تعقبت ذلك بالنظر والتفتيش، والمذاكرة في كتب النحو، بدءاً من «الكتاب» لسيبويه، و«الأصول» لابن السراج، ثم كتب النحو المؤلفة في القرن الثامن الهجري، فعثرت على تقسيم منهجي للجملة وإعرابها عند الإمام أبي حيان أثير الدين الأندلسي في كتابه القيم: «ارتشاف الضرب»؛ إذ وصل تقسيم الجمل عنده إلى اثنين وأربعين قسمًا بالمتفق عليه والمختلف عليه، وقد سجلتها بتقسيمها الواضح في هذا البحث، وراجعت النظر في كتب المعاصرين كـ «النحو الوافي» للأستاذ عباس حسن، و«المذكرات» و«الموجز» للأستاذ سعيد الأفغاني — رحمه الله — وقد وجدت أن دراسة الجملة في معانيها التي ندرسها الآن لم تلق حظاً كاملاً؛ فسيبويه — وهو إمام النحاة — لم يخصص لها بحثاً بباب أو فصل مستقل، وإنما جاء الحديث عنها متعلقاً بمباحث الكتاب التي كان يعالجها، وكذلك وجدت في كتاب «المقتضب» للمبرد أشتاتاً متفرقة، ولم أجد المبرد ركّز من خلالها على بحث الجملة أو عقد لها باباً أو فصلاً^(٥).

أما بقية النحاة من القدماء والمحدثين فكان حديثهم عن الجملة من خلال المباحث النحوية الكبرى التي عقدها، فالجملة التي لها محل من الإعراب كجملة الخبر تُدرّس في باب المبتدأ والخبر، والجملة الحالية في باب الحال، والجملة الواقعة صفة في باب الصفة، وهكذا...

أما فقه الحديث عن الجمل التي لا محل لها من الإعراب كالجملة الاستئنافية، والاعتراضية، والواقعة جواباً للقسم، فكان أغلب النحاة بمنأى عن الحديث عنها، ولعل أنصرافهم عنها إنما هو لتصوّرهم أن الحديث عن هذه

الجمال خاصةً مجاله علمُ المعاني وعلمُ التفسير اللذان يضيئان معالم هذه الجمال،
ويبرزان بلاغتها، وتنوِّق معانيها.

وفي يقيني أنه لا يتكاملُ التَّنَوُّقُ الفني للكلام العربي، ويبلغ ذروته حتى
نضعُ أيدينا على تركيب الجملة العربية، نتبينُ ارتباطها في سياق الكلام ونظم
التعبير اللغوي، وننقحهم أسرارها اللغوية، وبلاغة صياغتها في أرقى أساليب
الأدب والشعر العربي، وفي البيان القرآني.

بلاغة القرآن من خلال بلاغة الجملة:

إنَّ فصاحةَ القرآن الكريم تنطلقُ من دور الكلمة المفردة في بنائها ووزنها
ومعناها.

يقول ضياء الدين بن الأثير في كتابه (المثل السائر في أدب الكاتب
والشاعر):

«وإذا نظرنا إلى كتاب الله تعالى، الذي هو أفصح الكلام، وجنناه سهلاً
سلساً، وما تضمنه من الكلمات الغريبة يسير جداً. هذا، وقد أنزل في زمن
العرب العراء، وألفاظه كلها من أسهل الألفاظ، وأقربها استعمالاً، وكفى به قدوةً
في هذا الباب قولُ النبي صلى الله عليه وسلم: «ما أنزل الله في التوراة ولا في
الإنجيل مثلَ أمِّ القرآن، وهي السبع المثاني»، يريد بها فاتحة الكتاب^(١).

ولعلنا بعد قول ابن الأثير نتبين دور الكلمة المفردة إنمّا يكون من خلال:

أ — صوتها وحسن وقعها ووزنها، [أي: حسن إمتاع صوتها، وجمال وقعها
في الأذن]، وليس بالضرورة أن تكون الكلمة مؤلفة من أقلّ الأوزان تركيباً حتى
تكون جميلةً، فقد ورد في القرآن ألفاظ طوال، وهي مع ذلك حسنة، نحو قوله
تعالى: «فسيكفيهم الله» [البقرة: ١٣٧]، فإنَّ هذه اللفظة تسعة أحرف، وكقوله
تعالى: «ليستخلفنهم في الأرض» [النور: ٥٥]، فإنها عشرة أحرف، وكلتاها
حسنة رائقة، وجاءت عذوبتها كذلك من تنوع مخارجها، ونظم حركاتها، فإنها

بذلك قد صارت في النطق كأنها أربع كلمات؛ إذ تنطق على أربعة مقاطع، وقوله «فسيكفيكم الله» فإنها كلمة من تسعة أحرف، وهي ثلاثة مقاطع، وقد تكررت فيها الياء والكاف، وتوسط بين الكافين هذا المد الذي هو سر الفصاحة في الكلمة كلها^(٧).

ب — وكذلك دورها من خلال عيار سهولة نطقها.

ج — وعيار الجِدَّة فيها وعدم الابتذال.

د — وعيار الملازمة للمقام.

ه — عيار الملازمة للسياق.

ثم تعرَّج لتألف مع كلمة أخرى لأجل قوة المعاني التي عليها مدار الفائدة الكبرى، ولا تتحقق إلا في بلاغة الجملة.

فجمالِيَّة الألفاظ لا تكمن في ذاتها فقط، بمعايير سهولتها، وجمال وقعها وجرسها، وغذوية حروفها وتألفها، وإنما أحرزتها بموافقتها لجاراتها في الإيقاع، وهنا يبرز رأييَ رآه بعض الذين قد سَمَّ حِسُّهم النقديَّ، في أن لفظة «ضِيْزَى»، الواردة في سورة النجم قد جانببت الذوق، وخرجت عما يقتضيه البيان العالي، ونبرأ إلى الله من قول كهذا، ومما هو أصغر منه!

وهنا نجد ضياءَ الدِّين يردُّ عليهم حنَلَقَتهم، وسَمَّ نوقهم يقول: «وهذه اللفظة التي أنكرتها في القرآن، وهي لفظة «ضِيْزَى» فإنَّها في موضع لا يسدُّ غيرها مسدَّها، ألا ترى أن السورة كلها — التي هي سورة النجم — مسجوعة على حرف الياء غير المنقوطة، فقال: (والنجم إذا هوى. ما ضلَّ صاحبكم وما غوى) [النجم: ١-٢]، وكذلك إلى آخر السورة، فلما ذكر الأصنام وقسمة الأولاد وما كان يزعمه الكفار، فقال: «ألكم الذكر وله الأنثى. تلك إذن قسمة ضِيْزَى» [النجم: ٢١-٢٢]، فجاءت اللفظة على الحرف المسجوع الذي جاءت السورة جميعها عليه، وغيرها لا يسدُّ مسدَّها في مكانها، وإذا نزلنا معك — أيها المعاند — على ما تريد قلنا: إنَّ غيرَ هذه اللفظة أحسنُ منها، ولكنها في هذا الموضع لا ترد ملائمة لأخواتها ولا مناسبة؛ لأنَّها تكون خارجة عن حروف السورة^(٨).

وقد وقف الرافعي عند هذه اللفظة وتبيّن من جمالها مظاهر كثيرة، ومخايل لا يملك من يطّلع عليها إلا أن يخفض جناح الإقرار والتأييد، ذلك إذا أمعن المرء النظر ولاطفه، وترك الضجر وتحاماه، فإذا كان ذلك لم يكد يعدّم قرب بعضها من بعض^(٩).

البلاغة العربية بلاغة الجملة:

البلاغة العربية في أبرز دلائلها بلاغة الجملة، ثم هي بلاغة النظم والأسلوب. وأوفر مصدر، وأغنى تقسيم لهذه الجملة هو ما نجده في البيان القرآني، ومن الأوّل في دراسة الجملة العربية استقراء أساليب الجمل، واستعمالاتها، وبيان آراء علماء التفسير والمعرّبين في ضوء أساليب القرآن العظيم، ومن ثمّ نمهد لوضع القواعد والقوانين، ونصحّح النحو على أساس القرآن وشواهد الغنية في الوجوه الإعرابية التي تشعّ في الآية القرآنية؛ لتبرز أن أبلغ الكلام ما تعدّدت وجوه إفادته، وتحقّق الفائدة منوطاً بتضافر علم المعاني مع علم النحو العربي بصلة قوية.

بين النحو وعلم المعاني:

الدرس النحوي الحقّ قام واستأثر به علماء المعاني، وهم النحاة الحقيقيون فيما أزعّم؛ ذلك أنهم نظروا نظرة كليّة إلى تراكيب الكلام، وإسناد الألفاظ بعضها مع بعض، مما يكوّن الجملة العربية، فدرسوا هذه الجملة من حيث نوعها، ومن حيث ما يطرأ على أركانها من تقسيم وتأخير، أو ذكر وحذف، أو إضمار وإظهار، ومن حيث ما يطرأ عليها من استقحام، أو نفي، أو تأكيد، مؤكدين أنّ النحو نظم وتأليف، غايته إبراز المعنى بوضوح.

قال أستاذنا الدكتور مازن المبارك: «فالنحوي الذي يُخرّج وجهاً من وجوه الإعراب غير مراعى إصابة المعنى المقصود، هو نحوي لم يفهم صناعته، ولم يتملّ الغاية من علمه»^(١٠).

و«على الرَّغْم من أن علماء العربية كانوا قد فرقوا بين اختصاص النحاة واختصاص أهل المعاني، فإننا نرى الاختصاصَ واحداً، والتفرقة بين صحة الكلام وفصاحته مبنياً على اعتبارات عقلية محضة».

يقول الإمام أبو الفتح عثمان بن جني متحدثاً عن الفرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى: «فإذا مرَّ بك شيءٌ من هذا عن أصحابنا — أي: عن الفرق — فاحفظ نفسك منه، ولا تسترسل إليه، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبَّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصحَّحت طريق تقدير الإعراب، حتى لا يشذَّ شيءٌ منها عليك، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه».(١١)

النحوي ودراسة الجملة:

النحوي الحق هو ذلك الذي يجري وراء اللغة يتتبع سيرتها، ويفقه أساليبها. ووظيفة النحوي: أن يسجل لنا ملاحظاته، ونتائج اختباراته في صورة أصول وقواعد تملئها عليه طبيعة هذه اللغة واستعمالات أصحابها، وأن يصف لنا مثلاً ما يطرأ على الكلمة أو الجملة وأوضاعها المختلفة، مستنداً إلى استقراء واعٍ، وملاحظة دقيقة، ونظرٍ صائبٍ في الأساليب العربية.

معنى الجملة:

لاشكَّ أن تحديد المصطلحات، وبيان مدلولاتها من أهم مبادئ العلوم والفنون، وقد قيل:

إِنَّ مَبَادِي كُلِّ فَنٍّ عَشْرَةٌ الْحَدُّ وَالْمَوْضُوعُ ثُمَّ النَّمْرَةُ

ومن هنا حاولت التحريَ بجمع كلِّ تعريفٍ أو وصفٍ وتقسيمٍ يتعلّق بالجملة، وبيان مدلولاتها من بطون كتب اللغة والمعاجم وكتب النحو وعلم المعاني؛ لنقفَ معها عند المبادئ الرئيسية لمفاهيمها التي تضيء لنا درب

الحديث عن معالم الجملة في اللغة العربية من الوجهة النحوية والبلاغية.

قال ابن منظور في «لسان العرب»: (١٢)

جَمَلَ الشيءَ: جَمَعَهُ. والجملة: واحدةُ الجمل. والجملة: جَمَاعَةُ الشيءِ.
وأَجْمَلَ الشيءَ: جَمَعَهُ عن تَفَرُّقَةٍ.

وقال الزمخشري في «أساس البلاغة»: (١٣)

— أَجْمَلَ الحِسابَ والكلامَ، ثم فصله، وبيّنه.

— أخذ الشيء جملةً.

وفي «مقاييس اللغة» قال ابن فارس: (١٤)

— الجيم والميم تدلّان على كثرة الشيء واجتماعه.

— الجيم والميم واللام.. تجمع وعظم الخلق.

— أَجْمَلْتُ الشيءَ، وهذه جملةُ الشيءِ، وأَجْمَلْتُهُ: حَصَلْتُهُ.

وقال العُكْبَرِيُّ في «اللباب»: والجملةُ هي الكلامُ الذي تحصلُ منه فائدةٌ تامّةٌ، واشتقاقها من: أَجْمَلْتُ الشيءَ إذا جمعته، وكلُّ محتملٍ للتفصيل جملةٌ، والمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل بهذه الصفة. (١٥)

وقال الراغبُ الأصبهاني في كتابه المفردات: (١٦)

وأَجْمَلْتُ في كذا، وَجَمَالَكَ، أي: أَجْمَلْتُ. واعتُبرَ منه معنى الكثرة، فقليل لكل جماعةٍ غير منفصلة: جُمْلَةٌ.

قال تعالى: «وقال الذين كفروا لولا نُزِّلَ عليه القرآن جملةً واحدةً» [الفرقان: ٣٢]، أي: مجتمعاً، لا كما أنزل نجوماً مفترقة. وحقيقةُ المَجْمَل: هو المشتمل على جملةِ أشياء كثيرةٍ غيرِ مُلَخَّصة.

ونقل الفيروز آبادي وهو يتحدث عن الجمال كلام الراغب السابق:

واعتبر من هذه المادّة معنى الكثرة، فقل لكل جماعة غير منفصلة:
جُمْلَةٌ. (١٧)

وقال ابن القواس في «شرح ألفية ابن معطي»:

«الجملة والكلام مترادفان في عُرف النحاة، وهي من أجملت الشيء إذا جمعت أجزائه، وكل ما احتل التفصيل هو مجمل وجملة». (١٨)

وقال الشريف الجرجاني في «التعريفات»: (١٩)

«الجملة: عبارة عن مركّب من كلمتين أُسْنِدَتْ إحداهما إلى الأخرى، سواء أفاد، كقولك: زيد قائم، أو لم يفد، كقولك: إن يكرمني، فإنه جملة لا تقيّد إلا بعد مجيء جوابه، فتكون الجملة أعمّ من الكلام مطلقاً».

* * *

الحواشي:

- ١ - دلائل الإعجاز ٢٠٠ - ٢٠١.
- ٢ - بصائر ذوي التمييز ٣٩٥/٢، والمفردات للراغب الأصبهاني ٩٨.
- ٣ - نحو نظرية أسلوبية لسانية، فيلي سانديرس، ص ١٤٥.
- ٤ - من الكتب المعاصرة في هذا المجال: الأفعال في القرآن الكريم، د. عبد الحميد السيد.
- ٥ - انظر ملامح الجملة عند سيويو وعند المبرد في البحث السادس من هذا الكتاب.
- ٦ - المثل السائر ١٥٥/١.
- ٧ - انظر إعجاز القرآن والبلاغة النبوية للرافعي ٢٢٩.
- ٨ - المثل السائر ١٥٧/١.
- ٩ - إعجاز القرآن ٢٣٠ - ٢٣١.
- ١٠ - النحو العربي ١٦٠.
- ١١ - الخصائص ٢٣٨/١ و ٢٨٤.
- ١٢ - لسان العرب: جمل ٢٤٠/١.
- ١٣ - أساس البلاغة: جمل ٩٦.
- ١٤ - مقاييس اللغة: جمل ٢٢٤/١.
- ١٥ - اللباب في علل البناء والإعراب ١٣٨/١.
- ١٦ - المفردات ٩٨.
- ١٧ - بصائر ذوي التمييز ٣٩٥/٢.
- ١٨ - شرح ألفية ابن معطي ٨٢٩/٢.
- ١٩ - التعريفات للجرجاني ٧٨.

البحث الثاني

معنى التّأليف

و

التّركيب
في العربيّة

- أولاً – بين الترتيب والتأليف.
- ثانياً – بين التأليف والتركيب.
- ثالثاً – التركيب والتوجيه النحوي.
- رابعاً – أنواع التراكيب في العربية.
- خامساً – التركيب على نوعين.
- سادساً – صور تراكيب الكلام مفصلة في أقسام.
- سابعاً – صور ارتباط الجمل.
- ثامناً – مراتب تأليف الكلام.
- تاسعاً – العام والخاص بين الجملة والكلام.

اتَّسَعَتْ آراءُ اللُّغَوِيِّينَ وَتَنَوَّعَتْ فِي تَحْدِيدِ الْفُرُوقِ الدَّقِيقَةِ بَيْنَ الْمَصْطَلَحَاتِ الْمُنْتَشَابَةِ؛ كَالترْتِيبِ وَالتَّأْلِيفِ وَالتَّرْكِيبِ وَالجُمْلَةِ وَالكَلَامِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَلَا بَدَّ مِنْ بَيَانِهَا:

أولاً — بين الترتيب والتأليف:

الترتيبُ: هو جمعُ الأشياءِ المختلفةِ؛ بحيثُ يُطلقُ عليها اسمَ الواحدِ، ويكونُ لبعضِها نسبةٌ إلى بعضٍ بالتقديمِ والتأخيرِ في النسبةِ العقليةِ، وإن لم تكن مؤلَّفةً، فهو أعمُ من التأليفِ من وجهٍ؛ لأنَّ التأليفَ ضمُّ الأشياءِ مؤتلفةً، يرشدك إليه اشتقاقه من الألفِ سواء أكانت مرتبةً الوضعِ أم لا، وهما أخصُّ من التركيبِ مطلقاً؛ لأنَّه ضمُّ الأشياءِ مؤتلفةً كانت أم لا، مرتبةً الوضعِ كانت أم لا.

وقد يُستعملُ الترتيبُ أخصَّ مطلقاً من التأليفِ، وقد يُجعلانِ مترادفينِ.^(١)

ثانياً — بين التأليف والتركيب:

قال الإمام بهاء الدين بن النحاس في «التعليقة»:

الفرق بين التأليف والتركيب أنه لا بد في التأليف من نسبة تحصل فائدة تامة مع التركيب، فالمركب أعمُّ من المؤلف. وقال ابن القواس: التأليف أخص من التركيب، وهو من الألف، وهي الملائمة^(٢).

ثالثاً — التركيب والتوجيه النحوي:

احتلَّ التركيب حيزاً كبيراً من مساحة اللغة عموماً، ومن الميدان النحوي والصرفي خصوصاً، فقد قُعدَ للنسبِ إليه، وتغيره، ومتى ينسب إلى صدره، ومتى ينسب إلى عجزه كما في (عبد مناف) و (عبد شمس) وغيرهما. وجاءت أنواع التركيب على شكل الربط الإضافي أو العطفِي، والاستغناء بالتركيب عنهما، كما استغنى بالتثنية والجمع عن العطف كذلك.

ووقوف المركب حالاً على التأويل، أو ظرفاً أو غيرهما، وتوجه ألفاظ التوكيد مجتمعة على أنها نوع من الإتياع، والمركب يبني على الفتح كما سبق في الأحوال والظروف والمزج، فللكمة في التركيب جواز ما لا يكون لها في بنية الكلمة المفردة، ويتبع ذلك اختلاف الإعراب، وقد وجه كثير من المركبات نحويًا، كقوله تعالى: «ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو» [البقرة: ٢١٩]. فقد قرأها أبو عمرو بالرفع «العفو» على جعل «ذا» موصولاً، وقرأها الباقون بالنصب «العفو» على الإلغاء، تقول: ما الذي فعلت: أخيراً أم شراً؟، وماذا فعلت: أخيراً أم شراً؟، بناء على الإلغاء وعدمه.

— وحالات بناء «لا» مع اسمها معروفة.

— وتأمل قوله تعالى: «إنه لحقٌ مثلٌ ما أنكم تنطقون»، [الذاريات: ٢٣]. فمن قرأ بالفتح في «مثل» بنى ذلك على القول بالتركيب، وإن كانت القراءة سنة متبعة يحكم على النحو بها لا العكس لأنها نقل وتواتر، في حين جاءت قراءة رفع «مثل» بناءً على البساطة والقول بها^(٤).

والتركيب بعمامة يُراد به التركيب الحادث من أقسام الكلم بضم بعضها إلى بعض بقصد الإفادة، كتركيب الجملة من اسمين، أو من فعل واسم، إلى آخر صور التركيب المفيد التي عدّها النحاة.

والنحو في حقيقته: هو علم التركيب — على نحو ما فطن إليه عبد القاهر الجرجاني — فيما عُرِفَ بنظرية «النظم» التي هي عماد الإعجاز البلاغي وأساسه، إذ يتعلق بالتأليف بين الكلمات على هيئة مخصوصة بغرض اكتساب معنى جديد لم يكن للكلمة قبل التركيب، فإن كان هذا النوع العام يستعمل كل كلمة في معناها، فإن هذا النوع الخاص من التركيب ينقلهما إلى معنى جديد يفيدانه معاً.

وإذا كان كل مركب له علل أربع:

١ — مادية: وهي أجزاءه.

٢ — فاعلية: وهي الفاعل المركب له.

٣ — صورية: وهي هيئته.

٤ — غائية: وهي ثمرته المترتبة عليه فإنَّ هذه العلل موجودة فيما يركب وفيما ينحت على السواء.

قالوا: إنّ الفعل مركب من المادة والهيئة، فالمادة هي حروفه، والهيئة هي الحركات والسكنات، وتقديم بعض الحروف على بعض، فيدلُّ بمادته على الحدث، وبهيئته على الزمن.

رابعاً — أنواع التراكيب في العربية:

التراكيب أنواع: منها المركب الإضافي، والمزجي، والإسنادي، فإذا أطلقت كلمة التركيب انصرفت إليها، وأصل التركيب — غالباً — التركيب الإضافي.

قال ابن هشام في كلامه عن أصل المركبات الظرفية^(٥): الأصل في نحو: صباح مساءً — بالتركيب والبناء على الفتح —: صباح مساءً، أي: صباحاً ذا مساءً، ثم رُكِّبَ بعد ذلك كما ترى، فاكتسب بالتركيب معنىً غير معنى الإضافة، إذ بالتركيب دلّ على الإتيان في الصباح والمساء، بخلافه مع الإضافة فإنّه دلّ على الإتيان في الصباح وحده.

وأصل التركيب إنّما يكون بالواو العاطفة التي حذفت عند التركيب، وبصير كقولنا: يأتينا فلانً غدوةً وعشيةً، أي: في كلِّ وقت.

فكما يبطل الإتيان عند العطف بالواو، يبطل التركيب كذلك عند العطف بالواو، فحكم الإتيان والتركيب واحدٌ من هذه الجهة، وهذا يتوضح كثيراً في الظروف المكانية والأحوال ومثل: حَيَصَ بَيْصٌ، وشَذَرَ مَذَرٌ، وغيرها.

ويدخل التركيبُ الأعلامَ والأعدادَ، والظروفَ بنوعِها، والأحوالَ، والأسماءَ العامةَ، والأفعالَ وأسماءَها، والحروفَ.

١ - في الأعلام: منها ما ركب:

أ - تركيب إسناد: كأتبَط شراً.

ب - تركيب إضافة: كعبد الله.

ج - تركيب مزج: وهو كلُّ اسمين جعلاً اسماً واحداً مُنْزَلاً

ثانيهما من الأول منزلةً تاء التأنيث مما قبلها: كيعلمك، وحضرموت، ومعد يكرب، وسيبويه.

٢ - في الظروف: وهي إمّا مكانية، مثل: حيثما، و إنّ للحاق «ما» التي زيدت معها فرقاً بين حالة جزمها، وحالة عدم الجزم، فالتركيب إذاً أحدث أثراً بتغير المعنى الذي ترتب على التركيب، وإمّا زمانية نحو: «لَمّا» وهي ظرف زمان فهي مركبة من «لم» النافية و«ما»، فحصل فيها بالتركيب معنى لم يكن لها، وخرجت بذلك إلى حيز الأسماء، فاستحالت بالتركيب من الاسمية إلى الفعلية، كما استحالت «إذ» بدخول «ما» عليها من الاسمية إلى الحرفية، وتغير معناها بالتركيب من المضى إلى الاستقبال فهنا نَقَلَ التركيبُ الكلمة من الحرفية إلى الاسمية، ومن الاسمية إلى الحرفية، كما نقلها من الفعلية إلى الاسمية مع ملاحظة تغير العمل ونوعه، وهذا تصرف من العرب لاتساع اللغة.

٣ - في الأحوال: قُئِمَت الظروف في التركيب على الأحوال؛ لأنّ التركيب في الظروف أكثر وقوعاً، فكان أولى بالتقديم، ولم يقع في التنزيل تركيب الأحوال ولا تركيب الظروف، وإنّما وقع فيه تركيب الأعداد نحو: «إني رأيت أحداً عَشَرَ كوكباً» [يوسف:٤]. و «فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا» [البقرة:٦٠].

ومجيء التراكيب في الأحوال قليل بالنسبة إلى مجيئه في الظروف، والحال بينها وبين الظرف شبه، فلذا قيل عنها: إنها مفعول فيها في المعنى، وهي على معنى «في»، فإذا قلت: جاء محمد ضاحكاً، فمعناه: جاء محمد في حال ووقت ضحك، وقال سيبويه: «أخول أخول يجوز أن يكون كشعر بغير، أو أن يكون كيوم يوم».

٤ — في الأسماء: عتد ابن هشام في الباب الثالث من «شذور الذهب» من المبنيات مالزم البناء على الفتح، وهو سبعة، قال: «... النوع الثالث: ماركب تركيب المزج...» وتحدث فيه حديثاً لطيفاً، ذكر فيه مثال: حضرموت وبعليك وأزريجان.

٥ — في أسماء الأفعال: وهي أسماء حقيقة على الرأي الصحيح من مذهب البصريين، أو أنها أفعال استعملت استعمال الأسماء، وقد رأى الكوفيون أنها أفعال حقيقة، مثل: حيَّه^(٧).

٦ — في الأفعال: كما نجد «حبَّذا» و«هَلَمْ» في صيغ الأفعال المركبة نجد: الفعل (قَلَّ) إذا ركب مع «ما» صار: «قَلَّما»، واستغنى عن الفاعل كما قال كثير من النحاة، أو قالوا بمصدرية «ما» والمصدر المؤول فاعل، ودخل بذلك على فعل مثله، وأفاد معنى النفي، تقول: قَلَّما يدوم الصفاء، فبدخول «ما» أشبه حرف النفي وساغ دخوله على الفعل، وكل ذلك حدث له بالتركيب، وهذا شأن نظائره من: كَثُرَ، وطال.

ومن ناحية ثانية أنك تبني الفعل المضارع عند تركيبه مع النون المباشرة على الفتح للخفة: كخمسة عشر، إذ التركيب ثقيل، فاختير معه أخف الحركات وهي الفتحة.

٧ — في الحروف: كَثُرَ التركيب في الأدوات الحرفية، ومن ذلك «كَانَ» فهي من أخوات (إِنَّ)، وكذلك (لَكِنَّ)، فقيل: إنها مركبة من: (لا) و (أَنَّ) والكاف

الزائدة، ثم حذفت الهمزة، أو: هي من «لا» و«كن» التي هي بمعنى هكذا في الساميات، وهي عند الفراء مركبة، أصلها: (لكن أنا) وطرحت الهمزة للتخفيف، ونون (لكن) للساكنين. وقد تعمق الخليل بدراسة التركيب الذي عليه أغلب الحروف، ك: لن وليس...

خامساً: التركيب على نوعين:

قال ابن يعيش: التركيب نوعان: تركيب أفراد، وتركيب إسناد؛ فتركيب الأفراد: أن تأتي بكلمتين فتركيهما وتجعلهما كلمة واحدة، بإزاء حقيقة واحدة، بعد أن كانتا بإزاء حقيقتين، وهو من قبيل النقل، ويكون في الأعلام، نحو: معد يكرم، وحضرموت، وقالي قلا. ولا تفي هذه الكلمة بعد التركيب حتى يخبر عنها بكلمة أخرى، نحو: معد يكرم مقبل، وحضرموت طيبة.

وتركيب الإسناد: أن تركب كلمة مع كلمة تنسب إحداها إلى الأخرى، على سبيل يحسن به موقع الخبر، وتما الفائدة^(٨).

سادساً: صور تراكيب الكلام مفصلة في أقسام:

لعل أهم عمل للنحويين هو: إبراز تراكيب الكلام، من خلال الإسناد، وارتباط مفردات الألفاظ بعضها ببعض، ويتجلى هذا الارتباط في الأقسام التالية:

أولاً: ارتباط اسم مع اسم نحو: العلم نور؛ فإنهما اسمان: الأول مبتدأ والثاني خبر.

ثانياً: ارتباط فعل واسم نحو: قام زيد.

ثالثاً: ارتباط فعل واسمين نحو: كان زيد قائماً.

رابعاً: ارتباط فعل وثلاثة أسماء نحو: ظننتُ زيداً قائماً.

خامساً: ارتباط فعل وأربعة أسماء نحو: أعلمتُ زيداً عمراً قائماً.

سادساً: ارتباط فعل القسم وجوابه نحو: أقسم بالله إنَّ زيداً قائم.

سابعاً: ارتباط الشرط وجوابه نحو: إنَّ قام زيد قمت.

ثامناً: ارتباط اسم وجملة نحو: زيد أبوه قائم.

سابعاً: صور ارتباط الجمل:

قال أبو البقاء الكفوي في «الكليّات»:

اتّفاق الجملتين يرتقي إلى صور، تبرز واضحة في التقسيم التالي:

١ — الجملتان خبران لفظاً ومعنى، نحو قوله تعالى: «إنَّ الأبرارَ لفي نعيم. وإنَّ الفجارَ لفي جحيم» [الانفطار: ١٣-١٤].

٢ — الجملتان إنشائيتان لفظاً ومعنى، نحو قوله تعالى: «وكلوا واشربوا ولا تسرفوا» [الأعراف: ٣١].

٣ — الجملتان خبران معنى وإنشائيتان لفظاً، نحو قولك للفخور: ألم تكن نطفة؟ وألا تكون جيفة؟.

٤ — الجملتان مختلفتان لفظاً، بأن يكون لفظ الأولى إنشاءً والثانية خبراً، نحو قوله تعالى: «ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب أن لا يقولوا على الله إلّا الحقّ ودرسوا ما فيه» [الأعراف: ١٦٩]. أي: أخذ عليهم.

٥ — أو بالعكس نحو: قال: «إني أشهدُ الله، واشهدوا أي بريء مما تشركون» [هود: ٥٤]. أي: وأشهركم.

٦ — ٧ — الجملتان إنشائيتان معنى وخبران لفظاً، أو مختلفتان كذلك، نحو قوله تعالى: «وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلّا الله وبالوالدين إحساناً» [البقرة: ٨٣]. على اختلاف القراءة والتقدير^(٩).

والمقصود قراءة ابن عباس: لا تعبدوا إلّا الله؛ بحذف النون.

ثامناً: مراتب تأليف الكلام خمس:

نظر السيوطي إلى الصور الشاملة لأنواع الكلام العربي فوجدها:

الأولى: ضمّ الحروف المبسوطة بعضها إلى بعض لتحصل الكلمات
الثلاث:

الاسم والفعل والحرف.

و الثانية: تأليف هذه الكلمات بعضها إلى بعض لتحصل الجمل المفيدة؛
وهو النوع الذي يتداوله الناس جميعاً في مخاطباتهم وقضاء حوائجهم، ويقال
له: المنشور من الكلام.

والثالثة: يضمّ بعض ذلك إلى بعض ضمّاً له مبادٍ ومقاطعٌ ومداخلٌ
ومخارجٌ، ويقال له: المنظوم.

والرابعة: أن يعتبر في أواخر الكلام مع ذلك تسجييع، ويقال له: المُسَجَّع.

والخامسة: أن يُجعل مع ذلك وزن، ويقال له: الشعر والمنظوم؛ إمّا
محاورة ويقال له: الخطابة، وإمّا مكاتبة ويقال له: الرسالة.

فأنواع الكلام لاتخرج عن هذه الأقسام. ولكل من ذلك نظم مخصوص،
والقرآن الكريم جامع لمحاسن الجميع على نظم غير نظم شيء منها، يدل على
ذلك أنه لايصح أن يقال له: رسالة أو خطابة أو شعر أو سجع كما يصح أن
يقال: هو كلام، والبليغ إذا قرع سمعه فصل بينه وبين ما عاده من النظم، ولهذا
قال تعالى: «وإنه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه» إقصلت:
٤١-٤٢؛ تنبيهاً على أن تأليفه ليس على هيئة نظم يتعاطاه البشر، فيمكن أن
يغير بالزيادة والنقصان كحالة الكتب الأخرى^(١٠).

وقال الراغب في مفردات القرآن:

جملة الكلام المركب ثلاثة أضرب:

ضرب لاختصار الكلام، نحو: «وإن خفتهم أن لاتقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء» [النساء: ٣].

وضرب لبسطه نحو: «ليس كمثله شيء» [الشورى: ١١]. لأنه لو قيل: ليس مثله شيء، كان أظهر للسامع.

وضرب لنظم الكلام، نحو: «أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً قيماً» [الكهف: ١-٢]. تقديره: أنزل على عبده الكتاب قيماً ولم يجعل له عوجاً^(١١).

وقال السيوطي في «الأشباه والنظائر»:

«ماخرج من الفم إن لم يشتمل على حرف فصوت،^٢ وإن اشتمل على حرف ولم يفد معنى فلفظ،^٣ وإن أفاد معنى فقول،^٤ فإن كان مفرداً فكلمة،^٥ أو مركباً من اثنين ولم يفد نسبة مقصودة لذاتها فجملة،^٦ أو أفاد ذلك فكلام،^٧ أو من ثلاثة فكلم». (١٢)

تاسعاً: العام والخاص بين الجملة والكلام:

بين الجملة والكلام عمومٌ وخصوصٌ مُطلق؛ لأنَّ الجملة أعمُّ من الكلام، لصدقها من دونه، فكل كلام جملة، لوجود التركيب الإسنادي، ولاينعكس؛ لأنَّ الكلام نَعْدُ فيه الفائدة بخلاف الجملة.

والظاهر من كلامهم أنهم يشترطون الإفادة في الجملة. بل عرّف ابن الحاجب الجملة بتعريف الكلام، فقال: والجملة ما وُضِعَ لإفادة نسبة^(١٣).

قال ابن جني في الفرق بين الجملة والكلام:

أما الكلامُ: فكلُّ لفظٍ مستقلٍّ بنفسه، مفيدٍ لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجُمْلَ، نحو: زيدٌ أخوك، قام محمد، ضُربَ سعيد، في الدار أبوك، صَ، ومَه، ورويدَ، وحاءٍ وعاءٍ في الأصوات، وَلَبَّ وأَف وأوَّه، فكل لفظ استقل بنفسه، وجُنِبَتْ منه ثَمرةٌ معناه فهو كلام.

وأما القولُ: فأصله أنه كلُّ لفظٍ نطقَ به اللسانُ، تاماً كان أو ناقصاً. فالتامُ هو المفيد، أعني: الجملة، وما كان في معناها، من نحو: صه وإيه، والناقص ما كان بضدِّ ذلك، نحو: زيد، محمد، إن، كان أخوك.

فكل كلام قول، وليس كل قول كلاماً، هذا أصله، ثم يتَّسع فيه؛ فيوضع القول على الاعتقادات والآراء، وذلك نحو قولك: فلان يقول بقول أبي حنيفة، ويذهب إلى قول مالك، ونحو ذلك، أي: يعتدُّ ماكانا يريانه، ويقولان به.

قال ابن جنِّي: من أدلَّ الدليل على الفرق بين الكلام والقول إجماع الناس على أن يقولوا: القرآن كلام الله، ولا يقال: القرآن قول الله^(١٤).

وقال ابن يعيش في «شرح المفصل»:

«الكلامُ عبارةٌ عن الجمل المفيدة، وهو جنس لها؛ فكلُّ واحدةٍ من الجمل الفعلية والاسمية نوع له، يصدق إطلاقه عليها. كما أنَّ الكلمة جنس للمفردات، وأما الكلام فجماعة كلمة وهو يقع على ماكان جمعاً، مفيداً كان أو غير مفيد»^(١٥).

وقال التفتازاني في «المطوّل»:

«الاصطلاحُ المشهور أنَّ الجملة أعمُّ من الكلام؛ لأنَّ الكلام ماتضمَّن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته. والجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء أكان مقصوداً لذاته أم لا. والجملة الواقعة خبراً أو وصفاً أو حالاً أو شرطاً أو صلة أو نحو ذلك جملة وليست بكلام؛ لأنَّ إسنادها ليس بمقصود لذاته»^(١٦).

وقال الجزولي:

«الكلام غير المفيد: هو الذي لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه. نحو قولك: إن قام زيد، لأن (إن) الشرطية أخرجته عن صلاحيته لذلك؛ لأن السامع ينتظر الجواب، فيسمى جملة لاشتماله على المسند والمسند إليه، ولا يسمى كلاماً»^(١٧).

وقال السمين الحلبي في «الدر المصون»:

«وفرق النحاة بين الكلام والكلم بأن الكلام شرطه الإفادة، والكلم شرطه التركيب من ثلاث فصاعداً؛ لأنه جمع في المعنى، وأقل الجمع ثلاثة، فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه»^(١٨).

ويطلق الكلام لغة على الخط والإشارة كقوله:

إذا كلمتني بالعيون الفواتر رددت عليها بالدموع البوادر

وعلى النفساني كقول الشاعر:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

وقال ابن هشام:

«الكلام أخص من الجملة لمرادف لها، فإن الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد مادل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، «كقام زيد»، والمبتدأ وخبره، «كزيد قائم» وما كان بمنزلة أحدهما، نحو: «ضرب اللص»، و«أقام الزيدان»، و«كان زيد قائماً»، و«ظننته قائماً»^(١٩).

وقال الشيخ محب الدين ناظر الجيش:

«الذي يقتضيه كلام النحاة تساوي الكلام والجملة في الدلالة، يعني كلما صدق أحدهما صدق الآخر، فليس بينهما عموم وخصوص، وأما إطلاق الجملة

على مانكر من الواقعة شرطاً أو جواباً أو صلة فإطلاق مجازي؛ لأنَّ كُلاًّ منهما كان جملة قبلُ، فأُطلِقَت الجملة عليه باعتبار ماكان، كإطلاق اليتامى على البالغين، نظراً إلى أنهم كانوا كذلك».

وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس:

«الفرق بين الكلام والجملة أن الكلام يُقالُ باعتبار الوحدة الحاصلة بالإسناد بين الكلمتين، ويسمى الهيئة الاجتماعية وصورة التركيب، وإنَّ الجملة تُقالُ باعتبار كثرة الأجزاء التي يقع فيها التركيب؛ لأنَّ لكلَّ مركب اعتبارين: اعتبارَ الكثرة واعتبار الوحدة، فالكثرة باعتبار أجزائه، والوحدة باعتبار هيئته الحاصلة في تلك الكثرة، والأجزاء الكثيرة تسمى مادة، والهيئة الاجتماعية الموحدة تسمى صورة»^(٢٠).

ويطلق على الجملة المفيدة في اللغة (الكلمة)، قال الله تعالى: (كلا إنها كلمة هو قائلها) [المؤمنون: ١٠٠]، إشارة إلى قول القائل: (ربُّ ارجعون. لعليَّ أعملُ صالحاً فيما تركت) [المؤمنون: ٩٩-١٠٠]^(٢١).

الحواشي:

- ١ - فروق اللغات للحسيني ٨٣.
- ٢ - الأشباه والنظائر للسيوطي ٩٢/١ - ٩٣.
- ٣ - انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي ٢٩٢/١ - ٢٩٣. معاني القرآن للفراء ٣٩/١. مغني اللبيب ٣٠٠.
- ٤ - انظر الكشف ٢٨٧/٢.
- ٥ - شرح شذور الذهب ٢٦.
- ٦ - انظر شرح المفصل، ٢٣/٢، ١٢٤/٤ - ١٢٥. حاشية الخضري ١٤٢/٢ - ١٤٣.
- ٧ - شرح الكافية ٧٢/٢. شرح المفصل ٤٥/٤ - ٤٧. شرح الأسموني ١٤٧/١.
- ٨ - شرح المفصل ٢٠/١.
- ٩ - الكلّيات ١٥٦/٢.
- ١٠ - الإتيان في علوم القرآن للسيوطي ١٢٠/٢. معترك الأقران للسيوطي ٦/١.
- ١١ - انظر الإتيان ٥/٢.
- ١٢ - الأشباه والنظائر ٢/٢.
- ١٣ - انظر مبرز القواعد الإعرابية ٧٨ - ٧٩.
- ١٤ - الخصائص ١٧/١ - ١٨.
- ١٥ - شرح المفصل ٢١/١.
- ١٦ - المطوّل ٢٤٧.
- ١٧ - مبرز القواعد الإعرابية ٦٠.
- ١٨ - الدرّ المصون ٤٤٠/١.
- ١٩ - مغني اللبيب ٣٦٣.
- ٢٠ - الأشباه والنظائر ١٢٠/٢.
- ٢١ - أوضح المسالك ٧/١.

البحث الثالث

دلالة الجملة

في

سياق الكلام

- الجملة التامة.
- أهمية الترابط بين الدلالة والنص.
- بين دراسة اللفظ المفرد ودراسة الجملة.
- تقسيم الكلام إلى مستقيم ومحال.
- الكلام المفيد.
- المفرد أصل والجملة فرع.
- الشبه بين المفرد والجملة.
- أسرار الإخبار بالجملة مكان المفرد.
- روابط الجمل.
- الجمل التي تحتاج إلى رابط.

تمهيد:

الجملة: هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أي لغة من اللغات، وهي المركب الذي يبين المتكلم به صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع.

الجملة التامة:

الجملة التامة التي تعبر عن أبسط الصور الذهنية التامة التي يصح السكوت عليها، تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية هي:

١ — المسند إليه، أو المتحدث عنه، أو المبني عليه.

٢ — المسند الذي يُبنى على المسند إليه، ويتحدث به عنه.

٣ — والإسناد، أو ارتباط المسند بالمسند إليه.

فقولنا: (هَبْ النسيم). جملة تامة، تعبر عما تم في الذهن من صورة تامة، قوامها المسند إليه؛ وهو (النسيم)، والمسند؛ وهو (هَبْ)، ثم إسناد الهبوب إلى النسيم.

والإسناد عملية ذهنية تعمل على ربط المسند بالمسند إليه، كما عملت هنا على ربط الهبوب بالنسيم^(١).

والجملة في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، وليس لازماً أن تحتوي العناصر المطلوبة كلها، فقد تخلو الجملة من المسند إليه لفظاً، أو من المسند؛ لوضوحه وسهولة تقديره، كخلوها من المسند إليه في نحو قول المُستَهْل: الهلال والله. ومن المسند في نحو قولك: خرجت فإذا الثلوج، أو نحو قولك: زيد. في جواب من قال لك: مَنْ كان معك أمس؟ ونحو قولك: لولا المطر لَيْسَ الزرع.

أهمية الترابط بين الدلالة والنص:

لعلَّ خيرَ مَنْ بيَّنَ أهمية الترابط بين النص والدلالة المنبثقة منه هو الجرجاني الذي بيَّن دلالة الألفاظ على المعاني فقال: ليس الغرض بنظم الكلم أن تَوَالَتْ أَلْفَاظُهَا فِي النُّطْقِ، بَلْ أَنْ تَتَاسَقَتْ دَلَالَاتُهَا وَتَلَاقَتْ مَعَانِيهَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي اقْتَضَاهُ الْعَقْلُ.

بين دراسة اللفظ المفرد ودراسة الجملة:

قال أستاذنا العلامة سعيد الأفغاني:

«للجمل في نصٍّ ما، ما للكلمات في الجملة، فهي أجزاء تَوَلَّفُ النَّصَّ، وإعرابها هو معرفة علاقاتها بعضها ببعض، العلاقة التي يُحدِّدُهَا الْمَعْنَى، وعلى المعرب أن يلتفت إلى الروابط اللفظية بين الجمل النَّفَاتِة إلى العلاقات المعنوية، فمتى استوعب المعنى وأجزأه استطاع أن يطبِّقَ الْقَوَاعِدَ تَطْبِيقاً سَدِيداً يَزِيدُ الْمَعْنَى وَضُوحاً وَتَحْدِيداً فِي ذَهْنِهِ.

وعليه — حين تقسيم الفقرة إلى جملها — ألا يحكم على ابتداء جملة إلا بعد استيفاء الجملة السابقة ركنيها (المسندُ والمسندُ إليه: المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل) وعندئذ ينظر في علاقاتها بما قبلها ليتبين إعرابها بناء على ذلك»^(١).

ونلفتُ الانتباهَ إلى أنه كما يكون للجملة الواحدة إعرابٌ يكون لمجموع من الجمل إعراب كذلك؛ فمقول القول مثلاً مجموعة في محل نصب مفعول به (قال)، لكنَّ كُلَّ جُمْلَةٍ فِيهِ يَجِبُ أَنْ يَنْظَرَ إِلَيْهَا مُسْتَقِلَّةً؛ فجملة الأولى ابتدائية لأنها أول ما تكلم به القائل، والتي بعدها بحسب علاقتها بها وهكذا^(٢).

ومن هنا تبرز غاية عمل النحوي في بيان القاعدة اللغوية والنحوية؛ وهو الاستقراء السليم لموارد العربية أولاً، ثم بيان هذا الاستقراء وتعليله وفق المعنى الحق الذي عليه مدار الكلام. فطريقه هو الاستقراء لا العقل، ولا يذهب عليك أن الغرض من الاستدلالات النحوية هو التوجيه، وإيجاد الأوجه المرضية والمقبولة

للمسألة أو العبارة؛ بعد الوقوع على طريق الإيضاح، لا الإثبات على طريق العقل، فإنَّ ذلك غيرُ جائز .

فاللفظ المفردُ مستقلٌ بالدلالة على المعنى بنفسه من غير احتياج إلى أمر آخر يُذكر معه يتعلّق به، فيكون الحرفُ محتاجاً في الدلالة إلى غيره، والاسمُ والفعل مستقلان في الدلالة من غير احتياج إلى غيرهما، هذا في دلالة المفردات. وأما النسب المفيدة فلا تكونُ إلّا من تركيب اسمين، أو من فعل واسم، ونحو ذلك...

وإنَّ فهم المعاني لا يحصل بمجرد وجودها، بل لابدّ من التّوجه إليها وتدبرها والاتفات إليها وتصور أفاظها من خلال النظم الذي يحقق الفائدة.

قال ابن جني في «الخصائص»:

«إن الكلام إنما وضع للفائدة، والفائدة لا تُجنى من الكلمة الواحدة، وإنما تُجنى من الجمل ومدارج القول».(٤)

تقسيم الكلام إلى مستقيم ومُحال:

إنَّ الحكمَ على معرفة ما يتمّه الكلام وما يستحيل معه هو ما عليه مدار الفائدة، ومن هنا وجدنا الإمامَ سيبويه يقسم الكلامَ إلى مستقيم ومحال:

فالكلام المحال: وهو أن تنقض أوّلَ كلامك بآخره، فتقول: أُنَيْتُكَ غداً، وسأُتِيكَ أمس.

والكلام المستقيم الكذب: وهو ما جاء على سياق تركيب عربي صحيح صنعةً، كذبٍ معنًى، كقولك: حملتَ الجبلَ، وشربتَ ماءَ البحر.

الكلام المحال الكذب: وهو ما تناقض فيه المعنى وبُعْدَ عن صحة التركيب العربي، كقولك: سوف أشربُ ماءَ البحرِ أمس(٥).

الكلام المفيد:

قال ابنُ مالك: كلامنا لفظٌ مفيدٌ ك: استقم^(٦)...

قال العمريّطي: كلامُهم لفظٌ مفيدٌ مسند. والمفيدُ: المفهمُ معنىً يحسنُ سكوتُ المتكلمِ عليه، بحيثُ لا يبقى للسامعِ انتظارٌ مقيدٌ به، فلا يضرُّ احتياجهُ إلى المتعلقاتِ من المفاعيلِ ونحوها.

على أن ما لا يُفهمُ معنىً يحسنُ سكوتُ المتكلمِ عليه كجملةِ الصلة، والصفة، والحال، والخبر، وجملةِ الشرط، والقسمِ وحدها، وجملةِ الجوابِ وحدها لا يُسمَّى كلاماً؛ لأنَّ الفائدةَ إنما تحصلُ بمجموعِ الجملتين، فنحو:

«إن قام زيد» لا يُسمَّى كلاماً؛ لعدم حصول الفائدة،^(٧) وتَمَامُ الفائدةِ بجواب الشرط.

قال أبو البقاء في «الكليات»:

الجملةُ هي أعمُّ من الكلام، على الاصطلاح المشهور؛ لأنَّ الكلامَ ما تضمَّنَ الإسنادَ الأصليَّ، سواءً كان مقصوداً لذاته أو لا، فالمصدر والصفات المسندة إلى فاعلها ليست كلاماً ولا جملة؛ لأنَّ إسنادها ليس أصلاً.

والجملةُ الواقعةُ خبراً، أو وصفاً، أو حالاً، أو شرطاً، أو صلةً، أو نحو ذلك، هي جملةٌ، وليست بكلام؛ لأنَّ إسنادها ليس مقصوداً لذاته.

والجملةُ من حيث هي جملةٌ مستقلةٌ بإفادَةٍ هي النسبةُ التامةُ بين طرفيها، وإن كانت غير مستقلةٍ باعتبار ما عرض لها من وقوعها موقعَ المفرد وقيداً للفعل مثلاً.^(٨)

وكثيراً ما كنتُ أرُدُّ على مسامعِ أهل العلمِ ضرورةَ ربطِ الصناعة النحوية بالمعاني، فإذا ذهبتُ أصولُ الصنعة النحوية غيرَ مرتبطةٍ بمبادئ علم المعاني، رأيتُ كلاماً مقلوباً عن جهته، ومغيّراً عن صورته، ورأيتُ اللفظَ قد نبا عن

معناه، ورأيت الطبع يأبى أن يرضاه. ويعضد هذا القول ما أرشدنا إليه أستاذنا العلامة الدكتور مازن المبارك بقوله:

«إنَّ النحويَّ الذي يُخرِّجُ وجهاً من وجوه الإعراب غيرَ مراعى إصابة المعنى المقصود هو نحويٌّ لم يفهم صنعة، ولم يتملَّ الغاية من علمه»^(٩).

المفرد أصل والجملة فرع:

ثمة مسألة صناعية في تحديد الأصل من الكلام: أهو المفرد أم الجملة، قال ابن يعيش: «الذي يدلُّ على أن المفرد أصل والجملة فرع عليه أمران: أحدهما: أن المفرد بسيط والجملة مركب، والبسيط أول والمركب ثان؛ فإذا استقل المعنى بالاسم المفرد ثم وقعت الجملة موقعه، فالاسم المفرد هو الأصل، والجملة فرع عليه» والثاني أن المبتدأ نظير الفاعل في الإخبار عنهما، والخبر فيهما هو الجزء المستفاد، فكما أن الفعل مفرد فكذلك خبر المبتدأ مفرد^(١٠).

الشَّبهُ بين المفرد والجملة:

قال ابن جنِّي: «إن بين المفرد والجملة أشباهاً:

منها: وقوع الجملة موقع المفرد في الصفة، والخبر، والحال؛ فالصفة نحو: مررت برجل وجهه حسن، والخبر نحو: زيد قام أخوه، والحال كقولنا: مررت بزيد فرسه واقفة.

ومنها: أن بعضَ الجمل قد تحتاجُ إلى جملة ثانية احتياج المفرد إلى المفرد، وذلك في الشرط وجزائه، والقسم وجوابه.

فالشرط نحو قولك: إن قام زيد (قام عمرو)، والقسم نحو قولك: أقسم ليقوم زيد، فحاجة الجملة الأولى إلى الجملة الثانية كحاجة الجزء الأول من الجملة إلى الجزء الثاني، نحو: زيد أخوك، وقام أبوك.

ومنها: أن المفرد قد أوقع موقع الجملة في مواضع؛ كنعم، ولا، ولأن كل واحد من هذين الحرفين نائب عن الجملة؛ ألا ترى إلى قولك: (نعم) في موضع:

(قد كان ذلك)، و(لا) في موضع (لم يكن ذلك). وكذلك: صَة ومَة وإيه وأف وأوتاه، وهيهات: كل واحد منها جزء مفرد وهو قائم برأسه، وليس للضمير الذي فيه استحكام الضمير في الفعل، يدل على ذلك أنه لما ظهر في بعض أحواله ظهر مخالفاً للضمير في الفعل، وذلك قول الله سبحانه: (هاؤم اقرؤوا كتابيه) [الحاقة: ١٩]. وأنت لاتقول في الفعل: اضربْ ولا ادخلْ ولا اخرجْ، ولا نحو ذلك. (١١)

أسرار الإخبار بالجملة مكان المفرد:

الأصل في الخبر أن يكون مفرداً؛ لأن الخبر المفرد هو المبتدأ في المعنى أو مُنَزَّل منزَلته، وإنما أخبر بالجملة مكان المفرد لثلاثة أشياء:

أحدها: الحاجة إلى توسيع العبارة في النظم والنثر.

والثاني: أن ذلك قد يزيل اللبس في بعض المواضع، كقولك: زيد قام أبوه، لو قلت: قام أبو زيد، لجاز أن يظن أن هذه كنية له، لا أن له ولداً، فإذا قدمت بطل كونه كنية.

والثالث: أن في ذكر الشيء مظهراً ومضمراً تفخيماً (١٢).

روابط الجمل:

إن تكامل الكلام العربي يتحقق في الارتباط الوثيق بين أجزائه، فالخبر يرتبط بالمبتدأ، وكذا الصفة بالموصوف، والحال بصاحب الحال، والجزاء بالشرط، والصلة بالموصول، وهكذا.

فجملة الخبر إن كانت هي المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط، كقولك: (نُطْقِيَّ اللهُ حَسْبِي) فـ(نطقي) مبتدأ أول، والاسم الكريم (الله) مبتدأ ثانٍ، و(حسبي) خبر عن المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول، واستغنى عن الرابط؛ لأن قولك: الله حسبي، هو معنى (نطقي)، كذلك: قلبي لا إله إلا الله (١٣).

وإن لم تكن الجملة هي المبتدأ في المعنى فلا بد لها من رابط يربطها بالمبتدأ، وأشهر الروابط: الضمير، واسم الإشارة إلى المبتدأ، أو تكرار المبتدأ بلفظه، أو عموم يدخل تحته المبتدأ..

الجملة التي تحتاج إلى رابط:

الجملة التي تحتاج إلى رابط من الروابط المذكورة سابقاً ست، هي:

١ — الجملة المخبر بها: كقوله تعالى (الله يعلم ما تحمل كل أنثى) [الرعد: ٨] أي: يعلم هو.. ومنه قوله تعالى: (أن الأمر كله لله) [آل عمران: ١٥٤]، بقراءة أبي عمرو يعقوب: (كله) بالرفع مبتدأ.. وقوله تعالى (والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار) [الأعراف: ٣٦]، ومنه: (الحاقة، ما الحاقة) [الحاقة: ١-٢].

٢ — الجملة الموصوف بها: ولا يربطها إلا الضمير، إما مذكوراً نحو: (حتى تنزل علينا كتاباً نقرؤه) [آل سراء: ٩٣]، أو مقدراً نحو: (واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً) [البقرة: ٤٨].

٣ — الجملة الموصول بها الأسماء:

ولا يربطها غالباً إلا الضمير، إما مذكوراً، نحو (هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب) [البقرة: ٢-٣]، وإما مقدراً نحو: (وفيها ما تشتهي الأنفس) [الزخرف: ٧١] في قراءة ابن كثير وأبي عمرو.

هذا وقد يربطها ظاهر يخلف الضمير، كقول الشاعر:

فيارب ليلى أنت في كل موطن

وأنت الذي في رحمة الله أطمع

وهو قليل، تقديره: وأنت الذي في رحمته أطمع، ومنه:

سَعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سَعَادَا

وإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادَا

يريد: وحُبُّهَا، وهذا في الصلة نادر.

٤ — الجملة الواقعة حالاً:

يربطها الضميرُ والواو الحالية، نحو (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى) [النساء: ٤٣]، وهذا الوجه أوسع أشكال هذه الجملة.

أو يربطها الواو الحالية فقط نحو: (لئن أكله الذئب ونحن عصبة) [يوسف: ١٤].

أو يربطها الضمير فقط، نحو: (اهبطوا بعضكم لبعضٍ عَدُوًّا) [البقرة: ٣٦].

قال ابنُ هشام في المغني:

«قلت يوماً: ترد الجملة الاسمية الحالية بغير واوٍ في فصيح الكلام، خلافاً للزمخشري، كقوله تعالى: (ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسوَّدة) [الزمر: ٦٠]، فقال بعض من حضر: هذه الواو في أولها!!

٥ — الجملة المفسَّرة لعامل الاسم المشتغل عنه:

نحو: (والسمااء رفعها) [الرحمن: ٧] ومنه:

(وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ) [الفرقان: ٣٩].

جملة «رفعها» تفسيرية.. وفيها الضمير المتصل عائد على السماء.

٦ — جملة جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء:

ولا يربطه أيضاً إلَّا الضمير، مذكوراً نحو: (من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها) [الأنعام: ١٦٠]، أو مقدراً متوياً عنه نحو: (فمن فرض فيهنَّ الحجَّ فلا رَفَثَ ولا فُسُوقَ ولا جِدَالَ في الحجِّ) [البقرة: ١٩٧] أي: منه، أو الأصل: في حَجِّهِ^(١٥).

الحواشي:

- ١ — النحو العربي نقد وتوجيه للدكتور مهدي مخزومي ٣١.
- ٢ — الموجز في قواعد اللغة العربية ٤٠٤.
- ٣ — المصدر نفسه.
- ٤ — الخصائص ٢٨/١.
- ٥ — الكتاب ٨/١.
- ٦ — الخلاصة الألفية لابن مالك ١.
- ٧ — الكواكب الدرية ٦/١ — ٧. وانظر مبادئ اللسانيات د. أحمد قنور ٢١٧.
- ٨ — الكلّيات ١٥٢/٢ — ١٥٤.
- ٩ — النحو العربي ١٦٠.
- ١٠ — شرح المفصل ٨٨/١.
- ١١ — الخصائص ١٧٧/٣ — ١٧٨.
- ١٢ — اللباب في علل البناء والإعراب. ١٣٩/١.
- ١٣ — شرح ابن عقيل. ٢٠٤/١.
- ١٤ — الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٠٥/١.
- ١٥ — مغني اللبيب: ٦٥٣ — ٦٥٧.

البحث الرابع

دراسة الجملة

في

التراث النحوي

— تمهيد.

— بؤادر الءءءء عن إءراب الءمل.

— الءمل الءى لا ملّ لها من الإءراب.

— الءمل الءى لها ملّ من الإءراب.

• الءمل الءى فى ملّ رفء.

• الءمل الءى فى ملّ نصب.

• الءمل الءى فى ملّ ءر.

• الءمل الءى فى ملّ ءزم.

— وءهات نظر فى إءراب بعض الءمل.

— ءمل ءءيرة بالنظر والءراسة.

تمهيد:

لم تتلّ الجملةُ العربيةُ حظها الأكمل في دراسة قدماء النحاة، وإنما كانت تظهر العناية بها على استحياء، ولعل رصيدها الأوفر جاء في عناية علماء معاني القرآن والمفسرين، الذين أبرزوا دور الجملة، وما تتطوي عليه من الأسرار واللطائف التي تُظهر عظمة القرآن وإعجازه.

أما النحاة فلم نجد في مظانّ تراجمهم أنهم خصّصوا كتاباً مفرداً سمّوه الجملة، على غرار ما نجد في تأليفهم حول الحروف وعنايتهم بها، كذلك حول الأسماء والأفعال معتمدين دورها ومعناها اللغوي، ولعلّ دراستهم التكاملية لقواعد العربية تشفع لهم أن لا يقتطعوا حديث الجملة وإفراده عن أجزاء الكلام وتركيبه، والقدامى منهم الذين كانوا رواداً في التأليف النحوي كسيبويه والمبرد كانوا أقدرّ الناس على تحليل الكلام العربي وفقه أسرارهِ، أمّا سيبويه فقد بلغ الغاية في حديثه عن المفردات اللغوية عامة؛ فدرس معاني الأكوّات والحروف، وبيّن أصلها وتركيبها في سياق كلام العرب، وعنى بالحديث عن الأسماء والأفعال وأبنيتهما، إلّا أنّه لم يفرّد الجملة بدراسة مستوعبة مخصصة، فإذا ما أراد الباحثُ الاطلاع على أنواع الجمل مثلاً، فإنّه لا يظفر إلّا بجملة الخبر والصفة والحال والموصول والقسم والشرط بقسمٍ مستقلٍّ؛ كما سنراها في حديث ابن هشام الذي أفرد الباب الثاني من (مغني اللبيب) للحديث الشامل عن الجملة^(١). ولن يظفر الباحث في كتاب سيبويه على التقاط الجملة إلّا بعد الرجوع إلى مظانّ كل جملة في بحثها المستقل، وكذلك صنيع الإمام المبرّد في (المقتضب)^(٢).

بوابر الحديث عن إعراب الجمل:

ومن بوابر الحديث عن إعراب الجملة ما نجده عند الإمام عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة (٤٧١ هـ)، فقد عقد الباب الأخير من كتابه المشهور

(الجملة في النحو) للحديث عن: المفرد والجملة، فنذكر أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يُسمَّى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأقادا نحو: (خرج زيد) يسمَّى كلاماً، ويسمَّى جملة، ونذكر أن الائتلاف يكون بين الاسم والفعل، وبين الاسمين كقولك: (زيد منطلق)، وبين الحرف والاسم في النداء خاصة، نحو: (يا زيد)^(٣).

وما يهمنا في هذا الباب أنه صرَّح أن الجملة تقع موقع المفرد في ستة مواضع:

أحدها: خبر المبتدأ، والثاني: خبر كان وأخواتها، والثالث: خبر (إن) وأخواتها، والرابع: المفعول الثاني من باب ظننت وأخواتها، والخامس: في صفة النكرة، والسادس: الحال.

وقد تصدَّى لشرح هذا الكتاب الإمام ابنُ الخشاب المتوفى سنة (٥٦٧ هـ). فقال:

(اعلم أن أصل الجملة الاستقلال بنفسها، والمفرد ليس كذلك، ويُحكم عليها بإعراب في موضعها بحسب إعراب المفرد الذي وقعت موقعه، وتلك المواضع محصورة، وهي ستة:

الأولى: خبرُ المبتدأ .. في موضع رفع.

الثانية: خبرُ (كان وأخواتها) في موضع نصب.

الثالثة: خبرُ (إن) وأخواتها في موضع رفع.

الرابعة: الجملة الواقعة في موضع المفعول الثاني لـ (ظننت) وأخواتها في موضع نصب.

الخامسة: الجملة الواقعة وصفاً للنكرة.. وهذه الجملة لم تقصر على إعراب دون إعراب؛ لأنَّ الموصوف بها قد يكون مرفوعاً فتكون في موضع رفع، وقد يكون منصوباً فتكون في موضع نصب، وقد يكون مجروراً فتكون في موضع جر.

السادسة: الجملة الواقعة موقع الحال، وهذه الجملة منصوبةُ الموضع، مقصورة على النصب دون غيره من ضروب الإعراب؛ لأنَّ المفرد الذي وقعت موقعه - وهو الحال - لا يكون إلا منصوباً.

قال ابنُ الخشاب: وهذه الجملُ الستُ نواتُ الموضع لا خلافَ فيما بينهم، وهناك جملٌ اختلفوا فيها خلافاً لم يشعْ وهي:

الجملة الواقعة بعد (حتى) الابتدائية، ذهب الزجاج إلى أنها في موضع جر بحتى، ووافقه فيما ذهب إليه في هذه المسألة أبو محمد بن درستويه. وبخلافهما نقول، فهي عند الجمهور ابتدائية. (٤)

وتوسّع أبو حيّان الأندلسي (٥٧٤٥ هـ) في كتبه المطولة - (ارتشاف الضرب) و (البحر المحيط) في الحديث عن الجملة، فهو يذكرُ الجملةَ حسبَ مظانِّ البحثِ النحوي الذي يخوض فيه، فجملةٌ خبر المبتدأ في باب المبتدأ (٥)، والجملة الحالية في باب الحال (٦)، وجملة المضاف إليه في باب الإضافة (٧).

ونكر الإمام السّمين الحلبي (٥٧٥٦ هـ) في الثّر المصون ما نصّه:

«الجمل التي لا محل لها من الإعراب أربع لا تريد على ذلك - وإن توهّم بعضهم ذلك - وهي: المبتدأ والصلة والمعتضة والمفسّرة (٨)».

على أن الحديث المفصل عن الجملة كان من خلال استطرادٍ لجأ إليه أبو حيّان بعد حديثه عن الحال، فقال (٩):

«جرت عادة بعض النحاة أن يذكر هنا ما يشبه جملة الحال، وهي جملة الاعتراض، وجملة التفسير»، ويستفيض في الحديث عن الجملة الاعتراضية من خلال الشواهد القرآنية والشعرية التي كانت مادة غنية لابن هشام في مغني اللبيب.

ثم أتبع أبو حيّان ذلك بالحديث عن الجملة التفسيرية، وهو الحديث الذي نقله ابنُ هشام أيضاً ثم قال: «ونحن نتكلّم في الجمل» وقد عرض تقسيماً مفصلاً، استقصى فيه ارتباط الجملة بمعاني الأدوات، وهذا التقسيم كان مادة قيمة للإمام السيوطي (٩١١ هـ) في كتابه (الأشباه والنظائر)؛ ذلك أنه استوعب

ما نقله أبو حيّان في (الارتشاف) وزاد عليه بعض الأمتلة، وعَوَّنَه في (الأشباه) بباب الجملة، فقال:

«أصل الجملة أن لا يكون لها محل من الإعراب؛ وإنما كان كذلك لأنها إذا كان لها موضع من الإعراب تقدّرت بالمفرد؛ لأنّ المعرب إنما هو المفرد، والأصل في الجملة أن لا تكون مقدّرة بالمفرد»^(١٠).

والجملُ على قسمين: قسمٌ لا موضعَ له من الإعراب، وقسمٌ له موضع من الإعراب.

القسم الأول: وقد حصرته في اثني عشر قسمًا:

الأول: أن تقع الجملة ابتداءً كلام، لفظاً ونيةً، أو نيةً لا لفظاً، نحو: زيد قائم، وقام زيد، وراكباً جاء زيد، فإن وقعت أول كلام لفظاً لا نيةً كان لها محل من الإعراب نحو: أبوه قائم زيد.

الثاني: أن تقع بعد أدوات الابتداء؛ فيشمل ذلك الحروف المكفوفة نحو: إنما زيد قائم، وإذا الفجائية نحو: خرجت فإذا زيد قائم، وهل، وبلى، ولكن، وألا، وأما، و(ما) النافية غير الحجازية، وبينما، وبينما، نحو: هل زيد قائم؟، وما زيد قائم، وقول الأفوه الأودي:

بينما الناسُ على عليائها إذ هَوَوْا في هُوّةٍ فيها فغاروا
وقال:

فبينما نحنُ نرقبُه أتاناً معلقٌ وفضةٌ وزنادٌ راعي

الثالث: أن تقع بعد أدوات التحضيض، نحو: هلاً أكرمتَ زيداً.

الرابع: أن تقع بعد حروف الشرط غير العاملة (الجازمة) ك: لو، لولا، لما على مذهب سيبويه.

الخامس: أن تقع جواباً لهذه الحروف الشرطية التي لا تعمل.

السادس: أن تقع صلة لحرف أو اسم موصول.

السابع: أن تقع اعتراضية.

الثامن: أن تقع تفسيرية على المشهور.

التاسع: أن تقع توكيداً لما لا محل له من الإعراب.

العاشر: أن تقع جواب قسم.

الحادي عشر: أن تقع معطوفة على ما لا محل له من الإعراب.

الثاني عشر: الجملة الشرطية إذا حذف جوابها وتقدمها ما يدل عليه، نحو قول العرب: أنت ظالم إن فعلت، التقدير: إن فعلت فأنت ظالم، أو تقدمها ما يطلب ما يدل على جوابها، نحو: والله إن قام زيد ليقومن عمرو، فالقسم يطلب (اليقومن)، وليقومن دليل على جواب الشرط، التقدير: إن قام زيد يقوم عمرو.

القسم الثاني: الجمل التي لها محل من الإعراب، وينحصر في أنواع الإعراب.

الجمل التي في محل رفع؛ وهي ثمانية أقسام، ستة باتفاق، واثنان باختلاف:

الأول: أن تقع خبراً للمبتدأ.

الثاني: أن تقع خبراً لـ (لا) النافية للجنس، نحو: لا ربيئة قوم تحيء بخير.

الثالث: أن تقع خبراً بعد (إن) وأخواتها..

الرابع: أن تقع صفة لموصوف مرفوع..

الخامس: أن تقع معطوفة على ما هو مرفوع..

السادس: أن تقع بدلاً من مرفوع، نحو: أنت تأتينا تلم بنا في ديارنا.

هذه الستة باتفاق. واثنان فيهما اختلاف:

الأول: أن تكون في موضع الفاعل.

الثاني: أن تكون في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله (النائب عن

(الفاعل).

والصحيح أن الجملة لا تقع موقع الفاعل ولا المفعول الذي لم يسم فاعله
إلّا إن افترن بها ما يصيرها وإياه في تقدير المفرد. وهناك من أضاف جملة
المبتدأ.

الجملة التي في محل نصب، وهي ثلاثة عشر قسماً، عشرة باتفاق، وثلاثة
باختلاف:

الأول: أن تقع خبراً لـ (كان) وأخواتها.

الثاني: أن تقع في موضع المفعول الثاني لـ (ظننت) وأخواتها.

الثالث: أن تقع في موضع المفعول الثالث لـ (أعلمت) وأخواتها.

الرابع: أن تقع خبراً بعد (ما) الحجازية العاملة عمل ليس.

الخامس: أن تقع خبراً لـ (لا) العاملة عمل ليس (أخت ما)، و(إن)
النافية أيضاً.

السادس: أن تقع في موضع المفعول للقول الذي يحكى به.

السابع: أن تقع في موضع المفعول المعلق.

الثامن: أن تقع معطوفة على ما هو منصوب، أو موضعه نصب.

التاسع: أن تقع في موضع الصفة لمنصوب.

العاشر: أن تقع في موضع الحال.

الحادي عشر: أن تقع في موضع نصب على البدل، نحو قولك: عرفت
زيداً (أبو من هو)، على خلاف؛ أي: عرفت قصة زيد أبو من هو.

الثاني عشر: أن تقع مُصَدَّرَةً بـ (مذ) و (منذ)، نحو قولك: ما رأيته مذ
خلقه الله، ففي هذه الجملة خلاف، ذهب الجمهور إلى أنها لا موضع لها من
الإعراب، وذهب السيرافي إلى أنها في موضع نصب على الحال.

الثالث عشر: أن تقع مستثنى بها، نحو: قام القوم خلاً زيداً، وقام القوم

ليس خالداً، ففيها خلاف.

الجملة التي في محل جرّ، وهي ستة أقسام، ثلاثة باتفاق، وثلاثة باختلاف، فالتى باتفاق:

أحدها: أن تقع مضافاً إليها أسماء الزمان غير الشرطية التي لا تجزم.

الثاني: أن تقع موضع الصفة المجرورة.

الثالث: أن تقع معطوفة على مخفوض، أو ما موضعه خفض، نحو: مررت برجل كاتب ويجيذ الشعر، ومررت برجل يكتب ويجيد.

والتي باختلاف:

أحدها: أن تقع بعد (نو) في نحو قول العرب: (اذهب بذي تسلم)، وذهب بعضهم إلى أنها في محل جرّ، وذهب آخر إلى أنها لا محل لها من الإعراب.

الثاني: أن تقع بعد (آية) بمعنى علامة، نحو قول الشاعر:

بآية قام ينطق كل شيء وخان أمانة الديك الغراب

ذهب بعضهم إلى أنها في موضع جر بالإضافة، وذهب بعضهم إلى أنها لا موضع لها من الإعراب، بل يقدر معها حرف يكون ذلك الحرف والجملة في موضع جر.

الثالث: أن تقع بعد (حتى) الابتدائية، ذهب الجمهور إلى أن الجملة بعدها لا محل لها من الإعراب، وذهب الزجاج وابن درستويه إلى أنها في محل جر بـ(حتى).

الجملة التي في محل جزم، وهي ثلاثة أقسام:

أحدها: أن تقع بعد أداة شرط عاملة (جازمة) ولم يظهر لها عمل، نحو: إن قام زيد يقيم عمرو.

الثاني: أن تقع جواباً للشرط العامل، نحو: إن يقيم زيد فعمرو قائم، وإن يقيم زيد قام عمرو، فهاتان الجملتان في محل جزم، ولهذا يجوز العطف عليهما

بالجزم، قال تعالى: (من يُضِلِلِ اللهُ فلا هاديَ له وَيَذَرُهُمْ) [الأعراف: ١٨٦].

الثالث: أن تكون معطوفة على مجزوم، أو ما موضعه جزم، نحو: إن قام زيد ويخرج عمرو أكرمتهما، وقوله تعالى (فلا هاديَ له وَيَذَرُهُمْ) [الأعراف: ١٨٦].

فهذه الجمل اثتان وأربعون قسماً بالمتفق عليه والمختلف فيه (١١).

وجهات نظر في إعراب بعض الجمل:

اختلفَ في جملِ ألّها محل من الإعراب أم لا، ومنشأ الخلاف توجيه المعنى في كل كلام، وبيان ارتباط الكلام ببعضه ببعض، وهذه الجمل هي:

١ — الجملة بعد حتى الابتدائية كقوله:

فما زالت القتلى تمجّ دماءَها بدجلة حتى ماء دجلة أشكلُ

فقال الجمهور: إنها مستأنفة فلا محل لها، وقال الزجاج وابن درستويه: إنها في محل جر بـ (حتى)، وردّ بأن حروف الجر لا تعلّق عن العمل.

٢ — جمل أفعال الاستثناء: ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا.

قال السيرافي: الجمل حال؛ إذ المعنى: قام القوم خالين عن زيد، وقال قوم: مستأنفة، وصحّحه ابن عصفور؛ إذ لا رابط لها بذی الحال.

٣ — جملة (مذ) و(منذ) وما بعدهما: هذان الطرفان لهما أحوال:

منها: أن يليهما الجملة الاسمية أو الفعلية، كقوله:

وما زلت أبغي المال مذ أنا يافع

وقوله:

ما زال مذ عقدت يداه إزاره

ومنه: منذ ابتذلت ومثل مالك ينفع

والمشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان، فقيل: إلى الجملة، وعليه سيبويه والسيرافي والفارسي وابن مالك، وقيل: إلى زمان مضاف إلى الجملة، وعليه ابن عصفور؛ لأنهما لا يدخلان عنده إلا على أسماء الزمان ملفوظاً بها أو

مقدّرة، فالنقدّير في: ما رأيته مذ زيد قائم، مذ زمنُ زيد قائمٌ. وقيل: إنهما حينئذ مبتدآن فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر، وعليه الأخفش. وقد يلي (مذ) و (منذ) اسم مرفوع نحو: مذ يوم الخميس، فهما ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها، والأصل: مذ كان، أو مذ مضى يومان، قال ابن مالك: ويرجح أنه فيه إجراء (مذ) و(منذ) على طريقة واحدة. وعليه أكثر الكوفيين والسهيلي وابن مضاء وابن مالك.

وعلى هذا اختلف هل لجملة (مذ) و(منذ) ومرفوعهما محل من الإعراب؟ فقال الجمهور: لا، فهي استئنافية، وقال السيرافي: إنها في موضع الحال كأنه قال: ما رأيته مقدّماً. وردّ بأنها خرجت مخرج الجواب، كأنه قيل له: ما أمّد ذلك؟ قال: يومان، وبأنه لا رباط فيها من ضمير أو واو.

جمل جديدة بالنظر والدراسة:

تحدّث ابن هشام عن الجمل التي لا محل لها من الإعراب فذكر منها: الجملة الاستئنافية، والجملة المعترضة، والجملة الواقعة جواباً للقسم، وهذه الجمل بحاجة إلى استقصاء ورصد وتدوين، أمّا الحديث المستفيض عن الجملة الاستئنافية فإننا نجد من خلال تتبع الباحث لكتب التفسير التي اعتنت بالحديث النحوي والبلاغي ككتاب (الكشاف) للإمام الزمخشري (٥٣٨ هـ)، و(حاشية الشهاب الخفاجي) (١٠٦٩ هـ) و(روح المعاني) للألوسي (١٢٧٠ هـ) و(نظم الدرر في تناسب الآيات والسور) للبقاعي (٨٨٥ هـ)، وتتبع هذه الجمل في ضوء أساليب القرآن كشف عن مادة غنيّة نضِيء من خلالها معالم الجملة العربية في أبرز صورها، وأدقّ معانيها من خلال النظم القرآني المعجز.

وأما الحديث عن جملة القسم فنرصده فيما ألّف في هذا المجال خاصة ككتاب (التبيان في أقسام القرآن لابن القيم) (٧٥١ هـ)؛ فقد كان حديثه شاملاً وموسعاً عن جملة القسم وتراكيبها في مجال القرآن الكريم، وهذا بدوره يعدّ دافعاً بارزاً لإضفاء صورٍ بيانية مشرقة حول جملة القسم في أجلى معانيها.

وأما الجملة الاعتراضية فتُظهِر للباحث الكثير من اللطائف والأسرار البلاغية، التي تستدعي الانتباه، وتحمل على الإصغاء، وهذه الجملة درّسها بعض النحاة مبيّناً دورها في سياق الكلام أنها تعترض بين شيئين متلازمين

لتوكيد الكلام وتحقيقه ونحو ذلك، وهي بحاجة إلى رصد ومتابعة في الشعر العربي وفي شواهد القرآن الكريم، ذلك أن علماء البلاغة والبيان كالفرويني والتفتازاني والسبكي ذكروا معناها وبعضاً من شواهداها في كلام العرب، وكذلك نبّه بعض المفسرين كالزمخشري وأبي حيّان وابن عطية إلى شواهداها في كلام الله تعالى..

ودراسة هذه العجمل بحاجة إلى متابعة ورصد وتحليل^(١٢).

الحواشي:

- ١ - انظر مغني اللبيب عن كتب الأعراب: الباب الثاني.
- ٢ - انظر ملامح الجملة عند سيبويه، وعند المبرد من هذا الكتاب، البحث السادس.
- ٣ - الجمل في النحو للجرجاني ١٠٧.
- ٤ - المرتجل في شرح الجمل ٣٤٠ - ٣٤٦.
- ٥ - ارتشاف الضرب: ٤٩/٢ - ٥٠.
- ٦ - ارتشاف الضرب: ٣٦٣/٢.
- ٧ - ارتشاف الضرب: ٥٢٠/٢ - ٥٢٥.
- ٨ - الدرّ المصون ١٢٤/١.
- ٩ - ارتشاف الضرب ٣٧٢/٢ - ٣٧٤، وانظر الأشباه والنظائر ١٧/٢ - ٢٠.
- ١٠ - الأشباه والنظائر ١٧/٢ - ٢٠.
- ١١ - المصدر نفسه.
- ١٢ - أصدر الدكتور فخر الدين قباوة كتابين في هذا المجال، أحدهما: (إعراب الجمل وأشباه الجمل)، والثاني: (تحقيق شرح قواعد الإعراب) للكافجي، وهما من الكتب الجليّة وكتاب: من نحو المباني إلى نحو المعاني، بحث في الجملة وأركانها للدكتور محمد طاهر الحمصي. وكتاب في بناء الجملة العربية للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف.

البحث الخامس

أقسام الجملة

عند

النَّحْوِيِّينَ

- انقسامُ الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية وشرطية.
- الأصلُ في تحديد فعلية الجملة أو اسميتها.
- التسمية بالجملة الظرفية.
- تقسيمات أخرى:

- انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى.
- ما يحتمل الجملة الكبرى والصغرى.
- انقسام الجملة الكبرى إلى ذات وجه وذات وجهين.
- التقسيم المعاصر للجمل:
- الجمل كلها نكرات.
- مواقع الجمل الفعلية والجمل الاسمية.
- ما يحتمل الاسمية والفعلية من الجمل.
- توجيه للجملة في تركيب الكلام.
- الأصل في جملة النداء.
- أصول أخرى للجملة الفعلية.
- الأصل في أسلوب التحذير والإغراء.
- غنى العربية بتنوع جملها.
- بين المصدر والجملة.
- مجيء الجملة والمصدر المؤول بعد فاء الجزاء.
- مسألة.

انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية وشرطية:

يلقانا في تقسيم النحاة للجمل مصطلحات أربعة هي: الجملة الاسمية والفعلية والشرطية والظرفية، بين اتفاق واختلاف فيما بينهم على تحديد كل جملة؛ نظراً إلى تركيبها الظاهر أو العميق، ملاحظاً فيه الإسناد.

قال السكاكي في «مفتاح العلوم»:

«الإسناد: هو تركيب الكلمتين أو ما جرى مجراهما، على وجه يفيد السامع، كنحو: عرف زيد، ويسمى هذا جملة فعلية، أو: زيد عارف، أو زيد أبوه عارف، ويسمى هذا جملة اسمية، و: إن تكرمني أكرمك، ويسمى هذا جملة شرطية، و: في الدار زيد، أو أمامك زيد، بمعنى حصل فيها، ويسمى هذا جملة ظرفية»^(١).

وهذا التقسيم في الحقيقة تقسيم لفظي؛ ذلك أن البنية العميقة للجملة مردها نوعان: فعلية واسمية، فالجملة الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين: الشرط (فعل وفاعل)، والجزاء (فعل وفاعل)، والجملة الظرفية في التحقيق مبناها الخبر الذي هو (استقر) وهو فعل وفاعل^(٢).

الأصل في تحديد فعلية الجملة أو اسميتها:

الأصل في معرفة انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية النظر إلى المسند أو المسند إليه، إذ هما الأصل في تركيب الكلام ثم تأتي التتمات كالمفاعيل، والحال، والظروف.

فالجملة إذا صُنِّرت باسم تسمى اسمية، سواء أكان الاسم صريحاً نحو: زيد قائم، أم مؤولاً نحو: (وأن تصوموا خير لكم) [البقرة: ١٨٤]، أي: صيامكم خير لكم.

وإذا صُنِّرت الجملة بفعل تُسمَّى فعلية، سواء كان ماضياً أو مضارعاً أو أمراً، وسواء أكان الفعل متصرفاً أم جامداً، وسواء أكان تاماً أم ناقصاً، وسواء أكان مبنياً للفاعل أم المفعول. ك: قام زيد، ويضرب عمرو، واضرب زيداً، وقوله تعالى: (نعم الوكيل) [آل عمران: ١٧٣]. و(قُتِلَ الحرَّاصون) [الذاريات: ١٠] وما أشبه ذلك^(٣).

قال الناظم المجرادي المغربي:

وجُمَلتُنَا في النحو فعلٌ وفاعل ومبتدأ والخبر، أو ما تَنَزَّلَا
كجاء محمد، ودينُهُ واضح ونيلت خيوره، أسارى بنو الغلا^(٤)

التسمية بالجملة الظرفية:

سمَّى جماعةٌ من النحاة، منهم الزمخشري في مفصله الظرف من نحو: (زيد في الدار) جملة ظرفية؛ لكونها عندهم خلفاً من جملة مقدرة^(٥). وقال ابن هشام:

الظرفية: هي المصنَّرة بظرف أو مجرور، نحو قوله تعالى: (أفي الله شكٌ) [إبراهيم: ١٠]، وقوله تعالى: (أعنده علمُ الغيب) [النجم: ٣٥]، فيرفع (شكٌ) و(علمٌ) فاعلاً بالظرف والجار والمجرور، وهو أحد وجوه إعرابها.. والوجه الثاني: يعرب (شكٌ) مبتدأ والجار والمجرور خبر، وكذلك (علمٌ) مبتدأ مؤخر والظرف (عنده) الخبر، أو يقدر المرفوع (شكٌ) و(علمٌ) مرفوعاً بمبتدأ محذوف تقديره كائن أو مستقر، والوجه الثالث: يقدر المرفوع فاعلاً بالفعل المحذوف استقر^(٦).

قال السخاوي: ليس لنا جملة هي في اللفظ كلمة واحدة إلا الظرف، نحو: مررت بالذي عندك أو خلفك^(٧).

وحقيقة البنية العميقة للجملة الظرفية ترجع لما قبلها من الاسمية والفعلية؛ لأنك إما أن تقدر عامل الظرف كائن، أو استقر، فعلى الأول تكون اسمية، وعلى الثاني تكون فعلية.

ونذكر هذا التقسيم الرباعي أبو حيان في تذكرته فقال:

الجملة فعل وفاعل، ومبتدأ وخبر، وشرط وجزاء، وظرف ومجرور^(٨).

وقال ابن القواس في شرح ألفية ابن معطي:

اختلف النحاة في تقسيم الجملة؛ فذهب أبو علي إلى أنها أربعة أقسام، وتبعه جماعة، وإليه ذهب ابن معطي، وهي: اسمية وفعلية وشرطية وظرفية.

قال: ومنهم من ذهب إلى أنها جملتان: اسمية وفعلية، وأدخل الشرطية في الفعلية؛ لأن الشرط لا يكون إلا بالفعل، ولذلك إذا وقع بعد أداة الشرط اسم كان معمولاً لفعل مقتر، على الأصح. وأما الظرفية فإن علقت بفعل فهي فعلية، وإن علقت باسم فهي اسمية.

ويمكن أن يقال: إن كثرة استعمال الجملة الشرطية في كلام العرب باختصاصها بالتركيب من جملتين أخرج كل واحد منهما من الكلامية بإدخال حرف الشرط والجزاء عليهما وجعلاً جملة واحدة.

وكذلك في الجملة الظرفية ظاهر، لما حُذِفَ متعلقها رأساً جعل كل واحدة منهما قسماً بانفراده نظراً إلى الصورة.^(٩)

على أن النظر الظاهر إلى تركيب الجملة ليوجّهنا إلى وصف الجمل بأنها ابتدائية مثلاً إذا بدئت بالمبتدأ، واستفهامية إذا بدئت بحرف استفهام، وقس على تلك النظرة الظاهرة جملة التّرجي والتعليل والتّمني، والجملة المنفية وجملة النداء والجملة الدّعائية والجملة التعجيبة.

وثمة جمل لا يُهتَدَى إلى معرفتها بالنظرة الأولى ولا يوصل إلى تركيبها ودلالاتها إلا بعد فكر طويل، ولا يفهمها إلا من أتعب نفسه، وجهد في معرفة البنية العميقة للكلام، والمعاني البلاغية التي يقنضها الأسلوب اللغوي ومجالها الجمل الاستثنائية.

تقسيمات أخرى:

للنحاة تقسيمات أخرى للجمل، يبنوا شكل الجملة وكيف تتركب المفردات خلالها، فلهم مصطلح الجملة الكبرى والصغرى. والجملة ذات الوجه وذات الوجهين.

انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى^(١٠):

الجملة الكبرى هي التي صدرها اسم، وخبرها جملة. والجملة الصغرى هي الجملة المخبر بها عن مبتدأ في الأصل أو في الحال، اسمية كانت أو فعلية.

وقد أشار الناظم المجراي إلى الجملة الكبرى بقوله:

وزيدٌ أبوه قائمٌ، ومحمدٌ أتى جملةً كبرى، فخذُه ممثلاً

فذكر فيه مثالين، الأول: (زيد أبوه قائم) فصدرها اسم مرفوع على الابتداء، وهو (زيد)، خبره جملة (أبوه قائم) ... والثاني: (محمد أتى) فصدرها (محمد)، وهو مبتدأ، وجملة (أتى) من الفعل وضمير الفاعل المستتر فيه العائد على محمد رابط في محل الخبر^(١١).

ثم أشار الناظم إلى الجملة الصغرى بقوله:

وصغراهما زيدٌ مقيمٌ، وعامرٌ معانٌ، وبكرٌ نو غرامٌ بمن خلا

فذكر للصغرى ثلاثة أمثلة، الأول: (زيد مقيم) فزيد: مبتدأ، ومقيم: خبره، الثاني: (عامر معان) فعامر: مبتدأ، ومعان: خبره.

والثالث: (بكر نو غرام) ... فبكر: مبتدأ، نو غرام: خبره^(١٢).

وقال آخر:

إن قيل: ذا أبوه شأنه الندى فكلها، غير الأخير مبتدا

فجملۃ الأولِ سَمَّ كُبْرَى وجملۃ الثالثِ سَمَّ صغرى^(١٣)

ومن الأمثلة الجامعة للجملتين الاسمية والفعلية قول الشاعر:

الظَلَمُ يصرعُ أهله والبغيُ مرتعُه وخيمُ

فجملۃ (الظلم يصرع أهله) كبرى؛ لتضمنها جملة (يصرع أهله) التي هي في محل رفع خبر (الظلم)، وكذلك جملة (البغي مرتعُه وخيم) جملة كبرى؛ لتضمنها جملة (مرتعُه وخيم) من المبتدأ والخبر خبر للمبتدأ (البغي).

وقد تكون الجملة صغرى أو كبرى باعتبارين، نحو:

فإن ترعمني كنتُ أجهلُ فيكمُ فإنّي شريتُ الحلمَ بعدك بالجهل^(١٤)

فمجموعُ هذا الكلام جملة كبرى لا غير، وجملۃ «أجهلُ» صغرى لا غير؛ لأنها خبر «كنتُ»، وجملۃ «كنتُ أجهلُ» صغرى بالنسبة للجملة «ترعمني»؛ لأنها في محل نصب مفعول به للفعل ترعمين.

وتفصيل إعراب هذا البيت على النحو الآتي:

إن: شرطية جازمة.

ترعمني: مضارع من الأفعال الناسخة، الياء مفعول أول.

جملة (ترعمني): فعل الشرط لامحل لها من الإعراب.

جملة (فإنّي شريتُ الحلم): في محل جزم جواب الشرط.

وجملۃ (كنتُ أجهلُ): في محل نصب مفعولاً ثانياً.

كنت: فعل ماض ناقص، التاء: اسم كان.

وجملۃ (أجهلُ): في محل نصب خبر (كنت).

إنّي: إنَّ حرف مشبه بالفعل، الياء اسمها.

جملة (شريت): في محل رفع خبر إنَّ.

ومن أمثلة الجملة الكبرى قول الشاعر:

ندم البغاة ولات ساعة مندم والبغي مرتع مبتغيه وخيم
 فالجملة الاسمية (البغي مرتع مبتغيه وخيم) جملة كبرى؛ البغي: مبتدأ،
 والخبر جملة اسمية (مرتع مبتغيه وخيم)، وقد جاءت اسمية فيها (مرتع): مبتدأ
 و(وخيم): الخبر.

ما يحتمل الجملة الكبرى والصغرى:

قال الناظم المجراي:

ويحتمل الوجهين بعض كلامهم كمثل: أنا آتيك، في النمل نزلًا
 ودرهم ذا في الكيس، ثم محمد مقيم أبوه فافهمه، مُسهلاً

هذا إشارة إلى أن بعضَ الجمل يحتمل الوجهين: الكبرى والصغرى، نظراً
 للبنية العميقة لكل تركيب من تراكيب العربية. وها هنا ف(آتيك) في الآية الكريمة
 في سورة النمل (أنا آتيك به...) [النمل: ٣٩].^(١٥) يحتمل أن يكون فعلاً مضارعاً،
 ويحتمل أن يكون اسم فاعل ومضافاً إليه. فالجملة على التقدير الأول كبرى؛ لأن
 صدرها اسم مرفوع المحل بالابتداء، وهو (أنا)، وخبرها جملة فعلية، وهو (أتى)
 مع فاعله، وعلى الثاني جملة صغرى.^(١٦)

ومنها قولك: درهم ذا في الكيس، وزيد في الدار، إذ يحتمل تقدير متعلق
 المجرور فيها (استقر) بصيغة الماضي، أو مستقر بصيغة اسم الفاعل، فالجملة
 فيها على التقدير الأول كبرى؛ لأن صدرها اسم، وهو (درهم)، و(زيد)، وخبرها
 جملة، وهو استقر مع فاعله.

وعلى التقدير الثاني: جملة صغرى، ومنها قوله: (محمد مقيم أبوه). إذ
 يحتمل أن يقدر (أبوه) مبتدأ ثانياً، و(مقيم)، خبره. فالجملة كبرى، وأن يقدر
 فاعلاً بـ(مقيم)، فتكون صغرى؛ لأن الخبر عند النحاة إذا رفع الظاهر لا يقال: إنه
 من قبيل الجمل، بل من قبيل المفردات، نحو: إنَّ زيدا قائم أبوه، وكان زيد قائماً

أبوه. ولذلك عملت فيه العوامل، إذ لو كان جملة لم يعمل فيه عامل، كما لا يعمل في المحكي من الجمل^(١٧).

انقسام الكبرى إلى ذات وجه وذات وجهين:

الجملة التي تُسمَّى ذات وجهين: هي التي كانت اسمية الصدرِ فعلية العجز؛ لأنها باعتبار الاسم الواقع في صدرها تسمى اسمية، وباعتبار الفعل الواقع في عجزها تُسمَّى فعلية، فهي ذات اعتبارين.

فجملة (الله يعلم ما تحمِل كلُّ أنثى) [الرعد: ٨]، ذات وجهين، وجملة (والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت) [البقرة: ٢٥٧] ذات وجه.

قال ابن هشام: وقد يقال: كما تكون الكبرى مصدرةً بالمبتدأ يصح أن تكون مصدرةً بالفعل، نحو: (ظننتُ زيداً أبوه قائم)، و(ظننتُ زيداً يقوم أبوه)، وهذا هو الحق الذي لاشك فيه.

وأما المسمّاة ذات وجه: فهي في الواقع في صدرها اسم، ولا فعل في عجزها، وصارت ذات اعتبار واحد، وكذا يقع في صدرها الفعل ولا اسم في عجزها نحو: ظننتُ زيداً يقوم أبوه.

هذا ولعلَّ أول من ذكر الجملة ذات الوجهين هو سيبويه، فقد أشار في بحث الاشتغال حول الجملة المعطوفة عليها فقال^(١٨):

يجوز الوجهان: النصب والرفع في المعطوفة على الجملة ذات الوجهين نحو: عمرو لقيته وزيداً كلمته.

ومنه قوله تعالى: (الرحمنُ * علّم القرآن * خلق الإنسان * علمه البيان * الشمس والقمر بحسبان * والنجم والشجر يسجدان * والسماء رفعها ووضع الميزان) [الرحمن: ١ - ٧].

الرحمن مبتدأ، علم القرآن: جملة فعلية، والمجموع جملة اسمية ذات وجهين، والجملتان بعد ذلك معطوفتان على الخبر، وجملتا (الشمس والقمر بحسبان. والنجم والشجر يسجدان) معترضتان، وجملة (والسمااء رفعها) معطوفة على الخبر أيضاً، وهي محل الاستشهاد.

التقسيم المعاصر للجمل:

نكر عباس حسن في النحو الوافي أنَّ الجملة ثلاثة أنواع:

أ — الجملة الأصلية: وهي التي تقتصرُ على ركني الإسناد (أي: على المبتدأ مع خبره، أو مايقوم مقام الخبر، أو تقتصر على الفعل مع فاعله، أو ما ينوب عن الفعل).

ب — الجملة الكبرى: وهي ماتركبُ من مبتدأ خبره جملة اسمية أو فعلية، نحو: الزهرُ رائحته زكية، أو الزهر طابت رائحته.

ج — الجملة الصغرى: وهي الجملة الاسمية أو الفعلية إذا وقعت إحداها خبراً لمبتدأ. (١٩)

الجمال كلها نكرات:

أجمع النحويون كلهم من البصريين والكوفيين على أن الأفعال نكرات، وقالوا: الدليل على ذلك أنها لا تنفكُ من الفاعلين، والفعل والفاعل جملة تقع بها الفائدة، والجمال كلها نكرات؛ لأنها لو كانت معارف لم تقع بها فائدة، فلما كانت الجمال مستفادة علم أنها نكرات، فلذلك لم تضر، وكذلك الأفعال لما كانت مع الفاعلين جملاً كانت نكرات ولم يجز إضمارها. قال الزجاجي:

وقالوا: الجمال نكراتٌ كلها. لذلك امتنع أن توصف المعرفة بالجملة وكذلك جملُ الأمر والنهي والدعاء لا تكون صفاتٍ ولاصلاً ولا أخباراً إلا بتأويل.

وذكر الإمام أبو الفتح ابن جني تحت باب في الامتناع من نقض الغرض قوله:

«من ذلك امتناعهم من تعريف الفعل، وذلك أنه إنما الغرض فيه إفادته، فلا بدّ من أن يكون منكوراً لا يسوغ تعريفه، لأنه لو كان معرفة لما كان مستفاداً؛ لأنّ المعروف قد غني بتعريفه عن اجتلابه ليفاد من جملة الكلام» (٢٠).

ولعلّ في هذا دلالة على أن الجملة نكرة أيضاً، لأن حكم الجزء المستفاد من الجملة أن يكون منكوراً، والمفاد هو الفعل لا الفاعل، وبذلك لو أخبر بما لا شك فيه تُعَجَّبَ منه وهزئ من قوله، فلما كان كذلك لم يجز تعريف ما وضعه على التكرير، ألا تراه يجري وصفاً على النكرة، وذلك نحو: مررت برجلٍ يقرأ، فهذا كقولك قارئ، ولو كان معرفة لاستحال جريه وصفاً على النكرة.

مواضع الجمل الفعلية والجمل الاسميّة:

ينظر عالمُ البلاغة في مضمون الجملة أكثرَ من نظره في ظاهرها، وبيان ذلك أنّ قولك: مَنْ قام؟ أصله: أقام زيد أم عمرو أم خالد.. إلى غير ذلك، لا: أزيدَ قام أم عمرو أم خالد، وذلك لأن الاستفهامَ بالفعل أولى؛، لكونه متغيراً، فيقع فيه الإبهام، ولما أريد الاختصارُ وضعت كلمة (مَنْ) الدالة إجمالاً على تلك الذوات المفصلة هناك، والمتضمنة لمعنى الاستفهام، ولهذا التضمن وجبَ تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسميّة في الصورة لعروض تقدّم ما يدل على الذات، وفي الحقيقة هي فعلية. فنَبّه بإيراد الجواب جملةً فعليةً على أصل السؤال، فالمطابقة حاصلة حقيقة.. ومن هذا الأصل قوله تعالى: (وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ) [لقمان: ٢٥] أي: خلقهن الله، وحملَ الكلام على جملة أولى من حمّله على جملتين.

وهذا الأصل مُصَرَّح به في سورة الزخرف في قوله تعالى: (ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولنَّ خلقهنَّ العزيز العليم) [الزخرف: ٩] فقد ورد الجوابُ جملة فعلية على أصل السؤال (خلقهنَّ العزيز العليم).

هذا واشترط العلماء في أساليب العربية مواضع خاصة تكون فيها الجملة فعلية، وأخرى تكون فيها الجملة اسمية:

فمن الأول: جملة الشرط غير (لولا)، وجملة جواب لو ولولا ولوما، والجملتان بعد (لما)، والجمل التالية أحرف التحضيض، وجملة أخبار أفعال المقاربة، وخبر أن المفتوحة بعد (لو) عند الزمخشري ومتابعيه نحو: (ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير) [البقرة: ١٠٣].

ومن الثاني: الجملة بعد (إذا) الفجائية، فهي تختص بالجمل الاسمية، ولا تحتاج إلى جواب ولم يقع الخبر معها في التثنية إلا مصرحاً به نحو: (إذا هي حيّة تسعى) [طه: ٢٠]. (إذا هم حامدون) [يس: ٢٩]. (إذا هي بيضاء للناظرين) [الشعراء: ٣٣]. (إذا هم بالساهرة) [النازعات: ١٤].

أما الجملة بعد (ليتما) فبعضهم يركبها جميعاً، فيسلب بذلك (ليت) عملها، وبعضهم يلغي (ما) عنها فيقرّ عملها عليها، فمن ضمّ (ما) إلى (ليت) وكفّها بها عن العمل ألحقها بأخواتها من: كأن، ولعل، ولكن. وإذا كُفّت ليت عن عملها (بما)، جاز وقوع الجملتين جميعاً بعدها، ومن ألغى (ما) عنها وأقرّ عملها جعلها تدخل على الجملة الاسمية ليس غير^(٢١).

مواضع الجملة الفعلية:

للجملة الفعلية أمثلة يبرز تحديدها نظرنا إلى البنية العميقة لأصل الكلام العربي. فمن أمثلة الجملة الفعلية:

المثال الأول: نحو قوله تعالى: (فريقاً كذّبتم وفريقاً تقتلون) [البقرة: ٨٧] فريقاً: مفعول مقمّم.

المثال الثاني: نحو قوله تعالى: (والسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ) [الرحمن: ٧]
السَّمَاءَ: مفعول بفعل واجب الإضمار، وهذا من باب الاشتغال.

المثال الثالث: من باب النداء، نحو قوله تعالى: (يَاعِبَادِ فَاتَّقُونِ) [الزمر: ١٦].

ف: عِبَادِ منادى مضاف منصوب المحل؛ لأنه مفعول بمحذوف
واجب الحذف تقديره: أدعو، نابت عنه (يا) المنادى، فالجمله فعلية.

المثال الرابع: من باب الظرف أو الحال، على الخلاف في (كيف)، ومذهب
سيبويه أنه ظرف، وهو: كيف أتى زيد؟ ونظيره: (خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ
يَخْرُجُونَ) [القمر: ٧].

ف: خُشَّعًا: حال من الضمير المرفوع (الواو) في (يخرجون)،
فالجمله فعلية.

المثال الخامس: من باب الاستفهام، نحو قوله: (فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ) [غافر:
٨١].

المثال السادس: جملة الشرط، نحو قوله تعالى: (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ
اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ) [التوبة: ٦]، فالجمله فعلية؛ لأن صدر الجملة في
الحقيقة هو الفعل المقتّر بعد (إن)، وهي لا تخرجه عن الصدرية.

المثال السابع: جملة القسم، نحو قوله تعالى: (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى) [الليل: ١] تقديره:
أقسم بالليل.

المثال الثامن: اسم الفعل، نحو قوله تعالى: (فَلَا تَقُلْ لِّهْمَا أَفٍّ) [الإسراء: ٢٣]،
أَفٍّ: اسم فعل مضارع بمعنى أتضجر، والجملة الفعلية في محل نصب مفعولاً
به بعد القول.

ما يحتمل الاسمية والفعلية من الجمل:

لما كانت الجملة الظرفية، وهي المصترفة بظرفٍ أو مجرور من أقسام الجملة، وكانت محتملةً للاسمية والفعلية أشار بعض العلماء إلى ذلك فقال: ويحتمل الوجهين بعضٌ كقولهم في الدار زيدٌ، أو أعندك ذو الولا يعني: أن الجملة إذا كانت مصترفةً بمجرور نحو قولك: أفي الدار زيد؟ أو بظرف نحو: أعندك عمرو؟ تحتمل الوجهين: الاسمية والفعلية؛ لاختلاف التقدير.

ولكل امرئٍ في فن البلاغة ما نوى، فإنك إن قدرت الاسم المرفوع مبتدأ، أو مرفوعاً بمبتدأ محذوف تقديره: كائن أو مستقر فالجملة اسمية ذات خبر في الأولى، وذات فاعل مغنٍ عن الخبر في الثانية، وإن قدرته فاعلاً بـ (استقر) ففعلية.. ومدار الأمر النظر إلى المتعلق، فإن قُدرَ فعلاً كانت الجملة فعلية، وإن قُدرَ اسماً كانت الجملة اسمية^(٢١).

ولهذه المسألة نظائر، نكر ابن هشام في المغني أنها مما يجب على المسؤول عنها أن يفصل فيها؛ لاحتمالها الاسمية والفعلية^(٢٢).

* فمنها: جملة البسمة، فإن قُدر: ابتدائي باسم الله، فاسمية وهو قول البصريين، أو أبدأ باسم الله ففعلية، وهو قول الكوفيين، وهو المشهور في التفاسير والأعاريب ولم يذكر الزمخشري غيره، إلا أنه يقدر الفعل مؤخراً ومناسباً لما جعلت البسمة مبتدأ له، فيقدر: باسم الله أقرأ، باسم الله أحل، باسم الله أرتحل، ويؤيده الحديث النبوي الشريف: (باسمك ربي وضعتُ جنبي)^(٢٣).

* ومنها: جملة المدح في (نعم الرجل زيد)، فإن قُدر (نعم الرجل) خبراً عن (زيد) فاسمية، كما في: (زيد نعم الرجل)، وإن قُدر (زيد) خبراً لمبتدأ محذوف فجملتان: فعلية واسمية.

* ومنها: (قاما أخواك)، فإن قدر الألف حرف تثنية لا ضميراً، أو اسماً و(أخواك) بدل منه فالجملة فعلية، وإن قدر اسماً وما بعده مبتدأ فالجملة اسمية، قدّم خبرها، وعلى هذا التوجيه خرّج إعراب قوله تعالى: (وأسروا النجوى الذين ظلموا) [الأنبياء: ٣]، الذين مبتدأ، وجملة (أسروا): خبر مقدم.

* ومنها: ماذا صنعت؟ فإنه يحتمل معنيين، أحدهما: ما الذي صنعته؟ فالجملة اسمية.

والثاني: أي شيء صنعت؟ فالجملة فعلية قدّم مفعولها.

* ومنها: مذ يومان، في نحو: ما رأيته مذ يومان، فإن تقديره عند الأخفش والزجاج: ببني وبين لقائه يومان، فالجملة اسمية، لا محل لها من الإعراب، ومذ: خبر مقدّم، ويومان: مبتدأ، وعند الكسائي وجماعة: مذ كان يومان.

* ومنها: إذا قام زيد فأنا أكرمه، فإن قلنا: العامل في إذا جوابها فصدر الكلام جملة اسمية، و(إذا) مقدمة من تأخير، وما بعد (إذا) متم لها، لأنه مضاف إليه، ونظيره: يوم يسافر فأنا مسافر، وإن قلنا: العامل فيها فعل الشرط، و(إذا) غير مضافة فصدر الكلام جملة فعلية قدّم ظرفها، كما في قولك: متى تقم فأنا أقوم.

توجيه للجملة في تركيب الكلام:

قال الأستاذ عباس حسن في «النحو الوافي»:

إذا وقعت الجملة الخبرية صلة الموصول، أو نعتاً، أو حالاً، أو تابعة لشيء آخر — كجملة الشرط — لا جوابه — فإنها لا تسمى جملة خبرية؛ لأنها تسمى خبرية بحسب أصلها الأول الذي كانت مستقلةً فيه، فإذا صارت صلة، أو تابعة لغيرها لم يصح تسميتها: خبرية؛ إذ لا يكون فيها حكم مستقل بالسلب أو الإيجاب تنفرد به، ويقتصر عليها وحدها، بل هي لذلك لا تسمى كلاماً ولا

جملة، فعدم تسميتها جملةً خبريةً من باب أولى. و مثلها الجملة الواقعة خبراً، فلا تسمى واحدة من كل ما سبق كلاماً ولا جملة، إذ ليس لها كيان معنوي مستقل. (٢٤)

وثمة مصطلحات نحوية تحقّق أغراضاً بلاغيةً متنوّعة نذكر منها:

١ — النصب على الاختصاص، نحو: إنا — معاشرَ الأنبياء — لا نُورثُ.

٢ — النصب على المدح، نحو: الحمدُ لله، ربَّ العالمين «الفااتحة» ١.

٣ — النصب على الذم، نحو: وامرأته، حمالة الحطب «المسد» ٤.

٤ — النصب على التّرحم، نحو: مررت بزيد، البائس.

٥ — النصب على الإغراء، نحو: الصدقُ الصدق.

٦ — النصب على التحذير، نحو: ناقة الله وسقياها «الشمس» ١٣.

والأصل في هذه الأساليب كلها أنها مبنيةٌ على جملة فعلية، حُذف منها الفعل وجوباً وتقديره: أخصُّ، أمدحُ، أذمُّ، أرحمُ، ألزَمُ، واحذرُ، وقد توسّع النحويون بدراستها وبيان أغراضها البلاغية.

الأصل في جملة النداء:

جملة النداء في نحو: (يا زيد) مؤلفة من فعل واسمين؛ لأنّ التقدير: أناذي زيداً، ف (يا) نائبة مناب الفعل لغرض الإنشاء، قال عباس حسن:

«يُعتبر النحاة حرفَ النداء مع المنادى جملةً فعليةً إنشائية للطلب، برغم أنها قبل النداء خبرية، فهي تتحول معه إلى إنشاء طلبى جملة فعلية، فالأصل في مثل: يا صالحُ، هو: أناذي صالحاً؛ فحذف الفعل مع فاعله الضمير المستتر، وناب عنهما حرف النداء (فحرف النداء ينوب عن جملة) وبقي المفعول به، وصار منادى واجب الذكر — غالباً —، وقيل: إن المحذوف هو الفعل وحده، وناب عنه حرف النداء واستتر الفاعل في حرف النداء، وقيل غير هذا..

ولا قيمة للخلاف في أصل الجملة الندائية؛ فالذي يعنينا هو أنها صارت فعلية تفيد الإنشاء الطلبي، وأنها تركت حالتها الأولى الخبرية^(٢٥)».

أصول أخرى للجملة الفعلية:

الأصل في نحو: (فبعداً للقوم الظالمين) [المؤمنون: ٤١] أن تكون الجملة فعلية؛ إذ الأصل: بعدوا، أي: هلكوا. ومن هذه المصادر بعداً وسحقاً وتباً وسقياً ورعياً، ونحوها مصادر موضوعة مواضع أفعالها، وهي من جملة المصادر التي قال عنها سيبويه نصبت بأفعال لا يستعمل إظهارها.^(٢٦)

وفي قول الشاعر:

جواباً به تتجو اعتمد فوربنا لعن عمل أسلفت لا غير تُسأل^(٢٧)

هذه الجملة يتبادر إلى الذهن أنها اسمية لابندائها بالاسم، إلا أنها فعلية، والاسم (جواباً) مقدم من تأخير وهو مفعول (اعتمد) والأصل: اعتمد جواباً تتجو به يوم القيامة. وجاء التقديم على أسلوب العرب في أنهم مما يقدمون ما هم به أهم..

الأصل في أسلوب التحذير والإغراء:

في مثل قول الشاعر:

فلا تصحب أخا الجهل وإياك وإياه^(٢٨)

خير ما يقال في بيان أصل هذه الجملة وبيان شأن المحذوف، هو ما سجله بعض المحققين ونصه: الحق أن يقال: لا يقتصر على تقدير: باعد، ولا على تقدير: احذر؛ بل الواجب تقدير ما يؤدي الغرض؛ إذ المقدّر ليس أمراً متعبداً به لا يعدل عنه.^(٢٩)

غنى العربية بتنوع جملها:

أبدى العقاد نظرة مقارنة بين تركيب جمل العربية المتنوع وبين تركيب الجملة في اللغات الأخرى فذكر أنّ الجملة في اللغات الأوربية اسمية، يتقدم فيها الفاعل على الفعل، ولا يتقدم الفعل فيها إلا شذوذاً في حالات قليلة جداً أهمها حالة الدلالة على المفاجأة، ووقوع الفعل على غير انتظار، فإذا تقدم الفعل لمثل هذا السبب فهم لا يجعلون ذلك قسماً معدوداً من أقسام التراكيب اللفظية، أي: أنهم لا يقسمون الجملة إلى اسمية وفعلية من أجل ذلك، ولكنهم يحسبونه عارضاً من عوارض القلب Inversion التي يحدث فيها أن يتقدم الفعل على الفاعل كما يتقدم حرف الجر أو الظرف أو الصفة؛ لمناسبة يقتضيها التعبير.

وبعض الغربيين من أصحاب نزعة التصوف والتحليل النفساني الحديث يردون تأخير الفاعل في لغتنا إلى نوع من «القدريّة» الشرقية التي تحيل كل شيء إلى الغيب. ومنهم من يقول: إنّ الاختلاف بين الأوربيين وأبناء اللغة العربية في مسألة الجملة الاسمية إنما هو اختلاف في درجة الشعور «بالثبوت» للشخصية الإنسانية، فإن «ثبوت» هذه الشخصية ملازم للتفكير الأوربي، ولكنه ضعيف عند الشرقيين يسري ضعفه من الفكر إلى اللسان، كما يظهر من غلبة الجملة الاسمية على ألسنة الأوربيين، وغلبة الجملة الفعلية على ألسنة الناطقين بالضاد.

ولا يخفى أنّ هذا الاختلاف بين لغة الضاد واللغات الأوربية له دلالاته التي لا ريب فيها، ولا يمكن أن يحدث لغير سبب يقبل التعليل كما تقبله جميع الظواهر اللغوية، على حسب نصيبها من الجلاء أو الغموض في مراحلها التاريخية.

إلا أنّ التعليل الذي يرتضونه لهذا الاختلاف غير مقنع، وقد يكون مناقضاً للواقع عند التأمل فيه من بعض نواحيه.

وأول مواضع الخطأ فيه أن القول بتغليب الفاعل على الفعل في اللغات الأوروبية غير صحيح، فإن مكان الفعل في تلك اللغات أثبت من مكانه في لغة الضاد، ويجوز أن يخلو مكان الفعل الظاهر من الجملة العربية وتقيد معناها المستقل مع تقديره أو تقدير ما ينوب عنه، فيجوز مثلاً أن يقال (رجل في الدار) ويفهم منها ما يفهم من قولهم باللغات الأوروبية (رجل يوجد في الدار) أو ما يفهم من قولنا بلغتنا العربية (رجل موجود في الدار).

بل يجوز أن نفهم من الجار والمجرور بلغتنا ما يفهم من معنى الصفة حيث نقول: «رجل في الدار خير من ألف رجل في الطريق».

ولكن الأوروبيين لا تتم عندهم الجملة على وضع من هذه الأوضاع بغير الفعل الظاهر، فإذا وردت في كلامهم فقرة من جار ومجرور لا يصحبها فعل ظاهر أطلقوا عليها اسم «العبرة» Phrase؛ تمييزاً لها من «الجملة» Sentence، التي اشتقت عندهم أصلاً من مادة الفهم أو مادة الإدراك.. فكل كلام خلا من الفعل الظاهر عندهم فهو لفظ غير مفهوم.

فغير صحيح إذاً أن اهتمام الأوروبيين بالفعل دون الفاعل أضعف من اهتمام الشرقيين أو اهتمام الناطقين بالضاد.

وشبيه بهذا أن الصفة عندهم متقدمة على الاسم الموصوف؛ ولا يخفى أن الصفة تشبه الفعل على وجه من الوجوه، وهو وجه الإخبار عن الاسم الموصوف.

فالعربي يقول «كلام جميل» أو «فضل عظيم»، فيلحق الصفة بالموصوف، ويجعل عنايته بالاسم مقدمة على عنايته بالإخبار عنه، ولكن الأوروبي يعكس وضع الكلمتين على نحو لا يسيغه العربي.

ويجب أن نذكر أن الفاعل لا يكون دائماً «شخصية إنسانية» يدل تقديمها على ظاهرة «الثبوت» لهذه الشخصية، بل يتفق كثيراً أن يكون الفاعل جماداً أو

نباتاً أو معنى من المعاني التي يضعها العقل العربي بموضعها الصحيح من الإدراك ومن الإعراب.

فالقول في الذهن العربي هو اسم يقابل الفعل المسبوق بعلامة المصدر، ومن هنا يتساوى «القول» و«أن نقول» في الإدراك الصحيح.

وإذا جاء الأوربي فقال بلغته مثلاً: «إن القول يناسب المقام»، فليس هنا ظاهرة من ظواهر الثبوت للاسم؛ لأن الاسم المصدرى في حقيقته بديل من الفعل مسبقاً بالعلامة المصدرية.

وكذلك قوله: «الماء عذب، والهواء طلق، والنور ساطع» وغير ذلك من قبيله حين يكون الفاعل غير إنسان، فهذه كلها أسماء لا يدل تقديمها على تأكيد ظاهرة «الثبوت» للشخصية الإنسانية، ولا فرق فيه بين «القدرية» الشرقية وبين «الواقعية» الأوربية بالنسبة إلى الفاعل الظاهر أو الفاعل المستور.

وقد نسي أصحاب التعليقات التي قدمناها أن اللغات الهندية الجرمانية تتكلم بها أم كثيرة مختلفة الأمزجة والأفكار، من أقصى حدود الهند إلى أقصى حدود القارتين الأمريكيتين، فليست تراكيبها اللفظية دليلاً صالحاً لتعليل الاختلاف بالعقول والأفهام أو بقواعد النحو والبلاغة.

وليست التعليقات التي أشرنا إليها صالحة — إذاً — لتفسير الاختلاف بين هذه اللغات وبين لغتنا العربية، ولابد من علة أخرى تفسر هذا الاختلاف ويوافق تفسيرها الواقع على نحو أقرب إلى الإقناع.

هذه العلة الأخرى بسيطة سهلة على الذهن، وإن تكن من جانب الأوربيين عسيرة على العصبية القومية.

علة هذا الاختلاف أن اللغة العربية أوفى وأكمل من اللغات الأوربية، وأن اللغات الأوربية انتقلت من أطوارها الأولى إلى أطوارها التي ازدهرت فيها قبل

أن تتنوع فيها أوضاع الكلمات والجمل على حسب موضوعات التفكير والإدراك.

ويغنيانا عن الإطالة في هذا الباب أن نذكر أن الجملة الاسمية موجودة في اللغة العربية، وليست مع وجودها قليلة الاستعمال في مواضعها، فليس تقديم الفعل على الفاعل فيها عجزاً عن التركيب الذي يتقدم فيه الفاعل على الفعل. ولكنه تقسيم للكلام على حسب مواضعه، وتصحيح لموقع الفعل وموقع الفاعل من إرادة المتكلم وفهم السامع.

ومتى ثبت لنا الفرق بين موقع الفعل والفاعل في الجملتين الاسمية والفعلية، فالإكتفاء بالجملة الاسمية كما تقع في كلام الأوربيين نقصٌ منتقد، وليس بالمزие التي تدل على الكمال والارتقاء.

وليس في وسع من يفهم مواقع الكلام أن يجهل الفارق بين قولنا «محمد حضر»، وقولنا: «حضر محمد».

فإننا نقول: «محمد حضر»؛ إذا كنا ننتظر خبراً عن محمد أو عن حضوره على الخصوص، ولكننا نقول: «حضر محمد»؛ لمن يسمع خبراً من الأخبار على إطلاقه، ولا يلزم أن يكون الخبر عن محمد ولا عن الحضور؛ بل لعل السامع كان ينتظر كلاماً عن حسن وعن علي كما ينتظره عن محمد، أو لعله خبر سفر وليس بخبر حضور منتظر أو غير منتظر.

وأوسع من ذلك في وسائل التفرقة أن اللغة العربية تسمح بابتداء الجملة بحرف الجر، وتؤدي بذلك معنى تحسبه الأجرومية الأوربية مجرداً من الكلام المفيد.

فإذا قال العربي: «في الدار رجل» فهو كلام مفيد، وتقديم الجار والمجرور فيه مقصود؛ لأنه يشتمل على تنبيه لا يؤديه هذا الأداء قول القائل «رجل في الدار».

أما هذه العبارة بعينها باللغات الأوروبية فهي لفظ غير مفيد Phrase، سواء تقدم حرف الجر أو كان التقديم للرجل أو للدار في تركيب من التراكيب كقول القائل «الدار فيها رجل» أو «الدار رجل فيها».. وهو تركيب سائغ عند الغربيين. (٣٠)

بين المصدر والجملة:

يكون الفعل مع مرفوعه جملةً، والجملة لابد لها من مسند إليه فوجب ذكر الفاعل لتحصل الجملة مستقلةً، والمصدر لا يكون مع فاعله جملةً أبداً، بل لابد له من جزء آخر غير معموله يكون معه جملةً، ألا ترى أنك لو قلت «ضرب زيد عمراً» لم يكن كلاماً، حتى تقول: أعجبنى، أو ما أشبهه، بخلاف: ضرب زيد عمراً (٣١).

مجيء الجملة والمصدر المؤول بعد فاء الجزاء:

من قواعد النحويين أنه يجوز فتح همزة (إن) وكسرها إذا وقعت بعد فاء الجزاء، نحو: (من يأتي فإنه مكرم) فالكسر على جعل (إن) ومعمولها جملةً أوجب بها الشرط، فكأنه قال: من يأتي فهو مكرم، والفتح على جعل «أن» وصلتها مصدراً مبدئاً، والخبر محذوف والتقدير: من يأتي فإكرامه موجود، ويجوز أن يكون خبراً والمبتدأ محذوفاً، والتقدير: فجزاؤه الإكرام.

وأبرز شواهد مجيء الجواب جملةً ومصدراً قوله تعالى: (كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فأنه غفور رحيم). [الأنعام: ٥٤].

قرئ (فإنه غفور رحيم) بالكسر، فالجواب جملة اسمية، وقرئ (فأنه غفور رحيم) فالجواب مصدر مبدئاً خبره محذوف، والتقدير: فالغفران جزاؤه، أو على جعلها خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: فجزاؤه الغفران.

رَجَّحَ بعضُ المعرِّبين قراءةَ الكسر، قال الخضري: والكسر أحسن قياساً؛ لعدم إحواجه لتقدير، ولذا لم يَجِء في القرآن إلا مسبوقاً بمثله، نحو: (ألم يعلموا أنه من يحادِدِ الله ورسوله فإنَّ له) [التوبة: ٦٣]، (كُتِبَ عليه أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَإِنَّهُ يُضِلُّهُ) [الحج: ٤].

وإِلَّا كَانَ واجب الكسر، نحو: (إنَّه من يَأْتِ ربه مجرماً فَإِنَّ له جهنَّمَ) [طه: ٧٤]، و(إنَّه من يَتَّقْ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ لا يَضِيعُ أجرَ المحسنين) [يوسف: ٩٠]، ولذا لم يفتح: (فأنَّه غفور رحيم)، إِلَّا مَنْ فَتَحَ (أنَّه من عمل منكم سوءاً)، [الأنعام: ٥٤]، وينبغي أن يكون كالجواب ما يشبهه، نحو: (واعلموا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ من شيءٍ فَإِنَّ للهَ خُمُسَهُ) [الأنفال: ٤١]، بالفتح والكسر، فما موصولة لا شرطية؛ لأنها لا تدخل عليها النواسخ، وعائدها محذوف، أي: غنمتموه، ودخلت الفاء في خبرها لشبهها بالشرط، فعلى كسر (إِنَّ) جملتها هي الخبر، وعلى الفتح هي مبتدأ خبرها محذوف، أي: كون خمسة لله ثابت، أو خبر لمبتدأ محذوف، أي فالواجب كون خمسة لله، والجملة خبر (إِنَّ).

ومما يرد بين الجملة والمصدر إذا وقعت (أَنَّ) بعد مبتدأ هو في المعنى قول، وخَبَرٌ (أَنَّ) قول، والقائل واحد، نحو: خير القولِ إِنِّي أحمَدُ اللهَ فمن فتح جعل (أَنَّ) وصلتها مصدراً خبراً عن «خير»، والتقدير: خير القول حمدُ الله، ف«خير» مبتدأ، وحمدُ الله: خبره.

ومن كسر جعلها خبراً عن «خير» كما تقول: أول قراءتي (سَبَّحَ اسم ربِّكَ الأعلى).

فأول: مبتدأ، والجملة (سَبَّحَ اسم ربِّكَ الأعلى) خبر عن أول، وكذلك: خير القول: مبتدأ، و(إِنِّي أحمَدُ اللهَ) خبره، ولا تحتاج هذه الجملة إلى رابط؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى.

ومثّل سيبويه هذه المسألة بقوله: **أَوَّلُ مَا أَقُولُ أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ، وَخَرَجَ**
الْكَسْرُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ، وَهُوَ أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْإِخْبَارِ بِالْجَمَلِ وَعَلَيْهِ
جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ: كَالْمَبْرَدِ وَالزَّجَاجِ وَالسِّيرَافِيِّ وَابْنِ طَاهِرٍ
وعليه أكثر النحويين (٢٢).

وتوسّع سيبويه في عرض المصادر المؤولة وبيان محالها قال: **هَذَا بَابٌ مِنْ**
أَبْوَابِ (أَنْ) الَّتِي تَكُونُ وَالْفِعْلُ بِمَنْزِلَةِ مُصْدَرٍ.

تقول: **أَنْ تَأْتِيَنِي خَيْرٌ لَكَ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: الْإِثْنَانِ خَيْرٌ لَكَ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ**
تَبَارَكَ وَتَعَالَى: (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) [البقرة: ١٨٤]. يعني: الصومُ خيرٌ لكم.

وقال عبد الرحمن بن حسان:
إِنِّي رَأَيْتُ مِنَ الْمَكَارِمِ حَسْبَكُمْ أَنْ تُلْبِسُوا حُرَّ الثِّيَابِ وَتُسَبِّعُوا
كَأَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ حَسْبَكُمْ لُبْسَ الثِّيَابِ.

ومن ذلك: **اِئْتَنِي بَعْدَ أَنْ يَقَعَ الْأَمْرُ، وَأَتَانِي بَعْدَ أَنْ وَقَعَ الْأَمْرُ، كَأَنَّهُ قَالَ:**
بَعْدَ وَقُوعِ الْأَمْرِ (٢٣).

مسألة:

اختلف النحويون فيما إذا وقع بعد «ما» الموصولية المصدرية الزمانية
جملة اسمية مصدرة بحرف مصدري، نحو قولهم: **(لَا أَفْعَلُ ذَلِكَ مَا أَنَّ فِي**
السَّمَاءِ نَجْمًا). **(وَلَا أَكْلَمُهُ مَا أَنَّ حِرَاءَ مَكَانِهِ).**

قال جمهور البصريين: **أَنَّ وَ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ مُصْدَرٍ مَرْفُوعٍ عَلَى**
أَنَّهُ فَاعِلٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ عَلَى هَذَا: لَا أَكْلَمُهُ مَا ثَبِتَ كَوْنُ نَجْمٍ فِي
السَّمَاءِ، وَمَا ثَبِتَ كَوْنُ حِرَاءٍ مَكَانِهِ، فَهُوَ حِينَئِذٍ مِنْ بَابِ وَصْلِ «مَا» الْمَصْدَرِيَّةِ
بِالْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ الْمَاضِيَةِ، وَوَجْهٌ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ أَنَّ الْأَكْثَرَ وَصْلُهَا بِالْأَفْعَالِ، وَالْحَمْلُ
عَلَى الْأَكْثَرِ أَوَّلَى.

وزهب الكوفيون إلى أن «أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع أيضاً، إلا أن هذا المصدر المرفوع مبتدأ حذف خبره، والتقدير على هذا الوجه: لا أفعل كذا ما كون حراء في مكانه ثابتاً، وما كون النجم في السماء موجود، فهو من باب وصل (ما) بالجملة الاسمية؛ لأن ذلك أقل تقدير^(٣٤).

مسألة: بين الجملة الواقعة مضافاً إليه والمصدر:

قال ابن مالك: كل مضاف إلى جملة مقدّر الإضافة إلى مصدر من معناها، ومن أجل ذلك لا يعود منها ضمير إلى المضاف إليها، كما لا يعود من المصدر، فإن سُمع ذلك عُدّ نادراً. كقول الشاعر: مَضَتْ مئةَ لَعَامٍ وَلِدْتُ فِيهِ.

قال الدماميني: إنَّ المضاف إلى الجملة إنما هو مضاف في التقدير إلى مصدر من معناه، فكما لا يعود من المصدر المضاف إليه ضمير إلى المضاف لا يعود إليه ضمير من الجملة المذكورة.

وقوله:

وتسَخُنْ لَيْلَةً لَا يَسْتَطِيعُ نَبَاحُ بِهَا الْكَلَابُ إِلَّا هَرِيرًا
والمعروف أنه إذا كان في الجملة ضمير فُصِّلَتْ عن الإضافة، وجعلت صفة^(٣٥)، كقوله تعالى: (وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ) [البقرة: ٢٨١].

الحواشي:

- ١ - مفتاح العلوم ٧٣.
- ٢ - شرح المفصل ٨٨/١.
- ٣ - مبرز القواعد الإعرابية ٨٤ - ٨٥.
- ٤ - القصيدة اللامية، انظرها في البحث الثامن: نظم الجمل ١٩٣.
- ٥ - المفصل ٦٠.
- ٦ - مغني اللبيب ٥٧٨ - ٥٧٩. شرح شذور الذهب ٢٦٠. وشرح ابن عقيل ٢١١/١.
- ٧ - الأشباه والنظائر ٢٢/٢.
- ٨ - تذكرة النحاة ٣٣٥.
- ٩ - شرح ألفية ابن معطي ٨٢٩/٢.
- ١٠ - مغني اللبيب ٤٩٧.
- ١١ - مبرز القواعد الإعرابية ١٠٦.
- ١٢ - مبرز القواعد الإعرابية ١٠٨.
- ١٣ - مبرز القواعد الإعرابية ١١١.
- ١٤ - البيت لأبي ذؤيب الهذلي. انظر: مغني اللبيب ٥٤٣.
- ١٥ - انظر الكشف ٢٨٠/٢.
- ١٦ - انظر مبرز القواعد الإعرابية ١١٥ - ١١٦.
- ١٧ - المصدر نفسه ١٢٠ - ١٢٢.
- ١٨ - الكتاب ١٤٧/١، الكشف ٣٤/٤، الدر المصون ١٥٤/١ - ١٥٥.
- ١٩ - النحو الوافي ١٢/١.

- ٢٠ - الخصائص ٢٣٣/٣ وانظر شرح المفصل ١٤١/٣، الأشباه والنظائر ٣٢٠/١ ط المجمع.
- ٢١ - مغني اللبيب ٦٢٠.
- ٢٢ - مغني اللبيب ٥٢٧.
- ٢٣ - الحديث رواه البخاري ٦٣٢٠، انظر إعراب القرآن الكريم: ٣٦.
- ٢٤ - النحو الوافي ١٥/١ حاشية ٢، وانظر ٣٧٤/١ و ٤٦٦.
- ٢٥ - النحو الوافي ٧/٤.
- ٢٦ - الكشف ٣٢/٣.
- ٢٧ - الدرر اللوامع ١٧٧/١.
- ٢٨ - البيت منسوب لسيدنا عليّ، كرّم الله وجهه كما في «آداب الصحبة» لأبي عبد الرحمن السلمي، تحقيق: يوسف بدوي، ص(٦٢)، وانظره في «عيون الأخبار» ٧٩/٣ دون نسبة.
- ٢٩ - النحو الوافي ١٣٣/٤.
- ٣٠ - أشنات مجتمعات للعقاد ٥٦ - ٦١.
- ٣١ - أمالي ابن الحاجب ٨٣/٣.
- ٣٢ - الكتاب ١٤٣/٣، شرح ابن عقيل ٣٦٠/١ - ٣٦٢.
- ٣٣ - الكتاب ١٥٣/٣ - ١٦١.
- ٣٤ - منحة الجليل ١٣٩/١.
- ٣٥ - همع الهوامع ٢١٩/١ الدرر اللوامع ١٨٩/١.

البحث السادس

ملاحم إعراب الجمل

عند سيبويه و عند المبرّد

ذكرتُ في مقدمة هذا البحث أنَّ قدامى النحويين الذين كانوا رواد هذا العلم، لم يخصَّصوا بحثَ الجمل بفصل أو باب مستقل على حدة؛ وإنما تذكر الجملة حسب البحث النحوي اللغوي الذي يدرسه هذا العالم أو ذاك، ولأهمية دراسة الجملة عند قدامى النحويين، وتيسيراً على الدارسين المعاصرين حاولت أن أجمع ما ذكره سيبويه في تضاعيف كتابه عن الجملة، وكذا ما وجدته عند المبرِّد في (المقتضب) من حديثه الواسع والمتفرق عن الجمل، وهي ملامح أساسية في هذه الدراسة، ورتبتُ هذه الجمل حسب التقسيم المشهور عند ابن هشام ومن دار في فلكه من حيث الترتيب والتقسيم، والغالبُ على هذا الجمع اختيارُ المنهج الوصفي كما سجَّله كل من سيبويه والمبرِّد، وذكرتها على الترتيب الآتي:

أولاً: الجمل التي لها محل من الإعراب:

- الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ.
- الجملة التي تشبه المبتدأ.
- جملة خبر كان.
- جملة خبر عسى وكاد.
- جملة خبر ما الحجازية.
- جملة خبر إنَّ وأخواتها.
- جملة خبر ليت.
- الجملة الحالية.
- الجملة الواقعة مفعولاً به.
- الجملة المحكية.
- الجملة الواقعة مفعولاً ثانياً لـ ظنَّ وخال وجعل..
- الجملة الواقعة مفعولاً ثالثاً.
- الجملة المعلقة.

- جملة الصفة.
- الجملة الواقعة مضافاً إليه.
- الجملة المعطوفة.
- مسألة.

ثانياً: الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب:

- الجملة الاستئنافية.
- بين العطف والاستئناف.
- جملة الصلة.
- الجملة المفسرة.
- الجملة الاعتراضية.
- الجملة الواقعة جواباً للشرط.

ملاحع إعراب الجمل

عند سيبويه

في الكتاب

الجمْلُ التي لها محلٌ من الإعراب:

الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ:

١ — لقيتُ زيداً وأمّا عمرو فقد مررت به، ولقيتُ زيداً فإذا عبدُ الله يضربه عمرو، الرفع واجب؛ لأنّ (أمّا) وإذا) يقطع بهما الكلام، وهما من حروف الابتداء. (الكتاب ٤٩/١).

٢ — حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم، فلو قلت: هل زيد قام؟، وأين زيدُ ضربته؟، لم يجز إلا في الشعر، فإذا جاء في الشعر نصبته، إلا الألف فإنه يجوز فيها الرفع والنصب. (الكتاب ٥٢/١)

٣ — لو قلت: هل زيدٌ أنا ضاربه؟، لكان جيداً في الكلام، لأن (ضارب) اسم، وإن كان في معنى الفعل، ويجوز النصب في الشعر (الكتاب ٥٢/١).

٤ — إن قلت: أزيدُ ذهب به؟ أو أزيد انطلق به؟ لم يكن إلا رفعاً. (الكتاب ٥٢/١).

٥ — تقول: أ أنت عبدُ الله ضربته؟ تجري مجرى: أنا زيد ضربته؛ لأنّ الذي يلي حرف الاستفهام (أنت) ثم ابتدأت هذا، وليس قبله حرف استفهام ولا شيء هو بالفعل، إن شئت نصبته كما نصبت زيداً ضربته، فهو عربي جيد. (الكتاب ٥٤/١).

٦ — تقول: زيدٌ كم مرة رأيته؟

تقول: عبد الله هل لقيته؟

تقول: عمرو هلا لقيته؟

الرفع في الأمثلة واجب. (الكتاب ٦٤/١، ١٢٠).

٧ — مما لا يكون فيه إلا الرفع: أ عبد الله أنت الضاربه؟ لأنك تريد معنى

أنت الذي تضربه. (الكتاب ٦٦/١).

٨ — أزيد إن يضربه عمرو أم بشر؟! (الكتاب ٦٦/١).

٩ — مما لا يكون في الاستفهام إلا رفعاً:

أعبدُ الله أنت أكرم عليه أم زيد؟

أعبدُ الله أنت له أصدق أم بشر؟ (الكتاب ٦٧/١)

١٠ — (زيدٌ كم مرةٍ لقيت) ضعيف إلا أن تدخل الهاء. (الكتاب ٦٤/١).

١١ — إن قلت: أيُّهم جاعك فاضرب، جعل (جاعك) في موضع الخبر

(الكتاب ٦٨/١).

١٢ — قد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل على الاسم، تقول: عبدُ الله

اضربه. (٦٩/١).

١٣ — إذا قلت: زيدٌ فاضربه، لم يستقم أن تحمله على الابتداء، ألا ترى

أنك لو قلت: زيد فمطلق، لم يستقم. (الكتاب ٦٩/١).

١٤ — قد يجوز ويستقيم إذا كان مبنياً على مبتدأ مظهر أو مضمراً، نحو:

هذا زيد فاضربه، وإن شئت لم تظهر هذا، نحو: الهلالُ والله فانظر إليه، كأنك

قلت: هذا الهلالُ، ثم جئت بالأمر. (الكتاب ٦٩/١).

١٥ — دخول الفاء في خبر اسم الموصول أو في خبر (كل)

(الكتاب ٧٠/١، ٤٥٣).

١٦ — وسألته عن قوله: الذي يأتيني فله درهمان، لم جاز دخول الفاء ها

هنا؟ والذي يأتيني بمنزلة (عبد الله)، وأنت لا يجوز لك أن تقول: عبد الله فله

درهمان، فقال الخليل: إنما يحسن في الذي؛ لأنه جعل الآخر جواباً للأول،

فدخلت الفاء ها هنا كما دخلت في الجزاء، وإن شاء قال: الذي يأتيني له

درهمان. (الكتاب ٧٠/١، ٤٥٣).

١٧ — كل رجلٍ يأتينا فله درهمان، ولو قال: كل رجلٍ فله درهمان، كان

محالاً؛ لأنه لم يجيء بفعل.

١٨ — إن قلت: أيُّهم جاعك فاضرب، رفعت (أيُّهم)؛ لأن (جاعك) في

موضع الخبر مما لا يكون إلا رفعاً: أعبدُ الله إن تره تضربه. (٦٨/١).

١٩ — لو قلت: زيدٌ فاضربه لم يستقم أن تحمله على الابتداء، بل ينصب بإضمار فعل أو على (عليك).. (الكتاب ٦٩/١).

٢٠ — عبدُ الله هل رأيتَه؟ يجب الرفع (الكتاب ١٢٠/١).

٢١ — قد يكون في الأمر والنهي أن يبني الفعل على الاسم، نحو: عبدُ الله اضربه (٦٩/١).

٢٢ — ما أنت إلا سيراً، إنما أنت سيراً سيراً، ما أنت إلا الضرب الضرب، ما أنت إلا قتلاً قتلاً، ما أنت إلا سيرَ البريد سيرَ البريد، الفعل متروك إظهاره، أي: ما أنت إلا تفعل فعلاً، و(الجملة خبر) (الكتاب ١٦٨/١).

٢٣ — زيد سيراً سيراً.

— أنت الدهر سيراً سيراً.

— أنت من اليوم سيراً سيراً.

— ما أنت إلا شربَ الإبل.

— ما أنت إلا ضربَ الناس.

— ما أنت إلا ضربياً الناس. (الكتاب ١٦٨/١).

الجملة التي تشبه المبتدأ:

قال سيبويه: وسألته عن معنى قوله: أريدُ لأنْ أفعلَ، فقال: إنما يريد أن يقول: إرادتي لهذا، كما قال عز وجل: (وَأُمِرْتُ لِأَن أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ) [الزمر: ١٢] إنما هو أُمِرْتُ لهذا. (الكتاب ١٦١/٣ هارون).

إذا قلت: سواءَ عليَّ أذهبت أم مكثتَ، فهذا الكلام في موضع سواءَ عليَّ هَذَانِ. (الكتاب ١٨٦/٣).

جملة خبر كان:

الوجوه في قولهم: (كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه) (الكتاب ٣٩٦/١).

جملة خبر عسى وكاد..

١ — كنت أفعل ذاك، وكدت تفرغ، أفعلُ هنا بمنزلتها في كنت، إلا أن الأسماء لا تستعمل في (كدت) وما أشبهها. (١/٤١٠).

٢ — عسى يفعل ذاك، كأنك قلت: كنت فاعلاً، ثم وضعت (أفعل) في موضع (فاعل). (الكتاب ١/٤١٠ و ٤٧٧).

٣ — يقولون: كاد يفعل، وكرب يفعل، ولا يذكرون الأسماء في موضع هذه الأفعال.

٤ — جعل يقول، لا تذكر الاسم ها هنا، ومثله: أخذ يقول، فالفعل هنا بمنزلة الفعل في (كان) إذا قلت: كان يقول: وهو في موضع اسم منصوب، كما أن هذا في موضع اسم منصوب، وهو ثمَّ خبر، كما أنه ها هنا خبر، إلا أنك لاتستعمل الاسم، فأخلصوا هذه الحروف للأفعال، كما خلصت حروف الاستفهام للأفعال، نحو: هلاً، ألا.

٥ — قد يجوز: يوشك يجيء، بمنزلة: عسى يجيء (الكتاب ١/٤٧٩).

٦ — عسينا نفعل، هو في الكلام قليل، لا يكادون يتكلمون به، فإذا تكلموا فالفعل كأنه في موضع اسم منصوب، كأنه قال: عسى زيد قائلاً، ثم وضع (يقول) في موضعه. (١/٤٥٢).

جملة خبر (ما) الحجازية:

ما زيدٌ أنا ضاربه، إن جعلت (ما) حجازية لم يجز إلا الرفع.

ما أنا زيدٌ لقيته. (الكتاب ١/٧٢).

جملة خبر إن وأخواتها:

١ — إن قلت: إنَّ أفضلهم لقيت، فنصبتَ بـ (إنَّ) فهو قبيح.

(الكتاب ١/٣٨١).

٢ — (إنَّا كلُّ شيء خلقناه بقدر) [القمر: ٤٩] (الكتاب ١/٧٤).

جملة خبر ليت:

ليت شعري: أ عبد الله ثم أم زيد؟، ليت شعري: هل رأيته؟، هذا في موضع خبر (ليت). (الكتاب ١٢٠/١ وانظر ١٠٧/١).

الجملة الحالية:

١ - رأيته شاباً، وإنه يفخر بذلك، أي: وهذه حاله، وإن شئت حملت الكلام على الفعل ففتحت. (الكتاب ٤٦٢/١).

٢ - تقول: ذره يقول ذلك، أي: ذره قائلاً (٤٥١/١).

٣ - بعض العرب يقول: كلمته فوه إلى فيّ.

٤ - رجع فلان عودته على بدنه، يجوز الابتداء والحال. (الكتاب ١٩٦/١).

٥ - باب ما يرتفع بين المجزومين وينجزم بينهما:

تقول: إن تأتني تسألني أعطك، وإن تأتني تمشي أمش معك، أي: سائلاً وماشياً. (٤٤٥/١).

٦ - تقول: ما قدم علينا أمير إلا إنه مكرم لي، ليس ها هنا شيء يعمل في (إن) تريد أن تقول: ما قدم علينا أمير إلا وهو مكرم لي. (٤٧٢/١).

٧ - تقول: لأضربه ذهب أو مكث، كأنه قال: لأضربه ذاهباً أو ماكثاً، ولأضربه إن ذهب أو مكث، قال الشاعر:

إذا ما انتهى علمي تناهيتُ عنده أطال فأملئ أو تناهى فأقصراً
وقال الشاعر: (٤٨٩/١-٤٩٠).

فلسْتُ أبالي بعد يوم مُطَرِّفٍ حَتَوْفَ المنايا أَكْثَرَتْ أَوْ أَقَلَّتْ

جملة (أكثرت) الحالية. (الكتاب ١٨٥/٣ هارون)

٨ - تقول: وكل حق لها سميناه أو لم نسمة، كأنه قال: وكل حق لها علمناه أو جهلناه، وكذلك كل حق هو لها داخل فيها أو خارج منها، كأنه قال: إن

- كان داخلاً أو خارجاً، [الجملة (سميناه) صفة للحق، أو حال]. (٤٩٠/١).
- ٩ — والله لأفعلن كذا وكذا إلا حلّ ذلك أن أفعل كذا وكذا، (أن أفعل) بمنزلة فعل أو هو مبني على حل و (حل) مبتدأ (٣٧٤/١).
- ١٠ — أتاني القوم عدا عمراً، كأنك قلت: جاوزَ بعضهم عمراً. (٣٧٧/١)

الجملة الواقعة مفعولاً به:

- ١ — قد جربتكَ فوجدتكَ أنت أنت.
- (أنت) الأولى مبتدأ، والثانية خبر، وإن شئت قلت: جربتكَ فوجدتكَ أنت إياك، لو جعلت (أنت) صفة (أي: توكيد للضمير المتصل). (الكتاب ٣٨٢/١).
- ٢ — الجملة المحكية:
- تقول: أول ما أقول أنني أحمد الله، كأنك قلت: أول ما أقول: الحمد لله.
- وإن أردت الحكاية قلت: أول ما أقول: إني أحمد الله (٤٧١/١).
- ٣ — (قلتُ): في كلام العرب إنما وقعت على أن يُحكى بها ما كان كلاماً لا قولاً. (٦٢/١).

قال سيبويه: هذا باب من أبواب (إن)، تقول: قال عمرو: إن زيدا خير منك، وذلك لأنك أردت أن تحكي قوله، ولا يجوز أن تعمل (قال) في (أن)؛ كما لا يجوز لك أن تعملها في زيد و أشباهه إذا قلت: قال زيد عمرو خير الناس، فإنّ لا تعمل فيها قال كما لا تعمل قال فيما تعمل فيه أن؛ لأن (أن) تجعل الكلام شأنًا، وأنت لا تقول: قال الشأن متفاقماً، كما تقول: زعم الشأن متفاقماً، فهذه الأشياء بعد (قال) حكاية.

ومثل ذلك قوله تعالى: (وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم أن تدبحوا بقرة) [البقرة: ٦٧] وكذلك جميع ما جاء من (إذ) في القرآن.

وكان عيسى بن عمر يقرأ هذا الحرف، (فدعا ربه إني مغلوبٌ فانتصر)

[القمر: ١٠]، أراد أن يحكي، كما قال عز وجل: (والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم) [الزمر: ٣]، كأنه قال: والله أعلم، قالوا: ما نعبدهم، ويزعمون أنها في قراءة ابن مسعود كذا، ومثل ذلك كثير في القرآن.

[١٤٢/٣ — ١٤٣ (هارون)]

٤ — الجملة مفعول ثانٍ لـ ظن وخال وجعل:

ما أظن أحداً هو خير منك، ما أجعل رجلاً هو أكرم منك، وما إخال رجلاً هو أكرم منك. (الكتاب ٣٩٧/١).

٥ — الجملة الواقعة مفعولاً ثالثاً:

نُبِّئتُ زيداَ يقول ذلك، أي: عن زيد (١٧/١ — ١٨).

٦ — سألت الخليل عن قولهم: أقسمت عليك إلا فعلت، ولمّا فعلت، لم جاز في هذا الموضع، وإنما أقسمت ها هنا كقولك: والله، فقال: وجه الكلام لتفعلن ها هنا، ولكنهم أجازوا هذا لأنهم شبهوه بـ: نشدتك الله، إذ كان فيه معنى الطلب. (٣٧٥/١).

— الجملة المعلقة:

أ — التعليق نحو: قد علمت أعبد الله ثم أم زيد.

قد عرفت أبو من زيد.

وقد عرفت أيهم أبوك.

أما ترى أي برق ها هنا. (١٢٠/١).

ب — علمت لزيد خير منك، هذه اللام تمنع العمل كما تمنع ألف الاستفهام؛ لأنها إنما هي لام الابتداء، ومثله: قد علمت لعبد الله اضربه. (١٢٠/١ و ٧٤).

ج — عرفت زيداَ أبو من هو.

د — علمت عمراً أبوك هو أم أبو غيرك، أعلمت الفعل في الاسم الأول،

لأنه ليس بالمدخل عليه حرف الاستفهام.

هـ — ظننت زيداً أبو من هو.

و — علمت زيداً أبو من هو.

ز — اذهب فانظر زيد أبو من هو.

ح — اذهب وسل زيد أبو من هو.

ط — أرايتك زيداً أبو من هو.

ي — أرايتك عمراً أعندك هو أم عند فلان، لا يحسن إلاّ النصب، (وأرايتَ

بمعنى أخبرني، والاستفهام في موضع المفعول الثاني (١٢٢/١).

ك — ((إنما) لا تكون اسماً، وإنما هي فيما زعم الخليل بمنزلة فعل

ملغى، مثل: أشهد لزيد خير منك، لأنها لا تعمل فيما بعدها. (٤٦٦/١).

ل — الجملة بعد ما أبالي، وليت شعري. (١٨٠/٣ هارون).

م — ما أدري أزيد أفضل أم عمرو، وليت شعري أزيد أفضل أم عمرو،

هذا كله على معنى أيّهما أفضل. (١٨٠/٣ هارون).

نقول: ليت شعري ألقيت زيداً أو عمراً، وما أدري أعندك زيد أو عمرو.

قال حسان بن ثابت:

ما أبالي أنبّ بالحزن نيسّ أم لحاني بظهر غيب لئيم

كأنه قال: ما أبالي أيّ الفعلين كان.

إذا قلت: ما أبالي أذهبت أم مكثت، فهو في موضع: ما أبالي واحداً من

هذين. (الكتاب ١٨٦/٣ هارون)

جملة الصفة:

١ — أصل وقوع الفعل صفةً للنكرة، كما لا يكون الاسم كالفعل إلا نكرةً.

(الكتاب ٦٦/١).

٢ — مررت برجلٍ (خيرٌ ما يكون خير منك) (١٩٩/١ — ٢٠٠).

٣ — مررت برجلٍ (معه صقر) صائداً به غداً. (٢٤١/١).

٤ — نحن قوم (ننطلق) عامدون إلى بلد كذا. (٢٤١/١).

٥ — مررت برجلين: مسلمٍ وكافرٍ، جمعت الاسم وفرقت النعت، وإن شئت كان بدلاً، ويجوز الرفع. (٢١٤/١).

٦ — تقول: كلُّ رجلٍ يأتيك فاضرب، بنصب (كل)؛ لأن (يأتيك) هنا صفة، كأنك قلت: كلُّ رجلٍ صالح اضرب، إن قلت: أيُّهم جاءك فاضرب رفعت، لأن (جاءك) في موضع الخبر. (٦٨/١).

الجملة الواقعة مضافاً إليه:

١ — باب ما يضاف إلى الأفعال من أسماء الدهر:

يضاف إليها أسماء الدهر، وذلك قولك: هذا يوم يقوم زيد، مما يضاف إلى الفعل: ما رأيته مذ كان عندي، ومذ جاءني.

٢ — مما يضاف إلى الفعل: لا أفعل بذي تسلم، أي: لا أفعل بسلامتك ونو مضافة إلى الفعل، فلو هنا الأمر الذي يسلمك، وصاحب سلامتك. (٤٦١/١).

٣ — كان ذاك زمنَ زيدٍ أميرٍ، لما كانت في معنى (إذ) أضافوها إلى ما قد عمل بعضه في بعض. (٤٦١/١).

٤ — إذ يحسنُ ابتداء الاسم بعدها، تقول: جئت إذ عبد الله قائم، إلا أنها في (فعل) قبيحة، نحو: جئت إذ عبدُ الله قام. (٥٤/١ — ٥٥).

٥ — وأما قوله: كان ذلك بادي بدا، فإنهم جعلوها ك: خمسة عشر، ولا نعلمهم أضافوا، ولا يستكر أن تضيفها، ولكن لم أسمعه. (الكتاب ٢٧٣/١).

الجملة المعطوفة:

١ — ما ينجزم بين المجزومين قولك: إن تأتني ثم تسألني أعطك، وإن تأتني فتسألني أعطك، وإن تأتني وتسألني أعطك؛ لأن هذه الحروف يشركن الآخر فيما فعل فيه الأول، ولا يجوز في ذا الفعل الرفع. (٤٤٦/١).

٢ — سألت الخليل عن قوله: إن تأتني فتحدثني أحدثك، وإن تأتني وتحدثني أحدثك فقال: هذا يجوز — والجزم الوجه — ووجه نصبه أنه حمل الآخر على الاسم (٤٤٧/١).

٣ — تقول: إن تأتني أنك فأحدثك هذا الوجه، وإن شئت ابتدأت، وكذلك الواو، وثم، وإن شئت نصبت بالواو والفاء، كما نصبت ما بين المجزومين. (٤٤٧/١).

٤ — النصب بالفاء والواو في قوله: إن تأتني أنك وأحسن إليك، ضعيف. (٤٤٨/١).

مسألة:

ذكر سيبويه تحت عنوان: (هذا باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء) حديثاً عن علّة رفع المضارع، ورأيه أن الرفع للمضارع هو وقوعه موقعَ الأسماء، والأسماء لها محلات إعرابية متنوعة، قال: إذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أو موضع اسم مبني على المبتدأ (أي: الخبر) أو في موضع اسم مجرور أو منصوب فإنها مرتفعة وكنونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها.

أمثلة على ذلك:

١ — ما كان في موضع المبتدأ فقولك: (يقول) زيدٌ ذاك.

٢ — ما كان في موضع المبني على المبتدأ (أي: الخبر) قولك: زيد (يقول) ذاك.

٣ — ما كان في موضع الصفة قولك: مررت برجلٍ (يقول) ذاك.

٤ — ما كان في موضع الجر قولك: هذا يومٌ (أتيك).

٥ — ما كان في موضع الحال قولك: هذا زيدٌ (يقول) ذاك.

٦ — ما كان في موضع المفعول قولك: حسبته (ينطلق).

٧ — ما كان في موضع خبر كاد قولك: كنتُ (أفعل) ذاك، وكدتَ تفرغ.

٨ — ما كان في موضع خبر عسى قولك: عسى (يفعل) ذلك.

٩ — ما كان في موضع نصب قولك: قد جعل يقول ذلك، كأنك قلت: صار

يقول ذلك. (الكتاب ٩/٣-١٢ هارون بتصرف).

الجمال التي لا محل لها من الإعراب:

الجملة الاستئنافية:

- ١ — تقول: جئتُكَ أنكَ تريد المعروف، تريد: لأنكَ، ولكنكَ حذفَت اللام، ولو قلت: جئتُكَ إنكَ تريد المعروف، مبتدأ كان جيداً. (الكتاب ٤٦٤/١).
- ٢ — جئتُكَ أنكَ تحب المعروف، أي: لأنكَ؛ فحذفت اللام، ولو قلت: بالكسر مبتدأ كان جيداً: (جئتُكَ إنكَ تحب المعروف) (٤٦٤/١).
- ٣ — لبيك إنَّ الحمدَّ والنعمةَ لك، وإن شئت قلت: أن. (الكتاب ٤٦٥/١).
- ٤ — (اصنع ما سرَّ أخاك وأحبَّ أبوك الرجلان الصالحان) الرفع على المبتدأ وتنصبه على التعظيم. (الكتاب ٢٤٦/١).
- ٥ — مما لا تجري عليه الصفة نحو: هذان أخواكَ، وقد تولى أبواكَ، الرجال الصالحون، إلا أن ترفعه على الابتداء، أو تنصبه على المدح و التعظيم. (الكتاب ٢٤٧/١).
- ٦ — سألت الخليل عن: مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما، فقال: الرفع على هما صاحباي أنفسهما، والنصب على أعنيهما، ولا مدح فيه. (الكتاب ٢٤٧/١).
- ٧ — تقول: مررت برجل الأسدِ شِدَّةً، كأنكَ قلت: مررت برجلٍ كامل، وإن شئت استأنفت، ولا يكون صفة. (الكتاب ٢٢٦/١).
- ٨ — تقول: ائنتني آتِكَ، وإن شئت رفعت على أن لا تجعله معلقاً بالأول، ولكن تبتدئه، وتجعل الأول مستغنياً عنه: كأنه يقول: ائنتني، أنا آتِيكَ. (الكتاب ٤٥٠/١).
- ٩ — تقول: لا تدن منه يكن خيراً لك، فإن قلت: لا تدن من الأسد يأكلُكَ، فهو قبيح إن جزمت، وليس وجه كلام الناس، فإن رفعت فالكلام حسن، وإن أدخلت الفاء فهو حسن. (الكتاب ٤٥١/١).

- ١٠ — تقول: ذره يقل ذلك، وذره يقول ذلك، فالرفع من وجهين: أحدهما الابتداء، والآخر قولك: ذره قائلاً. (الكتاب ٤٥١/١).
- ١١ — تقول: إن تأتي أتك فأحدثك، هذا الوجه، وإن شئت ابتدأت. (الكتاب ٤٤٧/١).
- ١٢ — تقول: إن تأتي فهو خير لك وأكرمك، وإن تأتي فأنا أتيك وأحسن إليك، والرفع وجه الكلام، وهذا الجيد. (الكتاب ٤٤٨/١).
- ١٣ — تقول: إن تأتي فلن أؤذك، وأستقبلك بالجميل، الرفع ها هنا هو الوجه، إذا لم يكن محمولاً على (لن)، مثل ذلك: إن أتيتني لم آتك وأحسن إليك، الرفع الوجه، إذا لم تحمله على (لم). (الكتاب ٤٤٨/١).
- ١٤ — إن إذا كانت جواباً، وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل أرى في الاسم، كقولك: إن أجيئك، وإن أتيك، ومن ذلك: إن — والله — أجيئك. (الكتاب ٤١٠/١).
- ونقول: (إن عبد الله يقول ذاك) لا يكون إلا هذا، من قبل أن إن الآن بمنزلة: إنما وهل، كأنك قلت: إنما عبد الله يقول ذاك. (الكتاب ١٥/٣ هارون).
- ١٥ — لقيت القوم حتى عبد الله لقيته، يحسن الجر، وهو عربي، وإنما جاء بـ(لقيته) توكيداً بعد أن جعله غايةً، كما تقول: مررتُ بزيد وعبد الله مررتُ به، والرفع جائز. (الكتاب ٥٠/١).
- ١٦ — يذكرك على أن (حتى) من حروف الابتداء أنك تقول: حتى إنه يفعل ذلك، كما تقول: إنه يفعل ذاك. (الكتاب ٤١٣/١، ٤٧١).
- ١٧ — قد قاله القوم حتى إن زيدا يقوله، وانطلق القوم حتى إن زيدا لمنطلق، (حتى) هنا معلقة لا تعمل شيئاً في (إن) كما لا تعمل إذا قلت: حتى زيد ذاهب، فهذا موضع ابتداء. (الكتاب ٤٧١/١ و٤١٣).
- ١٨ — لقيت القوم حتى زيد ملقى، وسرحت الماشية حتى زيد سرح، لا يكون فيه إلا الرفع، لأنك لم تذكر فعلاً. (الكتاب ٥٠/١).

١٩ — مثل ذلك: مرض حتى يمرُّ به الطائر فيرحمه، وسرت حتى يعلمُ الله أني كَالُ. (الكتاب ٤١٤/١).

٢٠ — تقول: كنت سرت حتى أدخلها، إذا لم تجعل الدخول غايةً. (الكتاب ٤١٤/١).

٢١ — لا تقع الجملة الدعائية بعد السين أو قد. (الكتاب ٤٨٢/١).

٢٢ — قوله تعالى: (إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون)

[يس: ٨٢] كأنه قال: إنما أمرنا ذلك فيكون.. قال السيرافي: (فيكون) ليس بجواب لـ (كن)؛ لأن الكلام الأول وجوابه جميعاً من كلام واحد غير منقطع أحدهما من الآخر، ولم يُردِ الله عزَّ وجلَّ أن يقول للشيء كن فيكون، وكن فيكون مقولان للشيء، والذي قيل للشيء: (كن) حسب، ثم خبر عنه أنه يكون، فصار (يكون) كلاماً منفرداً مستأنفاً (٣٩/٣ وانظر الحاشية ٢ منه)

٢٣ — يَا لِلْعَجَبِ، وَيَا لِلْمَاءِ، لما رأوا عجباً، أو رأوا ماءً كثيراً، كأنه يقول: تعال يا عجب، فإنه من أيامك وزمانك. (الكتاب ٣٢٠/١).

يا للدواهي، أي تعالين، فإنه لا يُستَكْرَ لَكُنَّ، لأنه من أحيانكن. (الكتاب ٣٢٠/١).

٢٤ — الجملة بعد إلاّ:

إن لفلانٍ — والله — مالاَ إلاّ أنه شقي، جاء على معنى: ولكنه شقي (٣٦٣/١).

٢٥ — الاستئناف بـ أم المنقطعة: وذلك قولك: أعمرؤ عندك أم عندك زيّد؟.

قال السيرافي: شبه النحويون (أم) في هذا الوجه بـ (بل) ولم يريدوا بذلك أن ما بعد (أم) محقق، كما يكون ما بعد (بل) محققاً، وإنما أرادوا أن (أم) استفهام مستأنف بعد كلام يتقدمها، كما أن (بل) تحقيق مستأنف بعد كلام تقدمها، والدليل على أنها ليست بمنزلة (بل) مجردة قوله عزَّ وجل: (أم اتخذَ

مما يَخْلُق نباتٍ [الزخرف: ١٦]، ولا يجوز أن تكون بمعنى (بل اتخذ) تعالى الله عن ذلك، وتقديره في اللفظ: اتخذ الله؛ بالألف للاستفهام، والمعنى: الإنكارُ والردُّ لما ادعوه؛ لأنَّ ألف الاستفهام قد تدخل للتقرير والردَّ والإنكار والتوبيخ والتوعد. (الكتاب ١٧٢/٣، حاشية ٤ هارون).

٢٦ — قولهم: إنها لإبل أم شاء يا قوم.

جاءت (أم) ها هنا بعد الخبر منقطعةً، كما تجيء بعد الاستفهام، وذلك حين قال: أ عمرو عندك؟ فقد ظن أنه عنده، ثم أدركه مثل ذلك الظن في زيد، بعد أن استغنى كلامه..

وبمنزلة (أم) ها هنا قوله عز وجل: (ألم. تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين. أم يقولون افتراه) [السجدة: ١ — ٣].

جاء هذا الكلام على كلام العرب، قد علم تبارك وتعالى ذلك من قولهم ولكن هذا على كلام العرب ليُعرفوا ضلالتهم. (الكتاب ١٧٢/٣ — ١٧٣ هارون).

٢٧ — إن شئت قلت: هل تأتيني أم تحدثني؟ على كلامين. قال زُفَرُ بنُ الحارث:

أبا مالكٍ هل لمتني مذ حَضَضْتَنِي على القتل أم هل لامني منك لائمٌ؟
فجملة (هل لامني منك لائم) دخلت (أم) بمعنى (بل) وهي المنقطعة؛ لأنها لا تكون للعطف والمعادلة إلا بعد الهمزة.

قال سيبويه: فأما الذين قالوا: (أم هل لامني منك لائم) فإنما قالوه على أنه أدركه الظن بعد ما مضى صدر حديثه. (الكتاب ١٧٦/٣ — ١٧٧ هارون).

وقال مالك بن الربيع:

ألا ليت شعري هل تغيّرت الرحا رحا الحزن أو أضحت بفلجٍ كما هيا
فهذا سمعناه ممن ينشده من بني عمه، وقال أناس: (أم أضحت) على كلامين، كما قال علقمة بن عبدة:

هل ما علمت وما استودعت مكتومٌ أم حبُّها إذ نأثك اليوم مصرومٌ
 أم هل كبيرٌ بكى لم يقضِ عبرته إثرَ الأحبة يوم البين مشكومٌ
 استأنف السؤال، فقال: أم هل تجازيك ببكائك على إثرها وأنت شيخ ،
 (المشكوم: المجازي من الشكم. العطية عن مجازاة). (الكتاب ١٧٨/٣) هارون.
 ٢٨ — تقول: أريد أن تأتيني فتشتمني، لم يرد الشتيمة، ولكنه قال: كلما
 أردت إثباتك شتممتي، هذا معنى كلامه، فمن ثم انقطع من أن.
 قال رؤية:

الشعر صعب وطويل سلَّمة إذا ارتقى فيه الذي لا يعلمه
 زلّت به إلى الحضيض قدمة والشعر لا يسطيعه من يظلمه
 يريد أن يُعْرِيه فيعجمه

أي: فإذا هو يعجمه، والشاهد فيه، رفع «فيعجمه» على القطع، ولا يجوز
 النصب على العطف لفساد المعنى؛ لأنه لا يريد إعجامة، وإعجامة أن يجعله
 مشكلاً لا بيان له، أو يأتي به أعجماً فيلحن فيه. (الكتاب ٥٣/٣) هارون).

٢٩ — ومما جاء منقطعاً قول الشاعر، وهو عبد الرحمن بن أم الحكم:
 على الحكم المأتي يوماً إذا قضى قضيتَه أن لا يجورَ ويقصدُ
 كأنه قال: عليه غير الجور، ولكنه يقصد، أو هو قاصدٌ، فابتدأ ولم يحمل
 الكلام على أن، كما تقول: عليه أن لا يجور، وينبغي له كذا وكذا، فالابتداء
 في هذا أسبق وأعرف. (الكتاب ٥٦/٣) هارون).

٣٠ — قال سيبويه: سألت الخليل عن قول الشاعر لبعض الحجازيين:
 فما هو إلا أن أراها فجاءةً فأبْهتُ حتى ما أكاد أجيبُ
 فقال: أنت بالخيار إن شئت حملت (أبْهت) على أن، وإن شئت لم تحملها
 عليه، فرفعت، كأنك قلت: ما هو إلا الرأي فأبْهتُ. (الكتاب ٥٤/٣) هارون).

٣١ — قال الشاعر:

ألم تسأل الربيع القَوَاءَ فينطقُ وهل تُخبرنك اليوم ببداء سَمَلَقُ
لم يجعل الأول سبباً للآخر، ولكنه جعله ينطق على كل حال، كأنه قال:
فهو مما ينطق، كما قال: ائنتي فأحدثك، فجعل نفسه ممَّن يحدثه على كل حال.
والشاهد فيه: رفع «ينطق» على الاستئناف والقطع، أي: فهو ينطق، ولو
أمكنه النصب على الجواب لكان أحسن. (الكتاب ٣٧/٣ هارون والمصادر
المذكورة في الحاشية ٤).

بين العطف والاستئناف:

الحروف التي تُشركُ: الواو والفاء وثم وأو، وذلك قولك: أريدُ أن تأتيني ثم
تحدثني، وأريد أن تفعلَ ذاك وتحسن، وأريد أن تأتينا فتبايعنا، وأريد أن تنطقَ
بجميل أو تسكت. (٥٢/٣ هارون)

نقول ما تأتيني فتحدثني فالنصب على وجهين من المعاني:

أحدهما: ما تأتيني فكيف تحدثني، أي لو أتيتني لحدثني.

وأما الآخر: فما تأتيني أبداً إلا لم تحدثني، أي: منك إتيان كثير ولا حديثٌ
منك، وإن شئت أشركت (عطف) بين الأول والآخر، فدخل الآخر فيما دخل
فيه الأول فنقول: ما تأتيني فتحدثني، كأنك قلت: ما تأتني وما تحدثني.

فمثل النصب قوله عز وجل: (لا يُقضى عليهم فيموتوا) [فاطر: ٣٦]، ومثل

الرفع قوله عز وجل: (هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون) [المرسلات:
٣٥، ٣٦]، وإن شئت رفعت على وجه آخر كأنك قلت: ما تأتيني فأنت تحدثني،
ومثل ذلك قول بعض الحارثيين:

غير أنا لم تأتينا بيقينٍ فرجِي ونكثُ التأميلاً

كأنه قال: فنحن نرجي، فهذا في موضع مبنيٍّ على المبتدأ.

(الكتاب ٣٠/٣ — ٣١).

نقول: إن تأتني آتِكَ وإنْ أكرمَكَ، إذا جعلت الكلام على أوله ولم تقطعه، وعطفته على الأول، وإن جعلته مستقبلاً نصبت، وإن شئت رفعتَه على قول من ألغى (إن) وهذا قول يونس وهو حسن؛ لأنك إذا قطعتَه من الأول فهو بمنزلة قولك: فإنْ أفعَلْ إذا كنت مجيباً رجلاً. (١٥/٣ هارون).

جملة الصلة:

- ١ — سمى الصلة حشواً (الكتاب ٢٧٠/١).
- ٢ — زعم الخليل أنه سمع رجلاً من العرب يقول: ما أنا بالذي قائل لك سوءاً، وما أنا بالذي قائل لك قبيحاً.
- ٣ — وسألته عن قوله: ما تدوم لي أدوم لك، فقال: ليس في هذا جزاء من قبل أن الفعل صلة — (ما). (٤٥٣/١).
- ٤ — أنْ هي اسم، وما عملت فيه صلة لها، كما أنْ الفعل صلة — (أن) الخفيفة، تقول: قد عرفت أنك منطلق، فأنتك في موضع اسم منصوب كأنك قلت: عرفت ذاك. (٤٦١/١).
- ٥ — كل موضع تقع فيه (أن) تقع فيه (أنما) وما ابتدئ بعدها صلة لها. (٤٦٥/١).
- ٦ — أي: مضاف وغير مضاف بمنزلة (من) الموصولة، تقول: أيها نساء لك، (نساء) صلة — (أي). (٣٩٧/١).
- ٧ — جاز سقوط (هو) في (أيهم)، ولم يجز في أخواته إلا قليلاً ضعيفاً، نحو: (ثم لنترعن من كل شيعة أيهم أشدُّ على الرحمن عتياً) [مريم: ٦٩].
- ٨ — الكوفيون يقرؤونها: ثم لنترعن من كل شيعة أيهم أشدُّ؛ وهي لغة جيدة نصبوها كما جرّوها. (٣٩٧/١).
- ٩ — سمع الخليل أعرابياً يقول: ما أنا بالذي قائل لك شيئاً. (٣٩٩/١).
- ١٠ — كلما تأتيني آتيك، فالإتيان صلة — (ما) كأنه قال: كل إتيانك آتيك،

وكلما تأتيني يقع أيضاً على الحين، كما كان (ما تأتيني) يقع على الحين (٤٥٣/١).

١١ — انتنتي بعد ما تفرغ: (ما) وتفرغ بمنزلة الفراغ، وتفرغ هي صلة.. وهي بمنزلتها في (الذي) إذا قلت: بعد الذي يفرغ. (٤١٠/١).

١٢ — وسألته عن قوله: ما تنوم لي أدوم لك، فقال: ليس في هذا جزاء، من قبل أن الفعل صلة — (ما)، فصار بمنزلة (الذي) وهو بصلته كالمصدر، ويقع على الحين. (٤٥٣/١).

١٣ — إن من يأتيني آتيه، وكان من يأتيه آتيه، وليس من يأتيني آتيه، لَمَّا عمل في (مَنْ) ما قبلها ذهب الجزاء. (٤٣٨/١ — ٤٣٩).

الجملة المفسرة:

١ — زيداً ضربته: نصبه على إضمار فعل هذا تفسيره، كأنك قلت: ضربت زيداً ضربته، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل، استغناء بتفسيره. (الكتاب ٤٢/١).

٢ — زيدٌ لقيتُ أخاه، ويجوز النصب أي: لابت زيداً (الكتاب ٤٣/١).

٣ — يومَ الجمعة سرتَه، النصب على الظرفية أو مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور. (٤٣/١).

٤ — يترجَّح النصب في العطف على الجملة الفعلية؛ وهو في القرآن كثير. ويجوز الرفع وهو عربي. (٤٦/١).

٥ — مما يختار فيه النصب: ما لقيت زيداً ولكن عمراً مررت به، وما رأيت زيداً بل خالداً لقيت أباه؛ لأنَّ (بل) و(لكن) لا يعملان شيئاً فهما كالواو وثم. (٤٧/١).

٦ — يجوز الوجهان: النصب والرفع في المعطوفة على ذات الوجهين، نحو: عمرو لقيته وزيداً كلمته. (٤٧/١).

٧ — إذا قلت: مررت بزيدٍ وعمراً مررت به، نصبت وكان الوجه.

٨ — هذا ضارب زيد غداً وعمراً سيضربه. (٤٨/١).

٩ — مما يختار فيه النصب: من رأيت؟ وأيهم رأيت؟، فتقول: زيداً رأيت. (٤٨/١)

١٠ — أرأيت زيداً؟ فتقول: لا، ولكن عمراً مررت به. (٤٨/١).

١١ — إن قال: أ عبد الله مررت به أم زيداً؟ قلت: زيداً مررت به. (٤٨/١).

١٢ — أ عبد الله ضربته؟ أ زيداً مررت به؟ أ عمراً قتلت أخاه؟ أ عمراً اشتريت له ثوباً؟ نقوله بالنصب وهو المختار. (الكتاب ٥٢/١).

١٣ — ما أدري أزيداً به مررت أم عمراً.

— ما أبالي أ عبد الله لقيت أخاه أم عمراً. (الكتاب ٥٢/١).

١٤ — مما يقبح بعده ابتداء الأسماء، ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصباً في القياس (إذا) و(حيث) تقول:

إذا عبد الله تلقاه فأكرمه.

حيث زيداً تجده فأكرمه.

لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة ويقبح ابتداء الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل، والرفع بعدهما جائز؛ لأنك قد تبتدئ الأسماء بعدهما. (٥٤/١).

١٥ — باب تكون فيه (أن) بمنزلة (أي)، وذلك قوله عز وجل: (وانطلق

الملا منهم أن امشوا) (ص: ٦) ومثل هذا كثير في القرآن. (٤٧٩/١).

١٦ — قولهم في الشعر: إن زيد يأتك كذا وكذا، وإنما ارتفع (زيد)

على فعل، هذا تفسيره، كما كان في إن زيداً رأيت، لأنه لا يبتدأ بعدها الأسماء. (٤٥٨/١).

١٧ — الأمر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم المشتغل عنه، مثل:

— أما زيداً فاقتله.

— وأما عمراً فاشتر له ثوباً.

— أما خالداً فلا تشتم أباه.

— وأما بكرةً فلا تمرر به.

— زيدا ليضربه عمرو. (٦٩/١).

١٨ — الدعاء كالأمر والنهي يختار فيه النصب نحو:

اللهم زيدا فاغفر له ذنبه، زيدا فأصلح له شأنه، عمراً ليجزه الله خيراً،
زيداً قطع الله يده. (٧١/١).

١٩ — حروف النفي كالاستفهام والأمر والنهي يختار معها النصب نحو:

ما زيدا ضربته، ولا زيدا قتلته، وما عمراً لقيت أباه، ولا عمراً مررت به
ولا بشراً اشتريت له ثوباً. (٧٢/١).

الجملة الاعتراضية:

١ — يجوز أن تقول: عبد الله — أظنه — منطلق، تجعل هذه الهاء على
ذاك، كأنك قلت: زيد منطلق أظن ذاك، لا تجعل الهاء لعبد الله. (الكتاب ٦٣/١)

٢ — تقول: أنا — والله — إن تأتني لا آتك؛ لأن هذا الكلام مبني على (أنا)
فالقسم ها هنا لغو. (الكتاب ٤٤٤/١).

٣ — تقول: والله — إن أتيتني — آتيك، وهو معنى لا آتيك، فإن أردت أن
الإنسان يكون فهو غير جائز. (الكتاب ٤٤٥/١).

٤ — إنا — معشر العرب — نفعل كذا وكذا، كأنه قال: أعني، ولكنه فعل
لا يظهر، ولا يستعمل. (الكتاب ٣٢٧/١).

٥ — نحن — العرب — أقرى الناس للضيف.

إنا — معشر الصعاليك — لا قوة بنا على المروءة.

بك — الله — نرجو الفضل، وسبحانك — الله — العظيم. (الكتاب ٣٢٨/١).

٦ — قال الشاعر:

وكم قد فاتني بطل كميّ وياسر فتيةٍ سمح هضوم

البيت شاهد للفصل بين كم وتمييزها المجرور بالجملة. (فهارس كتاب سيبويه: ٢٤، الكتاب ١/٢٩٥).

٧ — وذكر سيبويه في باب إذن القسم الملقى، إذا جاء اعتراضاً بين إذن ومعمولها، كقولك: إذن — والله — أجيئك، والقسم هنا بمنزلته في أرى — والله — زيدا فاعلاً.

٨ — قال سيبويه:

ولا تفصل بين شيء مما ينصب الفعل سوى إذن؛ لأن (إذن) أشبهت أرى، فهي في الأفعال بمنزلة أرى في الأسماء، وهي تلغى وتقتّم وتؤخر، فلما تصرف هذا التصرف اجترؤوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين. (الكتاب ١٢/١٣ — هارون).

٩ — تقول: زيدا حسبك أخاك، وإن شئت ألغيت، إذا قلت: زيد — حسبك — أخوك. (الكتاب ١٣/٣ — هارون).

١٠ — لا تنصب (أرى) إذا كانت معترضة بين الفعل والاسم في قولك: كان — أرى — زيداً ذاهباً. ولا تعمل (أرى) في قولك: إني — أرى — ذاهباً.

الجملة الواقعة جواباً للشرط:

١ — قال سيبويه: لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء، فأما الجواب بالفعل فنحو قولك: إن تأتني آتاك، وإن تضرب أضرب، ونحو ذلك.

وأما الجواب بالفاء فقولك: إن تأتني فأنا صاحبك. (الكتاب ١/٤٣٥).

٢ — حروف الجزاء تجزم الأفعال، وينجزم الجواب بما قبله، زعم الخليل أنك إذا قلت: إن تأتني آتاك، فأنتك انجزمت بـ (إن تأتني) كما تنجزم إذا كانت جواباً للأمر حين قلت: ائتني آتك. (الكتاب ١/٤٣٥).

٣ — وسألته عن قوله: إن تأتني أنا كريم، فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر. (١/٤٣٥)

٤ — قد تقول: إن أتيتني أتيك، ولا يحسن: إن تأتني أتيك. (٤٣٦/١).

٥ — جزم المضارع والشرط ماض. (٤٣٧/١).

٦ — إن تأتني فأكرمك، لابد من رفع (أكرمك) (٤٣٧/١).

٧ — قد يجوز في الشعر: آتي من يأتني. (٤٣٨/١).

٨ — دخول همزة الاستفهام على أدوات الشرط (الجزاء) لا يغير عملها،

تقول: أين تأتني أنك؟، أ متى تَسْتَمْنِي أَشْتَمُكَ؟، أ من يقل ذلك أزره؟، دخلت

الألف على كلام قد عمل بعضه في بعض، فلم يغيره. (٤٤٣/١ — ٤٤٤).

٩ — مذهب يونس النحوي أن يقول: أ إن تأتني أتيك، وهذا قبيح.

(٤٤٤/١).

١٠ — أحسن ذلك أن تقول: إن تأتني لا أتك، كما أحسن الكلام أن تقول:

إن أتيتني لم أتك. (٤٤٨/١).

١١ — إذا قلت: إن تفعل فأحسن الكلام أن يكون الجواب: أفعل؛ لأنه

نظيره من الفعل، وإذا قلت: إن فعلت فأحسن الكلام أن تقول: فعلت؛ لأنه مثله.

(٤٤٨/١)

١٢ — أن زيدا ها هنا، يريدون: لكان كذا وكذا. (٣٧٦/١).

١٣ — اجتماع الشرط والقسم:

لا يحسن في الكلام: إن تأتني لأفعلن، من قبل أن (لأفعلن) تجيء مبتدأة،

فلو قلت: إن أتيتني لأكرمك، وإن لم تأتني لأكرمك جاز؛ لأنه في معنى: لنن

أتيتني لأكرمك، ولا بد من هذه اللام مضمرة أو مظهرة لأنها لليمين. (٤٣٦/١)

١٤ — باب الجزاء إذا كان القسم في أوله:

تقول: والله — إن أتيتني — لا أفعل، جملة (لا أفعل) جواب للقسم.

ولو قلت: والله إن تأتني أنك، لم يجز.

لو قلت: والله من يأتني آته، كان محالاً، واليمين لا تكون لغواً، كـ (لا)

والألف.

تقول: أنا — والله — إن تأتني لا آتكَ، لأن هذا الكلام مبني على (أنا) فالقسم ها هنا لغو، فإذا بدأت بالقسم لم يجز إلا أن يكون عليه. (٤٤٤/١).

١٥ — الجزم في جواب الطلب:

جملة جواب الطلب لا محل لها من الإعراب، والطلب يكون بالأمر والنهي والاستفهام والتمني والترجي والحضّ والعرض ونحو ذلك..

١٦ — في جازم الطلب قولان:

أ — يرى سيبويه أن الجازم هو إن الشرطية المقدّرة.

ب — يرى الخليل أن الجازم هو الطلب نفسه، لما قام مقام الشرط.

قال سيبويه: ما انجزم بالتمني مثل قولك: ألا ماء أشربه، وليته عندنا يحدثنا، وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب: إن تأتني — (إن تأتني)، وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى (إن) فلذلك انجزم الجواب. (٤٤٩/١).

١٧ — باب الحروف التي تنزل منزلة الأمر والنهي.. منها: حسبك، وكفيك وشرعك، تقول: حسبك الحديث ينم الناس، ومثل ذلك: اتقى الله امرؤ فعل خيراً يُتَّبَعُ عليه، لأن فيه معنى: ليتق الله. (٤٥٢/١).

١٨ — وسألت الخليل عن قوله عز وجل نكرو: (حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها) [الزمر: ٧٣] أين جوابها؟ وعن قوله جل وعلا: (ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب) [البقرة: ١٦٥] و(ولو ترى إذ وقفوا على النار) [الأنعام: ٢٧] فقال: إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم. (٤٣٥/١)

١٩ — وسألته عن قوله: إن تأتني أنا كريم، فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر. (٤٣٥/١).

٢٠ — قولهم: إما لا، زعم الخليل أنهم أرادوا، إن كنت لا تفعل غيره فافعل كذا وكذا، ولكنهم حذفوا لكثرتة في الكلام. (٢٧٩/١).

ملاحع إعراب الجمل عند المبرّد
في كتاب المقتضب

الجملة التي لها محل من الإعراب:

الجملة الواقعة خبراً:

- ١ — اقتران خبر المبتدأ بالفاء، وشروطه (١٩٥/٣).
- ٢ — الخبر إذا كان جملة فلا بد لها من رابط يعود إلى المبتدأ (٢٩٥/٢).
- ٣ — قولهم: (أقل رجل يقول ذلك) أقل: مبتدأ لا خبر له؛ لأنه شابه حرف النفي، ولا يجوز أن تكون جملة (يقول ذلك) خبراً، لأنها جرت على المضاف إليه في تثنيته وجمعه وتأنيته، وقيل: مبتدأ حذف خبره وجوباً، أي: (موجود)، وضعف بأنه لا معنى لهذا المقدر هنا. (٤٠٥/٤، الحاشية ١).

الجملة خبر كان:

- ضمير الشأن في (كان) (٩٩/٤ — ١٠٠، ١٤٤/٢).

الجملة خبر كاد:

- ١ — ضمير الشأن في كاد (١١٠/٤).
- ٢ — جعل يقول وأخذ يقول وكرب يقول: خبرها جملة فعلية، لا يقترن بـ (أن) إلا في الشعر. (٦٨/٣).

الجملة خبر إن:

- ١ — ضمير الشأن في خبر إن (١٤٤/٢).
- ٢ — لا يجوز تخفيف أن إلا أن تأتي بعوض، والعوض (لا) (٣١/٢، ٥/٣).
- ٦ — أو السين أو نحو ذلك، وجملة الدعاء أو الجملة الاسمية لا تحتاج إلى عوض (٩/٣).

الجملة خبر لعل:

- إذا كان خبر لعل فعلاً فهو بغير (أن) أحسن (٧٤/٣).

الجملة خبر لا النافية للجنس:

خبر (لا) النافية للجنس جاء جملة فعلية في قول حسان:

حَارِبَ بْنَ عَمْرٍو أَلَا أَحْلَامَ تَرْجُرِكُمْ عَنَّا وَأَنْتُمْ مِنَ الْجَوْفِ الْجَمَاخِيرِ
(٢٣٣/٤).

الجملة الواقعة حالاً:

- ١ — الوجه في: عهدي به شاباً وإنه يومئذٍ يفخر: الكسر؛ لأنَّ الجملة حالية، ويجوز الفتح على بُعد، على العطف على الضمير المجرور (٣٥١/٢).
- ٢ — لو قلت: كَلَّمْتُهُ فَوَه إِلَى فِيٍّ، لجاز (٢٣٦/٣).
- ٣ — الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال. (١٢٣/٤) — (١٢٥).

- ٤ — مررتُ بزيدٍ بيني داره، الجملة حال.
- ٥ — يقبح وقوع الماضي في جملة الحال من غير (قد) (١٢٠/٤، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤).

- ٦ — الكوفيون لا يستقبلون هذا، وأيدهم أبو حيان بأنه جاء بآيات كثيرة من القرآن، فيها الماضي وقع حالاً من غير (قد)، ولا يحتاج إلى تقديرها (١٢٤/٤).

- ٧ — إن وجد الضمير في جملة الحال جاز ألا تأتي بالواو رابطة، وإن جئت فجيد، وإن لم يوجد ضمير فلا بد من الواو (١٢٥/٤).
- ٨ — واو الحال يسميها النحويون واو الابتداء، ومعناها معنى (إذ) (١٢٥/٤، ٢٦٣/٣، ٦٦/٢).

- ٩ — واو الحال لا تتدخل على المضارع المثبت المجرد من (قد)، فإن جاء كان على تقدير مبتدأ (٦٥/٢ — ٦٦).
- ١٠ — الخليل يجيز: لأضربنه أَذْهَبَ أَمْ مَكَثَ (٣٠٠/٣).

١١ — كل موضع قُدر فيه الجملتان أي المعطوفة إحداهما على الأخرى بالحال فأو، نحو: لأضرِبْنه قام أو قعد، إذ المعنى: قائماً كان أو قاعداً، وإن قدر الكلام بالتسوية من غير استفهام ف (أم)، نحو: ما أبالي أقمْت أم قعدت (٣٠٢/٣).

الجملة الواقعة مفعولاً به:

١ — لا يجوز أن تقوم الجملة مقام المفعول الأول، وإنما تقوم مقام المفعول الثاني؛ لأنه خبر في الأصل، والخبر يكون مفرداً وجملة (٦٢/٤).

٢ — تحكى الجمل بعد القول (٣١٠/٢، ٧٨/٤).

٣ — لام الابتداء تقطع ما دخلت عليه مما قبلها، وكان حدُّها أن تكون أول الكلام، إذا قلت: علمت لزيد منطلق، قطعت بها ما بعدها مما قبلها فيصير ابتداءً مستأنفاً (٣٣٤/٢).

٤ — لام القسم تفصل ما بعدها مما قبلها، كقوله تعالى: (ولقد عَلِمُوا لَمَنِ اشترَاه). [البقرة: ١٠٢] (٢٩٧/٣).

٥ — ليت شعري أقام زيد أم قعد، وقد علمت أزيد في الدار أم عمرو (٥٣/٢).

٦ — همزة التسوية بعد: سواء، وما أبالي، وليت شعري (٢٩٨—٢٨٧، ٢٩٧/٣).

الجملة الواقعة مضافاً إليه:

١ — أسماء الزمان لا يُضَافُ شيءٌ منها إلّا إلى مصدر أو جملة تكون في معناه (١٧٦/٣).

٢ — الجملة بعد حيث:

(حيث) اسم مكان مبهم يفسّره ما يُضَافُ إليه، ف (حيث) في المكان (كحين) في الزمان، فلما ضارعتها أضيفت إلى الجمل، وهي الابتداء والخبر والفعل

والفاعل (٥٤/٢، ٣٤٦/٤، ١٧٥/٣ - ١٧٦).

٣ - إذا وُصلت حيث ب (ما) كَفَّتْهَا عن الإضافة، وصارت جزاءً (٥٤/٢).

٤ - باب إضافة الأزمنة إلى الجمل (٣٤٧/٤).

٥ - (إذ) تضاف إلى الجمل الاسمية والفعلية (١٧٧/٣).

٦ - (إذا) لا تضاف إلا إلى الجمل الفعلية (١٧٧/٣).

٧ - ما كان بمعنى (إذ) يضاف إلى الجمل الاسمية والفعلية (٣٤٧/٤).

٨ - ما كان بمعنى (إذا) لا يضاف إلا إلى الجمل الفعلية (١٧٧/٣).

٩ - (إذ) تنبئ عن زمان ماضٍ، وأسماء الأزمان تضاف إلى الأفعال، ومتى أُضيفت إليها كانت معها كالشيء الواحد. (٥٤/٢).

الجمل المعطوفة على ما قبلها:

١ - كلُّ جملةٍ بعدها جملةٌ فعطفها عليها جائز، وإن لم تكن منها، نحو:

جاعني زيد، وانطلق عبد الله، وأخوك قائم، وإن تأتني أنك (٢٧٩/٣).

٢ - نقول: من أتاني وتبسَّطَ إليَّ أكرمه، والأحسن: من أتاني وأكرمني أتيتَه، كما أن الأحسن: من يأتني ويكرمني أنه (٦٠/٢).

٣ - العطف على فعل الشرط بالجزم والنصب يكون بالواو والفاء (٦٧/٢، ٢٢، ٢٣).

٤ - العطف على فعل الشرط ب (ثم) لا يجوز فيه إلا الجزم (٦٦/٢).

٥ - العطف على جواب الشرط بالفاء والواو يجوز فيه الجزم والنصب والرفع (٢٢/٢، ٦٦ - ٦٧).

٦ - جواز العطف بالرفع على الجواب، ولم يجر ذلك في الشرط (٦٧/٢).

٧ - لا يجوز حذف أحد جزئي الجملة بعد (أم) المنقطعة، وأجازه الرضي (٢٨٩/٣).

٨ - المغاربة يقولون: (أم) المنقطعة ليست بعاطفة لا في المفرد ولا في الجملة (٢٩٠/٣).

الجملة التي لا محل لها من الإعراب:

الجملة الاستئنافية:

- ١ — أريدُ (أن) تأتيني ثم تحسنُ إليَّ (٣٥/٢).
- ٢ — (حتى) الابتدائية تقع بعدها الجملة، وتفيد معناها الذي هو الغاية في التحقير، أو في التعظيم. (٤١/٢).
- ٣ — ما أنت صاحبي فأكرمك، رفع على القطع.
- ٤ — يستدرك بعد (لكن) المخففة إذا وقع بعدها جملة، بعد الإيجاب.. (١٠٧/٤ — ١٠٨).
- ٥ — الاستئناف بعد (الواو) (النبينَ لكم ونقرُ في الأرحام) [الحج: ٥] (٣٥/٢).

الجملة المفسرة:

- ١ — الجملة المفسرة، هل لها محل من الإعراب؟ (المقتضب ٧٦/٢).
- ٢ — أن: المفسرة، الحديث عنها في (٤٩/١، ٣٦١/٢ — ٣٦٢).
- ٣ — ضمير الشأن لا يعود عليه ضمير من الجملة المفسرة له (١٠٠/٤).
- ٤ — في باب الاشتغال: اعلم أن المفعول إذا وقع في هذا الموضع وقد شغل الفعل عنه انتصب بالفعل المضمر؛ لأن الذي بعده تفسير له وذلك قولك: إن زيدا تره يكرمك، ومتى زيدا يأتيه يعطه؛ لأنها لا تقع إلا على فعل. (٧٦/٢).
- ٥ — قوله تعالى: (وإن أحد من المشركين استجارك) [التوبة: ٦] (أخذ): مرفوع بفعل محذوف، ولو رفع على غير الفعل لكان خطأ؛ لأن هذه الحروف لا تقع إلا على الأفعال (٧٧/٢).
- ٦ — (لو) لا تقع إلا على فعل، فإن قُدِّمَت الاسم قبل الفعل كان على فعل مضمر (٧٦/٣).

الجملة الاعتراضية:

- ١ — يجوز الفصل بين الصلة والموصول بالنداء (٢٩٦/٢).
- ٢ — قياماً — عَلَّمَ اللهُ — وقد قَعَدَ الناس (٢٢٩/٣، ٢٦٤).
- ٣ — الفصل بين (ها) التثنية و(ذا) بالقسم (٣٢٣/٢).
- ٤ — إذا قنمت (إنن) كان الكلام معتمداً عليها، نحو: إذن — والله — أזורك (١١/٢).

الجملة الواقعة جواباً للقسم:

- ١ — من أسأليب القسم قولهم: عَلَّمَ اللهُ.. (١٣٢/٢، ٣٢٥).
 - ٢ — شهد الله لأفعلن، بمنزلة: علم الله (٣٢٥/٢).
 - ٣ — الأسماء التي تفيد معنى القسم: لعمر ك لأفعلن، عليَّ عهد الله لأفعلن، عليَّ يمين الله لأفعلن، أيمن الله لأفعلن (٣٢٨/٢).
 - ٤ — جواب القسم في قوله: (والسماء ذات البروج) [البروج: ١].
 - ٥ — جواب القسم في قوله: (والشمس وضحاها) [الشمس: ١] (٣٣٧/٢).
 - ٦ — ما يُصَدَّرُ به جواب القسم:
- اللام: فهي وُصلة للقسم؛ لأن للقسم أدواتٍ تصله بالمقسم به، ولا يتصل إلا ببعضها.

إنَّ: تقول: والله إنَّ زيدا لمنطلق. (٣٣٤/٢).

لا: النافية: تقول: والله لا أضربك.

ما: النافية: والله ما أضربك، ولا تحتاج معها إلى النون؛ لأنها تدل على الحال.

- ٧ — إذا أقسمت على فعل ماضٍ، فأدخلت عليه اللام لم تجمع بين اللام والنون، نحو: والله لرأيت زيدا يضرب عمراً، وإن وصلت اللام به (قد) فجيد بالغ (٣٣٥/٢).

٨ — القسم إذا أُجيبَ بماضي متصرفٍ مثبت فإن كان قريباً من الحال جيء باللام (وقد) جميعاً، نحو: (تالله لقد آثر الله علينا) [يوسف: ٩١] وإن كان بعيداً جيء باللام وحدها، وقال الجميع: حقُّ الماضي المثبت المجاب به القسم أن يقترن باللام وقد. (٣٣٦/٢).

٩ — لا تقع (إن) في جواب القسم، كما لم يقع في جوابه السين (٦/٢).

جملة الصلة:

١ — من الموصولة في الخبر لا تتم إلا بصلة (١٧٢/٣).

٢ — الصلة موضحة للاسم، فلذلك كانت في هذه الأسماء المبهمة: (الذي، التي..) ألا ترى أنك لو قلت: جاء الذي، أو مررت بالذي، لم يدلك ذلك على شيء حتى تقول: مررت بالذي قام، فإذا قلت ذلك وضعت اليد عليه (١٩٧/٣).
٣ — محل الصلة من الموصول كمحل الجزء من الكلمة، والحرف من اللفظة (١٣/١).

٤ — جملة الصلة اسمية وفعلية، ومنها الجملة الشرطية، وتوصل بالظرف (١٩/١، ١٣٠/٣).

٥ — توصل الأسماء الموصولة بالجملة المصدرة بـ كأن وليت (١٩٤/٣) — (١٩٥).

٦ — جاءت جملة الصلة (كأن) في قول ذي الرمة:

ألا أيُّ هذا المنزلُ الدارسُ الذي كأنك لم يعهد بك الحيَّ عاهد
(٢١٩/٤).

٧ — لابد من اشتغال جملة الصلة على عائد يرجع إلى الموصول (١٩/١، ١٣، ١٣٠/٣).

٨ — لا يعود على الحروف الموصولة المصدرية شيء من صلتها، وإنما ذلك في الأسماء الموصولة (١٩٩/٣).

٩ — إذا كان الموصول أو موصوفه خبراً عن متكلم جاز أن يكون العائد عليه غائباً، وهو الأكثر، نحو: (أنا الذي قام)، وجاز أن يكون متكلماً، حملاً على المعنى، وكذا إن كان الموصول أو موصوفه خبراً عن مخاطب نحو: أنت الرجل الذي قال كذا، أو قلت كذا (١٣١/٤ — ١٣٢).

١٠ — تحذف جملة الصلة إذا دلّ عليها دليل (٢٨٩/١).

١١ — صلة (ما) المصدرية لا تكون إلا فعلية عند سيبويه، وجوز غيره أن تكون اسمية (٣٥٥/٢).

١٢ — الكثير في (ما) المصدرية الزمانية وصلها بالماضي أو المضارع المنفي، وجاء وصلها قليلاً بالمضارع المثبت في قول الحطيئة: أطوف ما أطوف (٢٣٩/٤).

الجملة الواقعة نعتاً:

١ — فعل الأمر لا يُضارع المتمكن؛ لأنه لا يقع موقع المضارع، ولا يُنعتُ به، فلذلك بني على السكون (المقتضب ٣/٢ و ٨١/٤ — ٨٢).

٢ — بني الفعل الماضي على الفتح لمضارعه الأفعال المعربة؛ لأنه يُنعت به كما ينعت بها، ويقع موقع المضارع في الجزاء (المقتضب ٢/٢ و ٨٠/٤ — ٨٢).

٣ — الفعل نكرة، ولذلك وقع صفة للنكرة (١٢١/٤، ١٢٣، ١٢٥، ١٥٧).

أسلوب الشرط:

١ — معنى الشرط: وقوع الشيء لوقوع غيره (٤٦/٢).

٢ — الشرط مجزوم بالأداة، والجواب مجزوم بالأداة وفعل الشرط (٤٩/٢).

٣ — (إن) أصل أدوات الشرط؛ لأنه يُجَازَى بها في كل ضرب (٤٦/٢)،

(٥٠).

٤ — الأصل في الجزاء الفعل، والفاء داخلةً عليه؛ لأنها تؤدي معناه؛ لأنها لا تقع إلا ومعنى الجزاء فيها موجود، يقول الرجل: قد أعطيتك درهماً، فنقول: فقد أعطيتك ديناراً، أي: من أجل ذلك، ويقول: لم أعْثُ أمس، فنقول: فقد أتاكَ الغوث اليوم (٤٩/٢، ٥٩).

٥ — أصل الجزاء أن تكون أفعاله مضارعة، لأنه يعربها (٤٩/٢).
الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبلية، فتكون مواضعها مجزومة، مثل كل مبني يعرب محلاً (٥٠/٢، ٥٩).

٦ — أعدل الكلام: من أتاني أتيتُه؛ كما أن وجه الكلام: من يأتي أتته (٦٠/٢).

٧ — حنف فعل الشرط لا يكون إلا بعد (إن) وحدها (٣٥/٣).

٨ — يجوز في الكلام: أتيتك إن أتيتني، وأنت ظالم إن فعلت (٦٨/٢).

٩ — لو قلت: أنت ظالم إن فعلت، لسد ما تقدّم مسدّ الجواب، ولو ألحقت الفاء فقلت: أنت ظالم فإن فعلت، لزمك أن تذكر للشرط جواباً، ولا يجزئ ما تقدّم (٢٩/٣).

١٠ — (انتهوا خيراً لكم) [النساء: ١٧١] التقدير: إيتوا، وقال قوم: يكن خيراً

لكم، وهذا خطأ؛ لأنه يضمّر الجواب ولا دليل عليه (٢٨٣/٣).

١١ — إن قام زيد أقوم: على تقدير الفاء عند المبرد، وقال سيبويه هو على التقديم (٦٩/٢، ٧٢).

١٢ — إن أتيتني لأقومن، وإن لم تأتني لأغضبَن، عند سيبويه على تقدير

لام التوطئة، وعند المبرد على تقدير الفاء (٦٨/٢ — ٦٩).

١٣ — هل يدخل شرط على شرط من غير فاصل بينهما؟ (٣٠٠/٢).

١٤ — (إذا) تحتاج إلى الابتداء والجواب (٥٥/٢).

١٥ — جواب: (إذا السماء انشقت) (الانشقاق: ١) (٧٩/٢ — ٨٠).

(إذا الشمس كورت) (التكوير: ١) (٧٩/٢).

(إذا السماء انفطرت) (الانفطار: ١) (٧٩/٢).

١٦ — الاسم المرفوع بعد (إذا) الشرطية الذي بعده فعل مبتدأ عند سيبويه (٧٧/٢ — ٧٨).

١٧ — الفرق بين إذا وإن (٥٦/٢).

١٨ — (إذا) التي تقع للمفاجأة هي التي تسد مسدّ الخبر، والاسم بعدها مبتدأ (١٧٨/٣).

١٩ — إذن الواقعة في أول الكلام والناصفة للمضارع لم تقع في القرآن الكريم، وما جاء منها كان بعد الواو والفاء، وقرئ بنصب المضارع في الشواذ (١٢/٢).

٢٠ — إذا اجتمع شرطان كان الجواب للسابق منها، وجواب الثاني محذوف، ولذلك كان فعل الشرط ماضي اللفظ أو مصحوباً بـ لم، وأغنى عنه جواب أما، هذا مذهب سيبويه، وذهب أبو علي إلى أن الفاء جواب إن وجواب (أما) محذوف، وذهب الأخفش إلى أن الفاء جواب لـ أما والشرط معاً. (٧٠/٢) الحاشية (٢).

جَوَابُ الطَّلَبِ:

١ — ما الذي جزم جواب الطلب؟ (٨٢/٢، ١٣٥).

٢ — باب الأمر والنهي (١٣١/٢).

٣ — باب الأفعال التي تنجزم لدخول معنى الجزاء فيها (٨٢/٢).

٤ — مرة يحفرها، توجيه رفع المضارع وجزمه (٨٤/٢).

٥ — (قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة) [إبراهيم: ٣١] (٨٤/٢).

٦ — لو قلت: لا تعص الله يدخلك النار، كان محالاً؛ لأن معناه: أطع الله، وقولك: أطع الله يدخلك النار محال، ومثله: لا تن من الأسد يأكلك (٨٣/٢، ١٣٥).

البحث السابع

ارتباط حروف

المعاني بالجمل

- تمهيد: أهمية معاني الأدوات والحروف.

- كتب مفردة.

١ - المصادر العامة.

٢ - كتب خاصة للحديث عن أداة من الأدوات.

٣ - دراسات خاصة.

٤ - تقسيم الأدوات حسب وظيفتها وغرضها.

٥ - كتب خاصة لبيان الفرق بين حرفين.

- أمثلة من تقسيم النحويين لمعاني الأدوات.

• تقسيم ابن الحاجب للحروف.

• تقسيم أبي حيّان الأندلسي للحروف.

• تقسيم سعيد الأفغاني.

- اختصاص الحروف.

- ارتباط الحروف بالجملة.

- مسرّد الأدوات وارتباطها بالجملة.

تمهيد: أهمية معاني الأدوات والحروف:

الحديث عن معاني الأدوات والحروف له قيمة تعبيرية كبرى، إذ ارتبطت هذه الأهمية بفهم القرآن ونصوصه، وترعرع علمها في رحاب التفسير، فهذه الأدوات يفهم كثير من الأساليب البلاغية، ويُدرَك ما في اللغة من روعة وبيان، وما تؤدّيه من أسرارٍ ولطائفٍ رفيعةٍ فاقت الأسرارَ البلاغية التي تؤدّيها في كلام العرب، وهذا سرّ الإعجاز.

ولأهمية حروف المعاني فقد خُصّصَ لها دراساتٌ واسعةٌ في علوم العربية والقرآن وعلم الحديث النبوي الشريف. ورصد العلماء عددها وبيّنوا أصولها وتقسيمها وعملها وأسرارها في كلام العرب.

فقد توسّع بعض النحويين في التأليف على الحروف، واستخدم بعضهم لفظ الأدوات؛ ليدلّ بها على الحروف وما شابهها من الأسماء والأفعال والظروف؛ ككتاب (معاني الأدوات والحروف) لابن قيم الجوزية (٧٥١ هـ). وكان عصر المالقي (٧٠٢ هـ) والمرادي (٧٤٩ هـ) وابن هشام (٧٦١ هـ) وصلاح الدين الأربلي (٦٣١ هـ) هو العصر الذي اتسع للتأليف في الحروف والأدوات على النحو المنظم الشامل الذي عرفناه في (رصف المباني في شرح حروف المعاني) للمالقي، و(الجنى الداني في حروف المعاني) للمرادي، و (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) لابن هشام، و(جواهر الأدب في معرفة كلام العرب) للأربلي.

كتب مفردة:

وإلى جانب الكتب المطولة كتب أفردتها أصحابها للحديث عن حرف واحد، يبيّنون وظيفته ومعانيه في أعماق التراكمات العربية، وهم بذلك يهدفون تقريبَ النحو إلى أفهام الناس عامةً وأفهام المبتدئين خاصةً. كما هو الأمر في كتاب (الهمز) لقطرب (٦٠١ هـ)، ولأبي زيد الأنصاري (٢١٥ هـ)، وكتاب (الألف واللام) للمازني (٢٤٩ هـ). وسمّيت هذه الطريقة الطريقة الجزئية.

وتوزع الحديث عن معاني الحروف في المصادر الآتية:

١ - المصادر العامة:

المعاجم: لسان العرب، تاج العروس، الصحاح، تهذيب اللغة، وغيرها.

كتب التفسير: جامع البيان، معاني القرآن للقراء، الجامع لأحكام القرآن وزاد المسير، البحر المحيط، الكشف...

كتب أصول الفقه.

كتب البلاغة: دلائل الإعجاز، الإيضاح، مفتاح العلوم، المطول...

كتب الصرف: المنصف، الممتع، التصريف الملوكي، الشافية...

كتب الإملاء.

كتب التجويد والقراءات.

كتب إعراب القرآن الكريم: مشكل إعراب القرآن لمكي، التبيان للعكبري، البحر المحيط...

كتب إعراب الحديث النبوي الشريف: شواهد التوضيح لابن مالك، إعراب الحديث للعكبري، عقود الزبرجد للسيوطي.

كتاب المفردات للراغب الأصبهاني، وكتاب الكليات لأبي البقاء الكفوي.

كتب النحو العامة: كتاب سيبويه، المقتضب، الأصول، الإيضاح، للمع...

كتب فقه اللغة: الخصائص، الصاحب، معجم مقاييس اللغة.

الكتب التي عُنيت بشرح الشعر العربي: شرح الفضليات، الأصمعيات، شروح المعلقات، شرح ديوان الحماسة.

كتب المعارف العامة: كبداية الفوائد، والروض الأنف والكليات وألف باء البلوي.

٢ — كتب خاصّة للحديث عن أداة من الأدوات:

استحقت بعض الأدوات كتباً مفردة؛ وذلك لأهميتها وكثرة استعمالها وتوقف معنى الكلام عليها. فتصدّى جمهرة من النحويين لدراسة حرف من هذه الحروف وبسط القول فيه وفي أصله وبيان شواهد... ومن هذه المصنفات:

- ١ — معنى (لو): للمرادي، ولابن تيمية.
- ٢ — كتاب: الباء.
- ٣ — كتاب: الهاءات.
- ٤ — كتاب الألفات: للأنباري... ولابن خالويه.
- ٥ — كتاب اللامات: للأنباري.
- ٦ — كتاب اللامات: للزجاجي.
- ٧ — كلاً وبلى: للمرادي، ولابن فارس، وللطبري.
- ٨ — شرح كلاً وبلى ونعم: لمكي بن أبي طالب.
- ٩ — الفصول المفيدة في الواو المزیدة: صلاح الدين العلاني ٧٦١هـ.
- ١٠ — المباحث المرضية المتعلقة ب(من) الشرطية: لابن هشام.
- ١١ — ظاهرة التثوين في اللغة العربية: د. عوض المرسى.
- ١٢ — فوح الشذا بمسألة كذا: لابن هشام.
- ١٣ — الكلام على إنما: لابن هشام.
- ١٤ — الياءات المشدّات في القرآن وكلام العرب: مكي بن أبي طالب.
- ١٥ — الفاءات في النحو العربي والقرآن الكريم: شرف الدين علي الراجحي.
- ١٦ — حذف تاء (تتفعّل) في القرآن الكريم: د. أحمد عبد الحميد هريدي.
- ١٧ — إضمار الحرف ذاتاً ومسائل: د. أحمد إبراهيم أحمد.

٣ - دراسات خاصة:

قامت دراسات منهجية خاصة حول دراسة الحروف في مناحي عديدة من العلوم؛ كعلم الفقه والصرف والبلاغة، من هذه الكتب:

حروف المعاني وعلاقتها بالحكم الشرعي.

حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه: د. محمود سعد.

الحروف العاملة في القرآن بين النحويين والبلاغيين: د. هادي عطية مطر.

معجم الأدوات النحوية: د. التونجي.

الحروف ومعانيها: سعد الهواري.

الأدوات النحوية ومعانيها في القرآن الكريم: د. محمد علي سلطاني.

نظرية الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها في القرآن بلاغياً: د. هادي الهلالي.

الأدوات النحوية في كتب التفسير: د. محمود الصغير.

دراسات لأسلوب القرآن الكريم: د. محمد عبد الخالق عضيمة.

٤ - تقسيم الأدوات حسب وظيفتها وغرضها:

تختص لغتنا العربية بأساليب متعددة، لكلّ منها طريقته وأغراضه، وقد تؤدي هذه الأساليب بحروف المعاني كثيراً؛ كأسلوب الاستفهام والشرط وأسلوب التعجب والقسم، ونحوها.

وتيسيراً لنفع الدارسين فقد انتهج بعض العلماء التأليف وفق الغرض الذي يحققه حرف المعنى، ومن هذه المصنفات:

الاستغناء في الاستثناء: شهاب الدين القرافي ٦٨٤هـ.

أسرار النداء في القرآن: د. إبراهيم حسن إبراهيم.

أسلوب الاستفهام في القرآن الكريم: عبد الكريم محمود يوسف.
النواسخ في كلام العرب: أصولها ووظائفها وتفسير أثرها الإعرابي: أحمد
سليمان ياقوت.

أسلوب الشرط بين النحويين والبلاغيين: د. فتحي بيومي عودة.
أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط في رحاب القرآن الكريم: علي أبو
القاسم عون.

٥ - كتب خاصة لبيان الفرق بين حرفين:

عني علماء التجويد ببيان الفرق بين صوت الضادّ وصوت الظاء، وهبوا
منذ فترة مبكرة يحذرون المتحدثين بالعربية من الخلط بين الضاد و بين الظاء
وهو قريب الشبه به في النطق القديم... وقد جمعوا قدراً كبيراً من الكلمات التي
تكتب بالضاد، ونهبوا إلى الفرق بينها وبين كلمات أخرى تكتب بالظاء، وبيّنوا
الفوارق بينهما والخلاف في المعاني بينهما. مما يهمّ دارسي القرآن الكريم
والمشتغلين بالعربية، من هذه الكتب:

الفرق بين الضاد والظاء: الصاحب بن عباد.
زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء: ابن الأنباري ٣٢٨هـ.
الفرق بين الظاء والضاد: أبو القاسم الزنجاري ٤٧١هـ.
ظاءات القرآن الكريم: أبو العباس بن عمار ٤٤٠هـ.

أمثلة من تقسيم النحويين لمعاني الأدوات:

أولاً: تقسيم ابن الحاجب للحروف من كتابه (الكافية في النحو).

قسّم ابن الحاجب الحروف وفق معانيها وأغراضها، على الشكل الآتي:

- ١ - حروف الجرّ. ٢ - الحروف المشبهة بالفعل: إنّ وأخواتها.
- ٣ - حروف العطف. ٤ - حروف النداء. ٥ - حروف الإيجاب. ٦ - حروف الزيادة. ٧ - حرف التفسير. ٨ - حرف المصدر. ٩ - حرف التحضيض.
- ١٠ - حرف التّوقُّع. ١١ - حرف الاستفهام. ١٢ - حرف الشرط.
- ١٣ - حرف الردع. ١٤ - تاء التّأنيث الساكنة. ١٥ - التّووين. ١٦ - نون التوكيد.

ثانياً: تقسيم أبي حيّان الأندلسي للحروف من كتابه: (النكت الحسان في شرح غاية الإحسان).

توسّع أبو حيّان في تقسيم الحروف فقاربت خمسين قسماً، هي:

- ١ - الأحرف الناصبة. ٢ - الأحرف الجازمة. ٣ - الحروف الناصبة الرافعة. ٤ - الحروف الجارة الرافعة: لعل. ٥ - حروف العطف.
- ٦ - أحرف التحضيض. ٧ - أحرف التّنبية. ٨ - حرف الردع. ٩ - حروف التنفيس. ١٠ - حروف الجواب. ١١ - حروف الاستفهام. ١٢ - حرف التّوقُّع.
- ١٣ - حروف الإنكار. ١٤ - حروف التذكّار. ١٥ - حرف التعريف. ١٦ - حرف الاستثناء. ١٧ - حرف الفصل. ١٨ - حروف التفسير.
- ١٩ - حروف التفصيل. ٢٠ - حرفان بمعنى (مع). ٢١ - حروف النفي. ٢٢ - حرف النهي. ٢٣ - حروف الشرط. ٢٤ - الحروف الزائدة.
- ٢٥ - حرف التّأنيث. ٢٦ - حروف التأكيد. ٢٧ - حرف الخطاب. ٢٨ - حرف التعجب. ٢٩ - حرف التّشبيه. ٣٠ - حرفا التمني والترجي.
- ٣١ - حرف الاستدراك. ٣٢ - حرفا الغاية. ٣٣ - حرف التقليل. ٣٤ - حروف الابتداء. ٣٥ - حرف عَوْض. ٣٦ - حرف التّحقّق.
- ٣٧ - حرف الإضراب. ٣٨ - حرف الدّعاء. ٣٩ - حرف الكف والتّهيئة.

٤٠ - حرف التسوية. ٤١ - حرف التعدية. ٤٢ - حرف التعليل.
٤٣ - الحروف المصدرية. ٤٤ - حرف التقرير. ٤٥ - حرف التوبيخ.
٤٦ - حرف العرض. ٤٧ - حرف الوجوب للوجوب: لما. ٤٨ - حرف
الامتناع للامتناع: لو. ٤٩ - حرف الامتناع للوجود: لولا.

ثالثاً: في (الموجز في قواعد اللغة العربية) للأستاذ سعيد الأفغاني عرض مشرق متكامل للحديث عن حروف المعاني، وهو على وجازته وافٍ بالحاجة صحيح الأمثلة والشواهد. رأيت أن أنقله؛ ليكون صورة من صور التأليف تساعد في التدريس الميسر في هذا العصر.

الحروف كلها مبنية وهي قليلة بحيث لا يتجاوز عددها ثمانين، ويقال لها حروف المعاني، كما أن حروف الهجاء يقال لها حروف المباني.
حروف المعاني على خمسة أقسام: أحادية، وثنائية، وثلاثية، ورباعية، وخماسية.

(أما الأحادية) فثلاثة عشر وهي: الهمزة والألف والباء والتاء والسين والفاء والكاف واللام والميم والنون والهاء والواو والياء.

(فالهمزة): للاستفهام، وللنداء نحو: (أقرب أم بعيد ما توعدون) [الأنبياء: ١٠٩]، (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون) [البقرة: ٦]، أجارتنا إنا مقيمان ها هنا.

و(الألف): للاستغاثة، وللتعجب، وللندبة، وللفصل بين النونين، وللدلالة على التثنية نحو: (يا يزيدا لآمل نيل بر)، يا ماء ويا عشباً واحسنا، اضربن يا نساء. (وقد أسلماه مُعَبِّدٌ وَحَمِيمٌ).

و(الباء): للإصاق، وللسببية، وللقسم، وللاستعانة نحو: أمسكت بأخي، ونحو: (فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم) [المائدة: ١٣]، (أقسم بالله)، كتبت بالقلم. وتجيء زائدة نحو: (أليس الله بكاف عبده) [الزمر: ٣٦].

و(التاء): للتأنيث، وللقسم نحو: (قالت امرأة العزيز) [يوسف: ٥١]، (تالله لقد آثرك الله علينا) [يوسف: ٩١].

و(السين): للاستقبال نحو: ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلاً.

و(الفاء): للترتيب مع التعقيب، ولربط الجواب نحو: دخل عند الخليفة العلماء فالأمراء. ونحو: (قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني) [آل عمران: ٣١]، وتجيء زائدة لتحسين اللفظ، نحو: خذ سبعة فقط.

و(الكاف): للتنبيه، وللخطاب نحو: العلم كالنور، ونحو: (إن في ذلك لعبرة) [النازعات: ٢٦] وتجيء زائدة نحو: (ليس كمثله شيء) [الشورى: ١١].

و(اللام): للأمر، وللابتداء، وللقسم، وللإختصاص نحو: (لينفق ذو سعة من سعته) [الطلاق: ٧]، (يُؤسَفُ وأخوه أحبُّ إلى أينا مَتَا) [يوسف: ٨]، (لئن أخرجوا لا يخرجون معهم) [الحشر: ١٢] الجنة للطائعين.

و(الميم): للدلالة على جمع الذكور نحو (بما كنتم تستكبرون في الأرض) [الأحقاف: ٢٠].

و(النون): للوقاية من الكسر، وللتوكيد نحو (وأوصاني بالصلاة) [مريم: ٣١]، (لنسفعن بالناصية) [العلق: ١٥].

و(الهاء): للسكت في الوقف نحو: لِمَة وَفَة، وللغيبة نحو: إياه وإياهم، فإن الضمير هو (إيا) فقط، وما بعده لواحق تدل على الغيبة كما هنا، أو على الخطاب كما في إياك وإياكم، أو على التكلم كما في إياي وإيانا.

و(الواو): لمطلق الجمع، والاستئناف، وللحال، وللمعية، وللقسم، نحو: يسود الرجل بالعلم والأدب، (لنبين لكم ونقرُّ في الأرحام ما نشاء) [الحج: ٥] (خرجوا من ديارهم وهم ألوف) [البقرة: ٢٤٣]، سِرَتُ والجبل. (والتين والزيتون) [التين: ١].

و(الياء): للمتكلم، نحو: إياي.

و(أما الثنائية) فستة وعشرون وهي: آ وإذْ وأل وأم وأن وإنْ وأو وأي وإي وبل وعن وفي وقد وكى ولا ولم ولن ولو وما ومذ ومن وها وهل ووا ويا والنون الثقيلة.

فـ (أ): للنداء، نحو: أعبد الله.

و(إذ): للمفاجأة بعد بيتاً وبينما، وللتعليل نحو:

فبينما العسرُ إذ دارت مياسيرُ.

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلهم بشرُ

و(أل): لتعريف الجنس أو جميع أفرادهِ أو فرد منه معين نحو الرجلُ خير من المرأة. نحو: (إن الإنسان لفي خسرٍ إلا الذين آمنوا) [العصر: ٢-٣]. و(وما آتاكم الرسول فخذوه) [الحشر: ٧].

وتجيء زائدة نحو: الآن والنعمان.

و(أم) للمعادلة بعد همزة الاستفهام أو للتسوية نحو: (أقربُ أم بعيد ما توعدون) [الأنبياء: ١٠٩]. (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) [البقرة: ٦]. وتجيء بمعنى (بل) نحو: (قل هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور) [الرعد: ١٦].

و(أن): تكون مصدرية، ومفسرة، وزائدة، ومخففة من (أن) نحو: (وأن تصوموا خير لكم) [البقرة: ١٨٤]. (فأوحينا إليه أن اصنع الفلک) [المؤمنون: ٢٧]. (فلما أن جاء البشير) [يوسف: ٩٦]، (علم أن سيكون منكم مرضى) [المزمل: ٢٠].

و(إن): للشرط، وللنفي، وتجيء زائدة، ومخففة من إن نحو: إن ترحم تُرحم. (إن الكافرون إلا في غرور) [الملك: ٢٠].

ما إن ندمتُ على سكوتٍ مرةً ولقد ندمتُ على الكلامِ مراراً

(وإن نظّك لمن الكاذبين) [الشعراء: ١٨٦].

و(أو): لأحد الشيئين نحو: خذ هذا أو ذاك، وتجيء في مقابلة (إما)، نحو: العدد إما زوج أو فرد، وبمعنى (بل) نحو: (وأرسلناه إلى مئة ألفٍ أو يزيدون) [الصافات: ١٤٧].

و(أي): للدعاء، وللتفسير نحو: أي ربّ، هذا عسجد، أي: ذهب.

و(إي): للجواب وينكر بعده قسَم دائماً نحو: (ويستنبئك: أحق هو؟ قل: إي وربي إنه لحقّ) [يونس: ٥٣]. والغالب وقوعها بعد الاستفهام كما رأيت.

و(بل): للإضراب عن المذكور قبلها وجعله في حكم المسكوت عنه نحو:
ما ذهب خالد بل يوسف، وجهه بدر بل شمس.

و(عن): للمجاوزه، وللبدلية نحو: خرجتُ عن البلد و: (لا تجزي نفسٌ عن
نفسٍ شيئاً) [البقرة: ٤٨].

و(في): للظرفية، وللمصاحبة، وللسببية نحو: في البلد لصوص، (ادخلوا
في أمم) [الأعراف: ٣٨]، دخلت امرأة النار في هرة حبستها.

و(قد): للتحقيق، وللثقليل، وللتوقع نحو: (قد أفلح من زكاها) [الشمس: ٩]،
قد يجود البخيل، قد يقدم المسافر الليلة.

و(كي): للمصدرية، وهذه مع ما بعدها في تأويل مصدر ك(أن) نحو:

أخلصوا النيات كي تتألوا أعلى الدرجات، جدّ لكي تجد.

و(لا): تكون ناهية، وزائدة، ونافية، نحو: (لاتقنطوا من رحمة الله) [الزمر:
٥٣]. (ما منعك ألا تسجد) [الأعراف: ١٢]، (فلا صدق ولا صلى) [القيامة: ٣١]
وقد تقع النافية جواباً، وعاطفة، و عاملة عمل (إن) نحو: قالوا أتصبر؟ قلت: لا،
أكرم الصالح لا الطالح، لاسمير أحسن من الكتاب.

و(لم): لنفي المضارع وجزمه وقلبه إلى المضى نحو: (ألم نشرح لك
صدرك) [الشرح: ١].

و(لن): لنفي المضارع ونصبه وتخليصه للاستقبال نحو:

لن تبلغ المجد حتى تلعق الصبّرا.

و(لو): للشرط، وللمصدرية نحو: لو أنصف الناس استراح القاضي، نحو:
(يودّ أحدهم لو يعمر ألف سنة) [البقرة: ٩٦]، ويقال لها في نحو المثال الأول
حرف امتناع لامتناع، أي: انتفاء الجواب لانتفاء الشرط.

و(ما): تكون نافية، وزائدة، وكافة عن العمل، ومصدرية نحو: (ما هذا
بشراً) [يوسف: ٣١]، (فبما رحمة من الله لنت لهم) [آل عمران: ١٥٩]، (كأنما
يساقون إلى الموت) [الأنفال: ٦]، (وضاقت عليكم الأرض بما رحبت) [التوبة: ٢٥].

وقد يلحظ الوقت مع المصدرية فيقال لها مصدرية ظرفية نحو: (وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً) [مريم: ٣١].

و(مذ): للابتداء أو الظرفية نحو: ما كلمته مذ سنة، ولا قابلته مذ يومنا.

و(من): للابتداء، وللتبعيض، وللتعليل نحو: (سيحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى) [الإسراء: ١]، (ومنهم من كلم الله) [البقرة: ٢٥٣]، (مما خطيئاتهم أُغْرِقُوا) [نوح: ٢٥]، وتجيء زائدة بعد النفي والنهي والاستفهام نحو: (ما لنا من شفيع)، لا يبرخ من أحد، (هل من خالق غير الله) [فاطر: ٣].

و(ها): للتنبيه تدخل على أسماء الإشارة كهذا وهذه والضمائر كهأنذا وهأنتم والجمل نحو: ها إن صاحبك بالباب.

و(هل): للاستفهام نحو: هل طلع النهار؟ وتنفرد الهمزة في أنها لا تدخل على نفي ولا شرط ولا مضارع حالٍ ولا إنَّ.
و(وا): للندبة نحو: واحسيناه.

و(يا): للنداء، وللتنبيه نحو: (يا أيها الناس) [الحج: ١]، يا حسيناه، (يا ليت قومي يعلمون بما غفر لي ربي وجعلني من المكرمين) [يس: ٢٦-٢٧].
و(النون الثقيلة): تدخل على الفعل لتوكيده نحو: (لَيْسَجَنَّ) [يوسف: ٣٢]، ولا تلحق الماضي أبداً.

و(أما الثلاثية) فخمسة وعشرون وهي آي وأجل وإذا وإنز وألا وإلى وأما وإن وأن وأيا وبلى وثم وجلَّ وجنَّ وخلا وربَّ وسوف وعدا وعَلَّ وعلى ولات وليت ومنذ ونعمَ وهَيَّا.

و(آي) للنداء، نحو: آي صاعدَ الجبل.

و(أجل) للجواب نحو:

يقولون لي صفها فأنت بوصفها

خبيرٌ، أجلٌ عندي بأوصافها علمٌ

و(إذا) للمفاجأة نحو ظننته غائباً إذا إنه حاضر، وتربط الجواب بالشرط نحو:

(وإن تُصَبِّهْهُمْ سَيِّئَةً بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) [الروم: ٣٦].

و(إذن) للجواب والجزاء نحو: إذنْ تَبْلُغْ القصد في جواب (سأجتهد) مثلاً.

و(ألا) للتنبية والاستفتاح، وللطلب برفق وهو العرض، أو بِحَثٍّ وهو التحضيض نحو: (أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَاخُوفٌ عَلَيْهِمْ) [يوسف: ٦٢]، (أَلَا تَحْجُبُونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ) [النور: ٢٢]، أَلَا تَجْتَهِدُ.

و(إلى) للانتهاء نحو: (سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى) [الإسراء: ١].

و(أما) للتنبية ويكثر بعدها القسم نحو: أما والله لأعاتبنه.

و(أن) للتوكيد والمصدرية نحو: أعطيته لأنه مستحق، وتلحقها (ما) فتتكف عن العمل وتفيد الحصر نحو: (يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ) [الكهف: ١١٠]، و(إن) للتوكيد نحو: (إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) [البقرة: ١٠٩] وتلحقها (ما) فتتكف أيضاً وتفيد الحصر نحو: (إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ) [الرعد: ١٩]، وقد تجيء للجواب نحو:

وَيَقْلَنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقد كبرتَ، فقلت: إنه

و(أيا) للنداء نحو:

أَيَا جِبَلَيَّ نُعْمَانُ بِاللَّهِ خَلِيًّا نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصُ إِلَيَّ نَسِيمَهَا

و(بلى) للجواب نحو: (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ؟ قَالُوا: بَلَى) [الأعراف: ١٧٢] وأكثر ما تقع بعد الاستفهام ويجاب بها بعد النفي كما رأيت.

و(ثم) للترتيب مع التراخي نحو: خرج الشبان ثم الشيوخ.

و(جَلَّ) للجواب كنعم نحو: قالوا: نظمت عقود الدر؟ قلت: جَلَّ.

و(جَئِرَ) للجواب أيضاً نحو: قالوا: اتَّقَتَحَمَ المُنُونُ؟ فقلت: جَئِرَ.

و(خلا) للاستثناء نحو: رافقِ الناسَ خلا المضلين.

و(رُبَّ) للتقليل، وللتكثير نحو: رُبَّ أُمْنِيَةٍ جلبت منية، رُبَّ سَاعٍ لقاعد، وقد تحذف بعد الواو ويبقى عملها نحو:
وليلٍ كموج البحر أرخى سُؤلُه عليّ بأنواع الهموم ليبيّتي
ويقال للواو: واو رب.

و(سوف) للاستقبال نحو: سوف يرى.

و(عدا) للاستثناء نحو: حسن الظن بالناس عدا الخائنين.

و(علَّ) للترجي والتوقع نحو:
ولا تهينَ الفقيرَ علَّك أن تركع يوماً والدهرُ قد رفَعَه

و(على) للاستعلاء والمصاحبة نحو: (وعليها وعلى الفلك تُحمَلون)
[المؤمنون: ٢٢] و(وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم) [الرعد: ٦].

و(لات) للنفي (ك) ليس) نحو:

ندم البغاة ولات ساعة مندم والبغي مرتعٌ مبتغيه وخيم

و(ليت) للتمني نحو:

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيبُ

و(منذ) للابتداء أو الظرفية (ك) منذ) نحو: ما كلمته منذ سنة، ولا قابلته منذ يومنا.

و(نعم) للجواب فتكون تصديقاً للمخبر ووعداً للطالب وإعلاماً للسائل تقول:
(نعم) في جواب: البغي آخره ندم، و(افعل ما تُؤمرُ) [الصفات: ١٠٢]، وهل أدبت ما عليك، ومثاله في ذلك: أجل وجيز.

و(هيا) للنداء نحو: هيا ربنا ارحمنا.

و(أما الرباعية) فخمسة عشر وهي: إنما وألاً وإلاً وأمّا وإمّا وحاشا وحتىّ
وكانَّ وكلاً ولكنّ ولعلّ ولما ولولا ولوما وهلاً.

فـ(إنما) للشرط نحو: إذ ما تَتَّقِ تَرْتَقِ.

و(أَلَّا) للتخصيص نحو: أَلَّا رَاعَيْتُمْ حَقَّ الْأَخَوَةِ.

و(إِلَّا) للاستثناء نحو: لكل داء دواء إلا الموت.

و(أَمَّا) للشرط والتفصيل والتوكيد نحو: (فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ) [البقرة: ٢٦].

و(إِمَّا) للتفصيل نحو: (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا) [الإنسان: ٣].

و(حاشا) للاستثناء نحو أَقْدَمُوا عَلَى الْبَهْتَانِ حَاشَا وَاحِدٍ.

و(حتى) تقع حرف جر للانتهاء نحو: (حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ) [القدر: ٥]، (حتى يتبينَ لكم الخيط الأبيض) [البقرة: ١٨٧].

وحرف عطف للغاية نحو: قدم الحاج حتى المشاة، وحرف ابتداء نحو:

فوا عجباً حتى كليبٌ تسبني!.

و(كَأَنَّ) للتشبيه وللظن نحو: كَأَنَّ لَفْظَهُ الدَّرِ الْمُنْثَوْرَ، كَأَنَّهُ ظَفَرَ بِيَغْيَتِهِ، وقد تخفف نحو: (كَأَنَّ لَمْ تَعْنِ بِالْأَمْسِ) [يونس: ٢٤].

و(كَلَّا) للردع والزجر نحو (كَلَّا إِنَّمَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا) [المؤمنون: ١٠٠]، وقد تجيء للتنبية والاستفتاح نحو: (كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمِئِذٍ لَّحَجُوبُونَ) [المطففين: ١٥].

و(لَكِنْ) للعطف والاستدراك نحو: ما قام زيد لكن عمرو.

و(لَعَلَّ) للترجي والتوقع نحو: لَعَلَّ الْجَوْ يَعْتَدِلُ.

و(لَمَّا) لنفي المضارع وجزمه وقلبه إلى الماضي نحو: أَشَوْقًا وَلَمَّا يَمْضِ لِي غَيْرَ لَيْلَةٍ، وتجيء للشرط نحو: (وَلَمَّا فَتَحُوا مَتَاعَهُمْ وَجَدُوا بِضَاعَتَهُمْ) [يوسف: ٦٥] ويقال لها حينئذ حرف وجود لوجود، والأشهر في نحو هذا أنها ظرف بمعنى (حين).

و(لولا) للتحضيض وللشرط نحو: (لولا تسـتغفرون الله) [النمل: ٤٦]،
(ولولا دفعُ الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض) [البقرة: ٢٥١]، ويقال لها
حينئذٍ حرف امتناع لوجود، أي: انتقاء الجواب لوجود الشرط.

و(لوما) (كـلولا) في معنييها المذكورين نحو: (لوما تأتينا بالملائكة) [الحجر:
١٧].

لوما الإصاغة للوشاة لكان لي من بعد سخطك في رضاك رجاءً
و(هلاً) للتحضيض نحو هلاً ترسلُ إلى صديقك.

و(أما الخماسية) فلم يأت منها إلا (لكن) وهي للاستدراك نحو: فلان
عالم لكنه جبان.

والاستدراك: رفعٌ وهم نشأ من الكلام السابق، وقد تخفف فتهمل وجوباً
نحو: (فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم) [الأنفال: ١٧].

ومما تقدم يعلم أنَّ الحروف تنقسم إلى أصناف فكل طائفة منها اشتركت في
معنى أو عمل تنسب إليه فيقال:

(أحرف الجواب) لا ونعم وبلى وإي وأجل وجلَّ وجيز وإن.

و(أحرف النفي) لم ولماً ولن وما ولا ولات.

و(أحرف الشرط) إن وإنما ولو ولولا ولوما وأما.

و(أحرف التحضيض) ألا وألاً وهلاً ولولا ولوما.

و(الأحرف المصدرية) أن وأن وكي ولو وما.

و(أحرف الاستقبال) السين وسوف وأن ولن وهل.

و(أحرف التنبيه) ألا وأما وها ويا.

و(أحرف التوكيد) إن وأن والنون ولام الابتداء وقد.

ومن ذلك حروف الجرّ.

وتنقسم إلى عاملة كإن وأخواتها وغير عاملة كأحرف الجواب.

وتنقسم أيضاً إلى مختصة بالأفعال كأحرف التحضيض، ومختصة بالأسماء كحروف الجر، ومشاركة ك: ما ولا النافيتين والواو والفاء العاطفتين.

اختصاص الحروف:

من القواعد المقررة بين أئمة العربية أنّ العوامل التي تعمل في الأسماء لا يمكن أن تكون عاملة في الأفعال ذلك العمل ولا غيره، ولذلك حكموا على الحروف العاملة في نوع بأنها خاصة به.

فالنواصب (أن، لن، كي، إنن) خاصة بالأفعال والجوازم (لم، لمّا، لام الأمر، لا الناهية) خاصة بالأفعال كذلك، ولا يتصور وجدانها في الأسماء، كما أن الحروف العاملة في الأسماء، ك: حروف الجر (من، إلى، عن، على...) خاصة بالأسماء، والحروف المشبهة بالأفعال (إن، أن، كأن، لكن، ليت، لعل) خاصة بالأسماء أيضاً، لا يمكن أن يوجد لها عمل في غيرها.

ارتباط الحروف بالجمال:

لعل أدق دراسة قام بها النحويون هي دراسة معاني الأدوات والحروف، لما لها من قيمة تعبيرية كبرى في نظم الكلام، ولما تؤديه من اللطائف والأسرار البلاغية في التعبير. ومن ضمن هذه الدراسة بين العلماء ارتباط أدوات المعاني بالجمال وعملها فيها، وأدوات المعاني أزيد من مئة أداة، كما رأينا في تقسيم الرضي وأبي حيان وغيرهما.

فمثلاً: (إن) الشرطية تدخل لتربط جملةً بجملة، نحو: إنَّ يَقيمَ زيدٌ يَقيمَ عمرو. ونحو: (وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله) [البقرة: ٢٨٤].

قال ابن الربيع في شرح الإيضاح: الحروف تأتي على أقسام، منها:

١ - الحروف الروابط بين جملتين، وهي الكلم الدالة على الشرط: إن، ما، من، مهما، أينما، كيفما، متى ما، حيثما، أتي، أليان، أي.

٢ - حروف تدخل على الجملة مغيرةً لفظها دون معناها، وذلك: إن، أن،

لكن، ليت.

٣ — حروف تدخل على الجملة فتغير معناها دون لفظها، وذلك: لعلّ وما أشبهها.

٤ — حروف تدخل على الجملة غير مغيرة لفظها ومعناها نحو: لام الابتداء.

٥ — حروف تدخل على الجملة فتغير لفظها ومعناها، نحو: (ما) الحجازية.

ولعلّ الاستقراء الأمثل والأتم لارتباط أدوات المعاني بالجمل يبرز لنا وجوهاً من الإعراب، دون تقييد لما تعارف عليه البصريون مثلاً من أنّ أدوات الشرط كإنّ وإذا لا ترتبط إلا بجملة فعلية، فالرأي الأرجح جواز مجيء الجملة الاسمية بعد هذه الأدوات، وعلى هذا فالإعراب الأرجح للاسم المرفوع بعدها مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر.

ولقد حرصت في هذا البحث على تتبع ارتباط الحروف بنوعي الجملة: الفعلية والاسمية، وعمل هذه الحروف وفق أصول النحويين من أنّ الحرف الذي يختص بعمل، كعمل (لم) الجازمة، و(أن) الناصبة في المضارع، وعمل (في) الجارة وأخواتها في الأسماء، وأما الحرف الذي لا يختص فلا يعمل، ك: هل، وحتى، ولام التعليل.

وأبرز البحث الأساليب البلاغية التي تعتمد على التقديم والتأخير، أو الحذف، أو العطف بين الإنشاء والخبر. مما يضيء جوانب مهمة للباحثين في بلاغة العربية.

وهذا مسرد الأدوات وارتباطها بالجمل:

١ — همزة الاستفهام:

همزة الاستفهام تدخل على الجملة الاسمية والفعلية لعدم اختصاصها، كقولك: أزيد قائم؟ وأقام زيد؟.

وارتبطت بالجملة الفعلية، التي فعلها مضارع، كقوله تعالى: (أتأمرون

الناس بالبر وتنسون أنفسكم) [البقرة: ٤٤].

كما ارتبطت بالجملة الفعلية التي فعلها ماض في قوله تعالى: (قل: أتخذتم عند الله عهداً) [البقرة: ٨٠]. وقوله: (أعجلتم أمر ربكم) [الأعراف: ١٥٠].

وارتبطت بالجملة الاسمية ذات الوجه الواحد، في قوله سبحانه: (أنتم أعلم أم الله) [البقرة: ١٤٠].

كما ارتبطت بالجملة الاسمية ذات الوجهين في قوله تعالى: (أنتم ترزقونه أم نحن الزارعون) [الواقعة: ٦٤]. وقوله: (قالوا: أنت فعلت هذا بأهتنا يا إبراهيم) [الأنبياء: ٦٢].

وارتبطت بالشرط نحو قوله تعالى: (أفإن مات أو قُتل انقلبتم على أعقابكم) [آل عمران: ١٤٤].

٢ - أل:

لاتدخل إلّا على الأسماء، فتفيد تعريفها، وتختلف عن أل الموصولة، قال المالقي:

وأما وصلهم (أل) بالجملة من المبتدأ والخبر في نحو قول الشاعر:
مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللهُ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ
فذلك من باب حذف بعض أجزاء (الذي) لكثرة الاستعمال...والنقدير: الذين رسول الله منهم.

٣ - ألا الاستفتاحية:

ألا التي للاستفتاح والتنبيه تدخل على الجمل الاسمية والفعلية، قال الله عز وجل: (ألا حين يستغشون ثيابهم يعلم ما يسرون وما يعلنون) [هود: ٥]، (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم) [هود: ٨]، (ألا إن أولياء الله لاخوف عليهم) [يونس: ٦٢].

٤ - ألا للعرض:

ألا التي للعرض تدخل على الجملة الفعلية لا غير، قال تعالى: (أَلَا تَحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ) [النور ٢٢].

وإذا وليتها الأسماء فعلى تقدير الأفعال، كقولك: أَلَا قِتَالًا، قال الشاعر:
أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبَيَّنَتْ
أي: ألا تعرفون رجلاً...

٥ - أَلَا لِلتَّحْضِيضِ:

أَلَا: ليس لها في الكلام إلا موضع واحد و هي أن تكون تحضيضاً، ولا عمل لها وتليها الجملة الفعلية لاغير؛ لأنها تطلبها، وإن وليتها الأسماء فعلى تقدير فعل كما في ألا التي للعرض.

٦ - أم المتصلة:

تعطف في الاستفهام، وتقع بين المفردين والجمليتين، ويكون الكلام بها متعادلاً، والجملة التي بعدها مع ما قبلها في تقدير المفردين. كقوله تعالى: (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرتهم) [البقرة: ٦].

٧ - أم المنفصلة (المنقطعة):

لا تكون عاطفة لا في مفرد ولا في جملة... ولا يقع بعدها إلا الجملة المنفصلة من الأول، كقوله تعالى: (اللَّهُ خَيْرٌ أَمْ مَا يَشْرِكُونَ) [النمل: ٥٩]، و(أَمْ مِنْ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) [النمل: ٦٠].

الأولى متصلة، والثانية: منفصلة والمعنى: بل الذي خلق السموات والأرض خير.

٨ - أما:

التي للعرض كقولك: أما تقوم، أما تقعد، والمعنى أنك تعرض عليه فعل القيام والقعود؛ لترى هل يفعلهما أو لا؟ ولا يكون بعدها إلا الجملة الفعلية.

التي للتببيه والاستفهام مثل (أَلَا)، بابها الجمل الاسمية والفعلية.

إذا الشرطية ملازمة للجملتين الفعلية والاسمية.

أولاً: ارتباطها بالجملة الفعلية:

جاء ارتباطها بفعل ماضٍ، والجواب ماضٍ أيضاً، نحو: (الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا: إنا لله وإنا إليه راجعون) [البقرة: ١٥٦].

وجاء ارتباطها بفعل ماضٍ والجواب جملة فعلية مصدرة بـ (إنما) نحو: (وإذا قضى أمراً فإنما يقول له: كن فيكون) [البقرة: ١١٧].

وجاء ارتباطها بجملة فعلية والجواب جملة اسمية، كقوله تعالى: (وإذا سألك عبادي عني فإني قريب) [البقرة: ١٨٦].

وحذف جواب الشرط لدلالة الكلام السابق عليه، في نحو: (أجيب دعوة الداع إذا دعان) [البقرة: ١٨٦].

وجاء جوابها جملة فعلية طلبية نحو: (فإذا قضيت مناسككم فاذكروا الله) [البقرة: ٢٠٠].

وجاء جواب الشرط جملة شرطية في قوله تعالى: (وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم) [النساء: ٦].

وجاء ارتباطها بفعل ماضٍ والجواب جملة فعلية فعلها مضارع في (وإذا سمعوا ما أنزل إلى الرسول ترى أعينهم تفيض من الدمع) [المائدة: ٨٣]، وقوله:

(وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون) [الأنعام: ١٠٩].

(فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون) [الأعراف: ٣٤].

كما جاء ارتباطها بفعل مضارع والجواب جملة فعلية فعلها ماضٍ (وإذا تُتلى عليهم آياتنا بيناتٍ قال الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن غير هذا أو بدله) [يونس: ١٥].

وجاء جواب (إذا) جملة اسمية مرتبطة بـ (إذا الفجائية) نحو: (وإذا أذقنا الناس رحمةً من بعد ضراءٍ مستهم إذا لهم مكر في آياتنا) [يونس: ٢١].

وجاء جواب (إذا) جملة اسمية في قوله تعالى: (وإذا أراد الله بقوم سوءاً فلا مردّ له) [الرعد: ١١].

وارتبطت جملة الجواب في الظاهر بالفاء والفعل مضارع منفي في قوله تعالى: (وإذا رأى الذين ظلموا العذاب فلا يُخفف عنهم) [النحل: ٨٥].

وجاء جواب الشرط جملة قسمية في قوله سبحانه: (فإذا جاء وعد الآخرة ليسووا وجوهكم) [الإسراء: ٧].

وجاء فعل الشرط مضارعاً والجواب كذلك في: (إذا يُتلى عليهم يَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ سُجَّدًا) [الإسراء: ١٠٧].

جاء فعل الشرط مضارعاً والجواب ماضياً في (إذا تُتلى عليهم آيات الرحمن خروا سُجَّدًا وُكِيًّا) [مريم: ٥٨].

جاء الجواب مقترناً بالفاء والسين في قوله تعالى: (حتى إذا رَأَوْا ما يوعدون إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فسيعلمون) [مريم: ٧٥].

كما جاء الجواب جملة اسمية مقترنة بالفاء في قوله تعالى: (وإذا مرضت فهو يشفين) [الشعراء: ٨٠].

وجاء الجواب جملة دعائية في قوله تعالى: (فإذا نزل بساحتهم فسَاءَ صباحُ المنذرين) [الصافات: ١٧٧].

وجاء فعل الشرط ماضياً مبنياً للمجهول في قوله تعالى: (إذا دُعِيَ الله وحده كفرتم) [غافر: ١٢].

١١ — إذا الفجائية:

تجري مجرى الفاء الرابطة لجواب الشرط إلا أنها لا تكون إلا مع الجملة الاسمية غير الطلبية، قال تعالى: (وإن تصبهم سيئة بما قَدَّمْت أيديهم إذا هم يَقْنطون) [الروم: ٣٦].

جاء خبر المبتدأ الواقع بعد (إذا) الفجائية مصرحاً به في جميع مواقعه في القرآن الكريم، حيث جاء هذا الخبر مفرداً في تسعة عشر موضعاً، وجملة فعلية في أربعة وعشرين موضعاً، وجملة اسمية في موضع واحد، وجاراً ومجروراً في موضعين.

أولاً: الخبر المفرد في قوله تعالى:

- ١ — (فإذا هم مبلسون) [الأنعام: ٤٤].
- ٢ — (فإذا هي بيضاء للناظرين) [الأعراف: ١٠٨].
- ٣ — (فإذا هم مبصرون) [الأعراف: ٢٠١].
- ٤ — (فإذا هي ثعبان مبين) [الأعراف: ١٠٧].
- ٥ — (فإذا هو خصيم مبين) [النحل: ٤].
- ٦ — (فإذا هي حية تسعى) [طه: ٢٠].
- ٧ — (فإذا هو زاهق) [الأنبياء: ١٨].
- ٨ — (فإذا هي شاحصة أبصار الذين كفروا) [الأنبياء: ٩٧].
- ٩ — (إذا هم فيه مبلسون) [المؤمنون: ٧٧].
- ١٠ — (إذا فريق منهم معرضون) [النور: ٤٨].
- ١١ — (ونزع يده فإذا هي بيضاء للناظرين) [الشعراء: ٣٣].
- ١٢ — (فإذا هي ثعبان مبين) [الشعراء: ٣٢].
- ١٣ — (فإذا هم فريقان يختصمون) [النمل: ٤٥].
- ١٤ — (ثم إذا أنتم بشر تنتشرون) [الروم: ٢٠].
- ١٥ — (فإذا هم خامدون) [يس: ٢٩].
- ١٦ — (فإذا هم مظلّمون) [يس: ٣٧].
- ١٧ — (فإذا هو خصيم مبين) [يس: ٧٧].

١٨ — (فإذا هم جميعٌ لدينا محضرون) [يس: ٥٣].

١٩ — (فإذا هم قيامٌ ينظرون) [الزمر: ٦٨].

ثانياً: جاء خبر المبتدأ بعد (إذا) الفجائية جملة فعلية في قوله تعالى:

١ — (فلَمَّا كتب عليهم القتال إذا فريق منهم يخشون الناس كخشية الله)

[النساء: ٧٧].

٢ — (إذا هم ينكتون) [الأعراف: ١٣٥].

٣ — (إذا هم يسخطون) [التوبة: ٥٨].

٤ — (إذا هم ييغون في الأرض بغير الحق) [يونس: ٢٣].

٥ — (إذا هم منها يركضون) [الأنبيا: ١٢].

٦ — (إذا هم يجأرون) [المؤمنون: ٦٤].

٧ — (إذا هم يُشركون) [العنكبوت: ٦٥].

٨ — (إذا أنتم تخرجون) [الروم: ٢٥].

٩ — (إذا هم يقنطون) [الروم: ٣٦].

١٠ — (إذا هم يستبشرون) [الزمر: ٤٥].

١١ — (إذا هم يستبشرون) [الروم: ٤٨].

١٢ — (إذا هم منها يضحكون) [الزخرف: ٤٧].

١٣ — (إذا هم ينكتون) [الزخرف: ٥٠].

١٤ — (إذا قومك منه يصدون) [الزخرف: ٥٧].

١٥ — (فإذا هي تلقفُ ما يأفكون) [الأعراف: ١١٧].

١٦ — (فإذا حباهم وعصيتهم يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى) [طه: ٦٦].

١٧ — (فإذا هي تلقف ما يأفكون) [الشعراء: ٤٥].

١٨ — (فإذا الذي استنصره بالأمس يستنصره) [القصص: ١٨].

١٩ — (فإذا هم من الأحداث إلى ربهم ينسلون) [يس: ٥١].

٢٠ — (فإذا أنتم منه توقدون) [يس: ٨٠].

٢١ — (فإذا هم ينظرون) [الصافات: ١٩].

٢٢ — (فإذا هي تمور) [الملك: ١٦].

٢٣ — (إذا فريق منهم يشركون) [النحل: ٥٤].

٢٤ — (إذا فريق منهم يشركون) [الروم: ٣٣].

ثالثاً: جاء خبر المبتدأ بعد (إذا) الفجائية جملة اسمية في آية واحدة:

(ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم) [فصلت:

[٣٤].

رابعاً: جاء خبر المبتدأ بعد (إذا) الفجائية جاراً ومجروراً في آيتين:

١ — (وإذا أذقنا الناس رحمةً من بعدِ ضراءِ مستهم إذا لهم مكرٌ في آياتنا)

[يونس: ٢١].

٢ — (فإنما هي زجرةٌ واحدةٌ فإذا هم بالساهرة) [النازعات: ١٣—١٤].

تقدم (إذا) الفجائية حرفان من حروف العطف هما: الفاء، وثم.

أمّا (ثم) فقد جاءت في آية واحدة.

قال تعالى: (ومن آياته أن خلقكم من ترابٍ ثم إذا أنتم بشرٌ تنتشرون)

[الروم: ٢٠].

أمّا الفاء فقد جاءت في مواضع تزيد عن العشرين. كما تجرّت من

حروف العطف في مواضع تقرب من العشرين موضعاً.

جاءت (إذا) الفجائية في جواب (لَمَّا) في ثمانية مواضع.

وجاءت (إذا) الفجائية رابطة لجواب الشرط بعد (إذا) الشرطية في إحدى

عشرة آية وجاءت رابطة لجواب (إن) الشرطية في آيتين.

١٢ — أن المفتوحة الخفيفة تكون مصدرية، أي: مع الجملة التي بعدها في موضع المصدر مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، على حسب العامل الداخل عليها...

١٣ — أن المخففة من الثقيلة تدخل على الجمل الاسمية لا الفعلية، أي: أنها لا تبشر الجمل الفعلية، وإنما لابد من الفصل بينها وبين الجملة الفعلية في الإيجاب بقَد والسين وسوف، وفي النفي ب(لا) مالم يكن الفعل لا يتصرف كنعم وبئس وليس وعسى، فلا تحتاج إلى الفصل؛ لشبه الفعل الذي لا يتصرف بالأسماء.

١٤ — إن المكسورة المشددة تكون للتوكيد في الجملة الاسمية وهي داخلة على المبتدأ والخبر، ولها أحوال منها:

أ — لا يكون خبرها جملةً طلبيةً، وهي التي لا تحتل الصدق والكذب.

ب — وإذا لحقتها (ما) فتقول (إنما) وتدخل على الجملة الاسمية نحو: (إنما الله إله واحد). [النساء: ١٧١].

وتدخل على الجملة الفعلية نحو: (إنما يخشى الله من عباده العلماء)، [فاطر: ٢٨].

وتسمى عند النحويين حرف ابتداء؛ إذ الأسماء بعدها مبتدأ لا غير، ومعناها في كلام العرب الحصر والتخصيص بأحد الخبرين.

١٥ — أن المفتوحة المشددة تكون للتوكيد — كالمكسورة المشددة — فتدخل على الجملة الاسمية.

١٦ — أو: تكون حرف عطف فتعطف مفرداً على مفرد، وجملة على جملة.

قال سيبويه: (أو) يثبت بها بعض الأشياء، وتكون في الخبر، والاستفهام، يدخل عليها على ذلك الحد، وهي تدخل على المفردات وعلى الجمل.

تقول: ألقيت زيدا أو عمراً أو خالداً؟ أو عندك خالد أو زيد أو عمرو، كأنك قلت: أعندك أحد من هؤلاء؟.

ومن دخولها على الجمل تقول: أتجلس أو تذهب أو تحدثنا؟ أي: هل يكون شيء من هذه الأفعال؟

وسمى سيبويه الجمل كينونات، تقول: أ عندك زيد، أو عندك عمرو، أو عندك خالد؟ كأنك قلت هل عندك من هذه الكينونات شيء؟ فصار هذا كقولك: أتضرب زيداً أو تضرب عمراً أو تضرب خالداً؟ وقولك: أتضرب زيداً أو عمراً أو خالداً؟.

وتدخل (أو) في غير الاستفهام نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين، قال تعالى: (ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً) [الإنسان: ٢٤]، أي: لا تطع أحداً من هؤلاء... وتقول: لأكرمنه ذهباً أو مكث، كأنه قال: لأكرمنه ذاهباً أو ماکثاً.

من شواهد دخولها عاطفة جملة فعلية على فعلية قوله تعالى: (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها) [البقرة: ١٠٦]، وقوله سبحانه: (فمن حج البيت أو اعتمر..) [البقرة: ١٥٨]، و: (فأمسكوهن بمعروف أو سرّوهن بمعروف) [البقرة: ٢٣١].

وجاءت مرتبطة بجملة اسمية معطوفة على مفرد في قوله تعالى:

(فجاءها بأسنا بيّاتاً أو هم قائلون) [الأعراف: ٤].

وعطفت النهي على الأمر في قوله: (استغفر لهم أولاً تستغفر لهم) [التوبة: ٨٠] وقوله: (قل آمنوا به أولاً لاتؤمنوا) [الإسراء: ١٠٧] وقوله: (فاصبروا أولاً تصبروا) [الطور: ١٦].

وارتبطت (أو) بجملة فعلية معطوفة على جارٍ ومجرور في قوله تعالى: (وأرسلناه إلى مئة ألف أو يزيدون) [الصافات: ١٤٧].

١٧ — أي: التفسيرية

ترد بعد كلام فيه إيهام أو إجمال، وما بعدها تفسير له، فتربط بجملة مستقلة تفسيرية، فعلية أو اسمية.

قال الشاعر:

وترمينني بالطرف، أي: أنت مُذنبٌ وتقلينني، لكنّ إياك لا أقلي

أي: تفسيرية، والجملة الاسمية (أنت مذنب) تفسيرية لا محل لها.

وتقول: أشرت إليه، أي: اذهب.

وقد زعم الخليل أنّ (أن) في قوله تعالى: (وانطلق الملائمة منهم أن امشوا واصبروا) [ص: ٦]، بمنزلة: أي؛ لأنك إذا قلت: انطلق بنو فلان أن امشوا، فأنت لا تريد أن تخبر أنهم انطلقوا بالمشي..

١٨ - إي: المكسورة الخفيفة، معناها الإثبات والتوكيد، ولا تقع في الكلام، إلا جواباً مع المقسم به قبله، قال تعالى: (يستبؤنك أحقّ هو؟ قل: إيّ وربي إنه لحقّ) [يونس: ٥٣].

١٩ - بل: تكون حرف ابتداء، وذلك إذا لم يقع تشريك بين ما بعدها وما قبلها، وتكون عاطفة جملة على جملة مضرب عن الأولى.. قال الله تعالى: (ق والقرآن المجيد. بل عجبوا أن جاءهم منذر منهم) [ق: ١، ٢]، و: (ص والقرآن ذي الذكر. بل الذين كفروا في عزة وشقاق) [ص: ١، ٢].

فهذا حرف ابتداء لا غير، وقال تعالى: (بل هم في شك من ذكري، بل لما يذوقوا عذاب) [ص: ٨] فهذه تعطف جملة على جملة، والإضراب لازم لها على كل حال.

٢٠ - ثم: تكون حرف عطف فتعطف مفرداً على مفرد، وجملة على جملة، فهي تشريك بين الجملتين، ويكون تشريكهما في الخبر أو العطف أو فيهما، من غير مراعاة لاسمية أو فعلية أو بالعكس، فتقول: قم ثم اقعد. ويجوز: قام زيد ثم عمرو، وقام عمرو ثم ضرب زيداً.

وكذلك يجوز اجتماع النفي والإثبات، كقوله عز وجل: (إنّ الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا). [البروج: ١٠].

قال المالقي:

(ثم) تكون حرف ابتداء على الاصطلاح، أي: يكون بعدها المبتدأ والخبر، نحو أن تقول: أقول لك اضرب زيداً ثم أنت تترك الضرب، ومنه قوله تعالى: (قل الله ينحيكم منها ومن كل كرب ثم أنتم تشركون) [الأنعام: ٦٤].

وتكون ابتداء كلام، كقولك: هذا زيد قد خرج ثم إنك تجلس، قال الله تعالى: (فتبارك الله أحسن الخالقين، ثم إنكم بعد ذلك لميتون، ثم إنكم يوم القيامة تبعثون) [المؤمنون: ١٤ - ١٦].

وقد يرجع هذا إلى عطف الجمل، إذا كانت الجملتان في كلام واحد، وذلك بحسب إرادة المتكلم، والأظهر في الجمل الانفصال في المراد إلا حيث يدل الدليل على أن مقصود الكلام واحد.

٢١ - جَلَّ:

جَلَّ ليس لها في كلام العرب إلا معنى الجواب خاصة، يقول القائل: هل قام زيد؟ فتقول في الجواب: جَلَّ، و معناها نعم، وهي نائبة مناب الجمل الواقعة جواباً.

٢٢ - حيثُ:

ظرف للمكان، نقول: جلست حيث زيدٌ جالس، أي: في المكان الذي فيه زيد، وتدخل على الجملتين.

قال سيبويه: يبتدأ بعدها الأسماء، فتقول: حيث عبدُ الله قائمٌ زيدٌ، وأكون حيث زيدٌ قائم. جملة: (زيد قائم) اسمية في محل جر بالإضافة.

وقال سبحانه وتعالى: (سنستدرجهم من حيث لا يعلمون) [القلم: ٤٤]، جملة (لا يعلمون)، جملة فعلية فعلها مضارع في محل جر.

وقال سبحانه: (ولا يفلح الساحر حيث أتى) [طه: ٦٩].

جملة (أتى) فعلية فعلها ماضٍ، في محل جر بالإضافة.

وإذا لزمته (ما) تمحضت للشرط، فتحتاج إلى جملة فعل الشرط والجواب، كقوله تعالى: (وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره) [البقرة: ١٤٤].

قال سيبويه: ولا يكون الجزاء في (حيث) ولا في (إذ) حتى يضم إلى كل واحدة منهما (ما) فتصير إذ مع (ما) بمنزلة إنما وكأنما قال الشاعر:

حيثما تستقم يقتر لك الله نجاحاً في غابر الأزمان.

قال السيرافي: صارت حيث لمجيء (ما) مما يُجازى به فتقول: حيثما تكن
أكن، كما تقول: أين تكن أكن... .

٢٣ - حتى:

تكون حرف ابتداء تليها الجملة الاسمية والفعلية من غير عمل، نحو: قام
القوم حتى يخرج عمرو - بالرفع - وقام القوم حتى عمرو خارج، قال الله
تعالى:

(وزلزلوا حتى يقول الرسول) [البقرة: ٢١٤] على قراءة نافع برفع
(يقول).

وتكون حرف عطف فتشرك بين المفردين والجمليتين في الكلام، كقولك: قام
القوم حتى قام زيد.

٢٤ - خلا:

تكون للاستثناء ناصبة لما بعدها فيه، فتكون إذ ذاك فعلاً، وذلك سائغ
مثل (حاشى) نحو: إذا قلت: قام القوم خلا زيداً، والجملة في موضع الحال،
كأنك قلت: خالين من زيد وكذلك حكم (حاشى) في ذلك.

٢٥ - ربّ:

تدخل عليها (ما) فتكفيها عن العمل في النكرة، فيرتفع ما بعدها بالابتداء
والخبر، وتوطنها للدخول على الفعل، فتقول: (ربما يقوم زيد).

قال تعالى: (ربما يؤدّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين) [الحجر: ٢].

٢٦ - السين:

حرف تنفيس؛ لأنها تنقّس في الزمان فيصير الفعل المضارع مستقبلاً بعد
احتماله للحال والاستقبال، ولا تدخل إلا على الجملة الفعلية التي فعلها مضارع
قال الله تعالى: (وسيعلم الذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون) [الشعراء: ٢٢٧].

٢٧ - سوف:

حرف يختص بالجملة الفعلية التي فعلها مضارع، فيخلصه للاستقبال.

هي للاستثناء، فإذا دخلت (ما) عليها كانت معها مصدرية لتخلصها حينئذٍ للفعل، فينتصب ما بعدها إذ ذاك، نحو: قام القوم ما عدا زيدا، وهما في موضع الحال، أي: عادين زيدا.

تكون حرف عطف في المفردات والجمل:

في الجمل تكون مُشْرَكَة في الكلام خاصة، ويجوز أن يكون قبلها جملة اسمية، وبعدها فعلية، نحو: زيد قائمٌ فضرب غلامه، وبالعكس، نحو: قام زيد فأبوه منطلق، وأن تكون قبلها جملة خبرية وبعدها طلبية، نحو: قام زيد فاضرب عبده، وبالعكس، نحو: اضرب زيدا فيقوم غلامه، والربط والترتيب لازم لها في المعنى، وتكون معهما السببية تارة ولا تكون أخرى.

وإذا أردت الاستئناف بعدها من غير تشريك بجملتين كانت حرف ابتداء، إما للكلام وإما يأتي بعدها المبتدأ وخبره نحو: قام زيد فهل قمت؟ وقام زيد فعمرو منطلق، وعليه قول الشاعر:

ألم تسأل للربع القواء فينطقُ

أي: فهو ينطق، ومنه قوله تعالى: (أَتَمَّا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ، فهل أنتم مسلمون) [الأنبياء: ١٠٨].

ومن النحويين من زاد للفاء موضعاً آخر سماها فيه فاء ربّ وهي التي يقع بعدها الخفض في مثل قول الشاعر:

فمئتك حبلى قد طرقت ومرضعُ فألهيتها عن ذي توائم محول

والفاء في الحقيقة هنا سببية عاطفة جملةً على جملة، وربّ مضمرة بعد الفاء كما أضمرت بعد الواو.

٣٠ - قد: حرف إخبار إلا أنها تلزم الجملة الفعلية، فتكون مع الماضي حرف تحقيق، نحو قوله تعالى: (قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها)

[المجادلة: ١] (لقد كان لكم في رسول الله أسوةً حسنة) [الأحزاب: ٢١].

وتكون مع المضارع لعدة معانٍ: منها التوقع تارةً وهو الكثير، ومنها التحقيق معه وهو قليل، ومنه التقليل.

وهي مع الفعل مختصة به لازمة له، تقوم مقام الجزء، فلأجل ذلك لا يجوز الفصل بينها وبينه إلا في الضرورة كقوله:

فقد — والله — بينَ لي عنائي بوشك فراقهم صُرْدَ يصيح

أراد: فقد بينَ لي، ففصل بينه وبينها للضرورة، وأما في الكلام فلا يجوز.

٣١ — كأنَّ:

يجوز وقوعها في موضع وقوع الجمل إذا كان المعنى على التشبيه، والجمل تقع صفةً لموصوف، وصلةً لموصول، وخبراً لذي خبر، وحالاً لذي حال؟ فنقول في الصفة: (مررت برجل كأنه قائم)، وفي الصلة (جاء الذي كأنه قائم)، وفي الخبر: (زيدٌ كأنه قائم)، وفي الحال (رأيت زيدا كأنه قائم)، ومن الحال قوله تعالى (فما لهم عن التذكرة معرضين كأنهم حمر مستنفرة). [المدثر: ٤٩ — ٥٠].

٣٢ — اللام:

تقع في جواب القسم سواء كان جملةً اسمية أو فعلية ماضية أو مستقبلية، لكن لا بد أن تكون موجبة.

ويجوز حذف القسم، وتبقى جملة الجواب باللام لتدل على ذلك ومنه قوله تعالى: (لتُبْلَوْنَ في أموالكم وأنفسكم) [آل عمران: ١٨٦].

وقوله سبحانه: (ولتعلمنَّ نبأه بعد حين) [ص: ٨٨].

وقال الله تعالى: (ولدار الآخرة خير ولنعم دار المتقين) [النحل: ٣٠].

وقال تعالى: (ولبئس ما كانوا يعملون) [المائدة: ٦٢].

وإنما دخلت اللام في جواب القسم لينتقى بها مبالغة في التوكيد إذ القسم توكيد المقسم عليه..

ومن مزايا (لو) و(لولا) إذا وقعا في جواب القسم لزم جوابهما اللام نحو قولك: (والله لو قام زيدٌ لأحسنت إليك) (والله لولا زيدٌ لأحسنت إليك).

وإذا حذف القسم قبلها بقيت اللام في جوابها تدل عليه، نحو قوله تعالى (ولولا رهطك لرجمناك) [هود: ٩١] و: (لولا أنتم لكننا مؤمنين) [سبا: ٣١] فذلك كقوله تعالى: (ولتعلمن نبأه) [ص: ٨٨] و: (لتبلون) [آل عمران: ١٨٦].

واللام تكون موطئةً لجملة جواب القسم، وتؤكدُ نيابةً عنه في ذلك، وذلك إذا تقدم حرف الشرط الذي هو (إن) نحو قوله تعالى: (لئن أخرجوا لا يخرجون معهم، ولئن قوتلوا لا ينصروهم). [الحشر: ١٢].

وقد تضمَّنْ (علمتُ) معنى القسم، فتدخل اللام فيما بعدها دلالةً على ذلك، كقولك علمت لمن قام لأضربنه، ومنه قوله تعالى: (ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاقٍ). [البقرة: ١٠٢].

قال المالقي: قوله تعالى: (يدعو لمن ضره أقرب من نفعه لبئس المولى ولبئس العشير) [الحج: ١٣].

(يدعو) معلقة عن العمل؛ لأنها بمعنى يقول، كما هي في قول عنتره: يدعون عنترُ والرماحُ كأنها أشطان بئرٍ في لبان الأدهم

أي يقولون: يا عنترُ، واللام في (المن) لام الابتداء، وخبره محذوف.

٣٣ - لا العاطفة:

تشترك الجملة الاسمية مع الجملة الفعلية في اللفظ من رفع ونصب وخفض وجزم وتخالف بينهما في المعنى، نحو: ليقُم زيد لا يقعد، ويقوم زيدٌ لا يقعد، وأعجبني أن تقوم لا تقعد، قال امرؤ القيس: فإن تتأ عنها حقبة لا تلاقها فإنك مما أحدثت بالمجرَّب

تدخل على الأفعال المضارعة غالباً، وتلزم في القسم جملة الجواب نحو قوله تعالى: (الذين أقسمتم لا ينالهم الله برحمة) [الأعراف: ٤٩] وقوله: (وأقسموا بالله جهد أيمانهم لا يبعث الله من يموت) [النحل: ٣٨].

وربما حذفت؛ للدلالة في القسم، إذ جواب القسم في الإيجاب باللام والنون فيقال: (تالله لا يقوم زيد) قال الله تعالى: (تالله تفتؤ تذكر يوسف) [يوسف: ٨٥] أي: لا تفتأ، لأنه الأصل.

وربما حذفت الجملة الفعلية بعد (لا) في الجواب؛ لدلالة السؤال عليها، فتتوب مناب الجملة، وتكون كلاماً بذلك، كقولك في جواب: هل قام زيد؟ لا، أي: ما قام، وفي جواب: هل يقوم زيد؟ لا، أي: لا يقوم.

و(لا) هذه في الجواب نقيضة (نعم).

وربما نابت (لا) النافية مناب كلام متقدم عليها تقتضي نفيه مقدراً؛ لدلالة ما بعده عليه، كقولك: لا أقوم، في جواب مَنْ قد يقول لك: تقوم؟ فهي جوابٌ وردّ.

ومن ذلك قوله تعالى: (لا أقسم بيوم القيامة) [القيامة: ١] و(لا أقسم بهذا البلد) [البعد: ١] كأنها رد لمن قال: لا تجمع عظام الإنسان، ولا تخلق ثانية، ولمن قال: لا يخلق الإنسان في كبد، وكأن المعنى: ليس كما تقولون، ثم أقسم بعد ذلك.

تدخل (لا) على الجملة الاسمية فلا تؤثر فيها، لأنها غير مختصة بها، ويلزم تكريرها نحو قوله تعالى: (لا هُنَّ حِلٌّ لهُم ولا هُمْ يَحِلُّونَ لهنّ) [المتحنة: ١٠].

تدخل (لا) على النكرات فتشبه بـ (إن) وتنصب الاسم وترفع الخبر، نحو: لا غلامٌ رجلٌ أفضل منك.. ومنه: (ذلك الكتاب لا ريب فيه) [البقرة: ٢].

وقد تشبه بـ (ليس) فترفع الاسم بعدها وتنصب الخبر إذ هي مثلها، ودخلة على الجمل الاسمية مثلها بشرطين، أحدهما: أن لا يتقدم الخبر عليها، والثاني: ألا تدخل عليه (إلا)، تقول: لا غلامٌ رجلٌ أفضل منك.

وتشبهه (لا) بـ (ليس) فتدخل عليها التاء، فنقول: لَاتَ الْحَيْنُ مِنْ قِيَامٍ، كما قال تعالى: (وَلَا تَحِينَ مَنَاصِرَ) [ص: ٣] واسمها في الآية مضمَرٌ دل عليه الخبر، كأنه قال: لَاتَ الْحَيْنُ حِينَ، ويجوز أن ترفع الحين بعدها، وتحذف الخبر للدلالة أيضاً.

تدخل (لا) على جملة اسمية ويراد بها النفي الخاص، نحو: لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: (لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خَلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ) [البقرة: ٢٥٤]، وكذلك قوله تعالى: (لَا لَعْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْتِيمٌ) [الطور: ٢٣] على قراءة من رفع (اللعو والتأويم).

٣٥ - لَا النَّاهِيَّةُ:

الجازمة تدخل على الجملة الفعلية، فيجزم الفعل المضارع بعدها بها، نحو قوله تعالى: (فَلَا تَكُنْ مِنَ الْمُمْتَرِينَ) [آل عمران: ٦٠]، (لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا) [طه: ٦١]. وهو كثير. قال الشاعر:

وَقَوْفًا بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهْمُ يَقُولُونَ: لَا تَهْلِكْ أَسَى وَتَجْمَلِ

٣٦ - تدخل (لا) التي للدعاء على الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ، ويكون معناها إذ ذاك الاستقبال، فيقال: لَا غَفَرَ اللَّهُ وَلَا رَحْمَةً.. قَالَ الشَّاعِرُ:

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغَوَانِي هَلْ يُصْبِحُنْ إِلَّا لَهْنٌ مَطْلَبٌ

٣٧ - لَعْلُ:

معناها الترجي في المحبوبات، والتوقع في المحذورات، فنقول: ادْعُ اللَّهَ عَظْمًا يَرْحَمُكَ، فَهَذَا تَرَجُّ. ونقول: لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ عَظْمًا يَأْكُلُكَ، فَهَذَا تَوْقِعُ.

تدخل على الجملة الاسمية تنصب الأول وترفع الثاني كـ (إِنَّ)، قال تعالى: (لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا) [الطلاق: ١].

وقال الشاعر:

لَا تَهِينِ الْكَرِيمَ عَظْمًا أَنْ تَرَى كَعِ يَوْمًا، وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

٣٨ - تكون (لكن) الخفيفة عاطفة، تشرك بين الاسمين والفعلين في اللفظ

لا غير، وهو الاسمية في الاسمين، والفعلية في الفعلين، نحو قولك: ما يقوم زيد لكن يقعدُ عمرو، ولن يقوم زيد لكن يقعد.

قال صاحب رصف المباني:

«إن أدخلت عليها الواو فبعض النحويين يبقّيها على عطفها وبعضهم يخرجها عن العطف، ويجعل العطف للواو، وقال بعضهم: العطف للواو، و(لكن) استتراك خالص، وعطفت الواو جملة في التقدير على جملة، فإنك إذا قلت: ما قام زيد ولكن عمرو، فالمعنى: ولكن قام عمرو، والواو عاطفةٌ كلام موجب على كلام منفي، على عاندتها في عطف الجمل، إذ لا تشريك في المعنى يلزم لها فيها، وأمّا أن تجعل المسألة من عطف الجمل في (لكن) فلا».

وإن عطفت بـ (لكن) جملةً على جملة فيصح أن يقع قبل (لكن) المذكورة النفي والإثبات، لكن بشرط أن تكون الجملتان مختلفتين في المعنى، نحو قولك:

(قام زيد لكن لم يخرج عمرو)، و(ما قام زيد لكن قام عمرو)، وإذا جاء بعدها جملة قائمة بنفسها فهي عاطفة للجمل، وإلا فلا، وإذا وقع بعدها مبتدأ وخبر فهي المخففة من الثقيلة، وهي حرف ابتداء ومعناها في جميع ذلك الاستتراك، ويكون معناها الإضراب إذا كانت حرف ابتداء، كقوله تعالى: (لكن الله يشهد بما أنزل إليك) [النساء: ١٦٦]، ولا يقع بعدها إلا الجملة الاسمية لا غير.

٣٩ - لما:

تكون حرف وجوب لوجوب، نحو قولك: لما قمت أكرمك، ولما جئتني أحسنتُ إليك، هذا إذا كانت الجملتان بعدها موجبتين، فإن كانتا منفيتين كان حرف نفي لنفي، نحو: لما لم يقم زيد لم يقم عمرو، وتكون حرف وجوب لنفي إذا كانت الجملة الأولى منفية والثانية موجبة، نحو قولك: لما لم يقم زيد أحسنتُ إليك، وبالعكس إذا كانت الأولى موجبة والثانية منفية نحو قولك: لما جاء زيد لم أحسن إليك.

وفيها معنى الشرط أبداً لا يفارقها، وتلتزم الجملة الفعلية فلا تدخل إلا على الماضي لفظاً أو معنى، أو معنى دون لفظ.. وهي مبنية للزومها الجملة

ك: إذ وإذا.

٤٠ - لو: تكون حرف امتناع لامتناع، وتفسير معناها بهذا إنما هو في الجمل الواجبة؛ لأنها الأصل، فهي تدخل على جملتين موجبتين، نحو قولك: لو قام زيد لأحسنت إليك.

وهي حرف وجوب لوجوب إذا دخلت على جملتين منفيتين، نحو قولك: لو لم يقم زيد لم يقم عمرو.

وهي حرف امتناع لوجوب إذا دخلت على جملة موجبة ثم منفية، نحو قولك: لو يقوم زيد لما قام عمرو.

وهي حرف وجوب لامتناع إذا دخلت على جملة منفية ثم موجبة، نحو قولك: لو لم يقم زيد لقام عمرو.

(لو) تكون حرف شرط بمنزلة (إن) إلا أنها لا يجزم بها، ولا يكون جوابها بعدها إلا محذوفاً لدلالة الكلام عليه، كقوله تعالى: (وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين) [يوسف: ١٧] المعنى: وإن كنا صادقين..

و تخالف (لو) هذه (إن) بأنها أبداً تلزم الدخول على الجملة التي فعلها ماضٍ لفظاً ومعنى، أو معنى دون لفظ.

٤١ - لولا:

تكون تحضيضاً، مثل (لوما) فنقول: لولا تقوم، لولا تخرج، قال الله تعالى: (فلولا تشكرون) [الواقعة: ٧٠]، و: (فلولا تذكرون) [الواقعة: ٦٢].

ولا تدخل إلا على الجملة الفعلية، فيليها الماضي بمعنى المضارع، وفيها معنى التوبيخ قال الله تعالى: (فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قرباناً آلهة) [الأحقاف: ٢٨]. ولا تليها إلا الأفعال ظاهرة كما مثل أومضمة تقدر بحسب دلالة الكلام، كما قال الشاعر:

تعدون عقر النّيب أفضل مجدكم بني ضوْطرى، لولا الكميّ المقنعا

أي: لولا تبارزون الكميّ أو تغلبون، أو تقتلون أو نحو ذلك.

٤٢ - لولا:

تختص بالدخول على الجملة، وتفسيرُها بحسب الجمل التي تدخل عليها.
فإن كانت الجملتان بعدها موجبتين فهي حرف امتناع لوجوب، نحو قولك:
لولا زيدٌ لأحسنت إليك، فالإحسان امتنع لوجود زيد.

وإن كانتا منفيّتين فهي حرف وجوب لامتناع، نحو: لولا عدم قيام زيد
لم أحسن إليك، وإن كانت موجبة ومنفية فهي حرف وجوب لوجوب، نحو:
لولا زيد لم أحسن إليك وإن كانت منفية وموجبة فهي حرف امتناع لامتناع،
نحو: لولا عدم زيد لأحسنت إليك.

٤٣ - لوما:

لم تجئ في كلام العرب إلّا لمعنى التحضيض غالباً، كقوله تعالى: (لوما
تأتينا بالملائكة) [الحجر: ٧].

ولا تدخل أبداً إلّا على الجمل الفعلية؛ لأن التحضيض طلب في المعنى،
والطلب يكون بالفعل، فإن وجد الاسم بعد (لوما) فعلى تقدير الفعل.

٤٤ - ليت:

لم تجئ في كلام العرب إلّا حرف تمنٍّ، تدخل على الجملة الاسمية، تنصب
الأول وترفع الثاني (إن) التي للتوكيد.

٤٥ - ليس:

ليست محضة في الحرفية، ولا محضة في الفعلية، وسياق الكلام يبين ذلك
فإذا دخلت على الجملة الفعلية التي فعلها مضارع فهي حرف لاغير، كـ(ما)
النافية، كقول الشافعي:

ورزقك ليس ينقصه التّانّي وليس يزيد في الرزق العناء

وإذا وجدت بشيء من خواص الأفعال، قيل: إنها فعل لوجود خواص
الأفعال فيها.

فتدخل على الجملة الاسمية، ترفع الأول وتنصب الثاني.

في قول الشاعر:

هي الشفاء لدائي لو ظفرتُ بها وليس منها شفاء الداءِ مبذولٌ

دخلت (ليس) على المبتدأ والخبر، وهي ها هنا شأنية، أضمر فيها اسمها بمعنى الأمر والشأن، كأنه قال: ليس الأمر أو الشأن شفاء الداء مبذول، وجاءت جملة: (شفاء الداء مبذول) خبراً مفسرةً لذلك الضمير.

٤٦ — ما النافية:

تدخل على الجملة الاسمية فتعمل عمل ليس، ترفع المبتدأ اسماً لها، وتنصب الخبر خبراً لها عند أهل الحجاز ونجد، فيقول: ما زيدٌ قائماً، وفي التزييل العزيز (ما هذا بشراً) [يوسف: ٣١]، وقوله: (ما من أمهاتهم) [المجادلة: ٢].

(ما) النافية تدخل على الجملة الفعلية، على الفعل الماضي والمضارع.

فإذا دخلت على الماضي تركته على معناه من الماضي، وإذا دخلت على المضارع خلصته للحال، فيقول: ما قام زيد، وما يقوم زيد، قال تعالى: (وما كانوا مؤمنين) [الأعراف: ٧٢] وقال تعالى: (وما يعلم جنود ربك إلا هو) [المدثر: ٣١]. ولا عمل لها في الجملة الفعلية لعدم اختصاصها بالفعل.

٤٧ — ما (المصدرية):

تدخل على الجملة الفعلية — غالباً — وتُصَيِّرُ الفعل الذي بعدها في تأويل المصدر وموضعه، تقول: أعجبنى ما صنعت، وعملت ما عملت، قال تعالى: (والله يعلم ما تصنعون) [العنكبوت: ٤٥] (والله عليم بما يفعلون) [النور: ٤١].

وقد يجوز بعدها الجملة الاسمية قليلاً، قال الشاعر:

أعلاقةٌ أمَّ الوليد بعدما أفنانُ رأسك كالثَّغامِ المخلص

٤٨ — مَدْ: تدخل على الزمان لفظاً أو تقديرًا، كقولهم: ما رأيته مذ الحجاج أميرًا، والتقدير: مذ زمانِ إمارة الحجاج.

٤٩ — تَثْوِينُ الْعَوْضِ: يكون عوضاً من جملة، وذلك إذا لحق (إِذْ) التي هي ظرف زمانٍ ماضٍ، وذلك إذا حذفت الجملة بعدها، اختصاراً لدلالة ما قبلها

عليها؛ لأنها تضاف أبداً إلى الجملة الاسمية والفعلية، نحو قوله تعالى: (إذ الأغلال في أعناقهم) [غافر: ٧١] و(إذ أنتم بالعدوة الدنيا) [الأنفال: ٤٢] وقوله تعالى: (إذ قالت الملائكة) [آل عمران: ٤٢] و(إذ قال موسى لقومه) [الصف: ٥] و: (إذ تقول للذي أنعم الله عليه) [الأحزاب: ٣٧].

والأكثر فيها الإضافة إلى الجملة التي أولها الماضي؛ لأنه الملائم لمعناها. فإذا جاءت (إذ) تحذف فيه تلك الجملة المضافة إليها اختصاراً، وعوض من الجملة المذكورة التتوين نائباً منابها وهو أخف منها، كقوله تعالى: (يومئذ تحدث أخبارها) [الزلزلة: ٤] (وأنتم حينئذ تنظرون) [الواقعة: ٨٤] المعنى: إذ زلزلت، وأخرجت، وإذ بلغت الحلقوم..

٥٠ - نعم:

حرف جواب لما قبلها، فإذا كان قبلها طلباً فهي عدة لا غير، وإن كان ما قبلها خبراً فهي تصديق لا غير، فمثال الأولى أن تقول في جواب من قال: أكرم زيداً؟ أو هل تكرم زيداً؟، أو ألا تكرم زيداً، ونحو ذلك من أنواع الطلب: نعم، والمعنى الإخبار بفعل الكرم، ووعد السائل به، ومثال الثاني أن تقول في جواب من قال: أكرمت زيداً وقتلت عمراً، أو نحو ذلك من أنواع الإخبار: نعم، والمعنى: قد أكرمت أو قتلت، مجابياً كلامه بالإجابة إلى الفعل وصدقته وكان كلاماً تاماً بوقوعها موقع الكلام التام، وقد يجوز أن تجتمع معه توكيداً، وقد يجوز أن تأتي بأصل الجملة على نحو ما تقدم دونها.

قال الشاعر:

أليس الليلُ يجمعُ أمَّ عمروٍ وإيانا، فذاك بنا تداني
نعم، وترى الهلال كما أراه ويعلوها النهارُ كما علاني

حرف استفهام تدخل على الجملة الفعلية والجملة الاسمية، لعدم اختصاصها بالأسماء أو الأفعال، وما لم يختص لم يعمل، قال الله تعالى: (هل ترى من فطور) [الملك: ٣] وقال: (فهل أنتم مسلمون) [هود: ١٤] وقال: (وهل أتاك نبأ الخصم) [ص: ٢١].

ويجوز حذف الجملة الداخلة عليها إذا تفسّرت بعد، كما قال الشاعر:

ليت شعري هل ثم هل آتينهم أو يحولن من دون ذاك الردى
التقدير: هل آتينهم ثم هل آتينهم، فكرر تأكيداً، ثم اجتزأ عن الأول بالثاني.

٥٢ - هلاً:

حرف تحضيض كـ (ألاً) تختص بدخولها على الجملة الفعلية، ظاهرة أو مقننة، ماضية كانت الأفعال أو مضارعة.. وإن جاء بعدها الاسم فعلى تقدير الفعل، فتقول: (هلاً قتلاً، وهلاً زيداً)، أي: هلاً تقصد أو تقاثل أو ما أشبه ذلك، مما تدل عليه قرينة الكلام.

قال الشاعر:

الآن بعد لجاجتي تلحونني هلاً التقدّم والنفوس صبحاً

أي: هلاً يحدث التقدم، أو يحضر التقدم.

وقد شدّ مجيء المبتدأ أو الخبر بعدها، في قول الشاعر:

ونُبئت ليلي أرسلت بشفاعة إليّ؛ فهلاً نفس ليلي شفيعها

٥٣ - الواو:

تكون للعطف، وهي أم حروف العطف لكثرة استعمالها ودورها فيه، ولا تخلو أن تعطف مفرداً على مفرد، أو جملة على جملة.

فإن عطف جملة على جملة لم يلزم تشريك في اللفظ ولا في المعنى، ولكن في الكلام خاصة، ليعلم أن الكلامين فأكثراً في زمان واحد، أو في قصد واحد، فلذلك جاز أن يعطف بها إذ ذاك جملة خبرية على مثلها، وعلى طلبية،

وجملة طلبية على مثلها، وعلى خبرية، فنقول: قام زيدٌ وقعد عمرو، وقام زيدٌ واقعد، وعلى هذا يجوز: بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله، فالواو عطف طلباً - وهو الدعاء - على الخبر. وحكي من كلام البديع: (ظفرنا بصيد وحيّاك الله أبا زيد)، وكذلك حكم الجملة الابتدائية مع الفعلية، نحو: قام زيد وعمرو قائم، وزيد قائم وقعد عمرو، وكل ذلك جائز..

والمناسبة في الجمل هو الكثير، وربما يكون ظاهرُ الكلام عطف المفردات وهو عطف الجمل، ومنه:

١ - العطف على عاملين، كقوله تعالى: (وتصريف الرياح آياتٍ الجاثية: ٥) تقديره: وإن في تصريف الرياح آياتٍ.

٢ - عطف النعوت إذا اختلف إعرابها، نحو: مررت بإخوتك الظرفاء والعقلاء الكرام، بخفض الظرفاء ورفع العقلاء ونصب الكرام، الأول تابعاً، والثاني: مرفوع على خبر ابتداء مقتر، و الثالث: على إضمار فعل تقديره: أمدح أو أعني أو شبه ذلك، وعليه قوله تعالى: (لكن الراسخون في العلم منهم المؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة) [النساء: ١٦٢]، ومنه قوله تعالى: (والسائلين وفي الرقاب) ثم قال: (والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء) [البقرة: ١٧٧] ومنه قول الشاعرة:

لا يَبْعَثَن قومي الذين هُم سَمُّ العداة وآفة الجُزُرِ
النازلين بكلِّ مُعْتَرِكٍ والطيبون معاهد الأُزُرِ

والواو: تكون حرف ابتداء (استئناف)، ومعنى ذلك أن تكون لابتداء الكلام، وسواء كان جملة اسمية أو فعلية، فلا يرتبط ما بعدها من الجمل بما قبلها في شيء من عطف المفردات أو الجمل.

قال تعالى: (هل تعلم له سمياً، ويقول الإنسان إذا ما مت لسوف أُخْرَجُ حياً) [مريم: ٦٥ - ٦٦] وقال تعالى: (وما أنتم بمعجزين، ولو أن لكل نفس ظلمت ما في الأرض) [يونس: ٥٣ - ٥٤] وهو كثير.

والواو تكون للحال: ومعنى ذلك أن تجيء بعدها جملة تكون في موضع

الحال من ذي الحال، نحو قولك: جاء زيد ويده على رأسه، وخرج زيد و عبد الله جالس، وقام زيد وقد خرج غلامه، وتقدر تارة بـ(إذ) الظرفية، وتارة بـ(في حال) وهي في التقديرين للحال، فحيث لم يكن بعدها ضمير في الجملة الواقعة حالاً بها قدرت بـ (إذ) نحو قولك: جاء زيد والشمس طالعة، أي: إذ الشمس طالعة، ومنه قوله تعالى: (يغشى طائفةً منكم وطائفةٌ قد أهتَمَّتْهُم أَنْفُسُهُمْ) [آل عمران: ١٥٤] وقال الشاعر:

تَبْدُو كَوَاكِبِهِ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَا النُّورُ نَوْراً وَلَا الْإِظْلَامُ إِظْلَامٌ

وحيث كان في الجملة ضمير يعود على ذي الحال قدرت بـ(في حال) نحو قوله تعالى: (ودانيةٌ عليهم ظلالها وذلَّتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا) [الإنسان: ١٤]، وقوله تعالى: (لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ) [الأعراف: ٤٦] ولا بدّ مع ذلك من صرف الجملة إلى تقدير المفرد، إما من اللفظ وإما من المعنى؛ لأنّه أصل الحال، فتقديره في نحو قولك: والشمس طالعة: طالعة الشمس في حال قيامه، وعلى هذا قياس الجملة الواقعة حالاً.

ويشترط في الجملة الواقعة بعد الواو التي للحال أن تكون خبرية، وهي التي تحتل الصدق والكذب لصحة وقوعها، ولا تكون طلبية لأن (إذ) غير واقعة.

ثم لا تخلو أن تكون اسمية أو فعلية، فإن كانت اسمية فلا يخلو أن يكون فيها ضمير يعود على ذي الحال، أو لا يكون. وإن كانت فعلية فلا يخلو أن يكون فعلاً ماضياً أو مضارعاً، فإن كان ماضياً لفظاً ومعنى لزمته (قد).

المصادر والمراجع:

إنَّ أبرز مصادر هذا البحث كتاب رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام المألقي (٧٠٢هـ) فقد قرأته بتبَيُّر وروية وانتقيت منه ارتباط حروف المعاني بالجمال خاصة. إضافة إلى الكتب المتخصصة في الأدوات كـ:

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام.

الجنى الداني للمرادي.

الأزمية للهروي.

الكافية لابن الحاجب.

النكت الحسان لأبي حيَّان الأندلسي.

دراسات لأسلوب القرآن للدكتور عُصَيمة وغيرها..

البحث الثامن

الحديثُ عن

أقسام الجملة نظماً

عني بعض العلماء ببيان تقسيم الجمل التي لا محل لها من الإعراب والتي لها محل من خلال منظوماتٍ شعرية تُقَرَّبُ فهمها للقارئ.

ومن هؤلاء العلماء نذكر الإمام الدمنهوري والزيّاتي وابن أم قاسم^(١). قال الشيخ سراج الدين الدمنهوري في الجمل التي لها محل والتي لا محل لها من الإعراب:

وخذُ جملاً عَشْراً وستّاً، فنصفُها	لها مَوْضِعُ الإعراب جاء مبيناً
فوصفيّةٌ حاليةٌ خبريّةٌ	مُضَافٌ إليها، واحكِ بالقولِ مُعلّناً
كذلك في التعليق والشرط والجزأ	إذا عاملٌ يأتي بلا عملٍ هنا
وفي الشرط قالوا: لا محلّ لها كما	أنتَ صِلَةٌ مَبْدُوءَةٌ سَرَكَ الهنا
وفي الشرط لم يعملْ كذاكَ جوابه	جوابٌ يمينٍ مثلهُ فانك العنا
مفسّرة أيضاً وحشواً كذا أنتَ	كذلك في التّحضيض نلت به الغنى

وجُمِعَ في بيّتين هما:

خبريّةٌ حاليةٌ محكيّةٌ	بالقول ذاتُ إضافةٍ ومعلّقٌ
وجوابُ ذي جزم بقاءٍ أو إذا	ولتابعٍ حكمُ التّقنمِ أطلقوا

وقال الشيخ بدر الدين ابن أم قاسم:

جُمْلٌ أنتَ ولها محلّ معرب	سبعٌ لأن حَلَّتْ محلّ المفردِ
خبريّةٌ حاليةٌ محكيّةٌ	وكذا المضاف لها بغير تردّد
ومعلّقٌ عنها وتابعةٌ لما	هو معرب أو ذو محل فاعدّد
وجوابُ شرطٍ جازمٍ بالفاء أو	بإذا وبعضٌ قال غيرَ مقيدٍ
وأنتك تسع ما لها من موضع:	صِلَةٌ وعارِضةٌ وجملَةٌ مُبَدِي
وجوابُ أقسامٍ وما قد فسّرتَ	في أشهرٍ، والخلفُ غيرُ مُبَعَدٍ
وُبعِدَ تحضيضٌ وبعَدَ معلّقٌ	لا جازمٌ وجواب ذلك أورد

وكذلك تابعة لشيء ماله من موضع فاحفظه غير مفقَد

ونظم الزيَّاتي الجملَ التي لا محل لها من الإعراب فقال (٢):

الجَمْلُ	التي	عَرَا	محلُّها	من	معربٍ	سبعٌ،	وهذا	فصلها:	
أولهنَّ	الجملُ	المستأنفة	وهيَّ	نوعانٍ،	بلا	مخالفة			
فجملُ	يُفْتَتَحُ	النطقُ	بها	وجملُ	قُطِعَ	عَمَّا	قبلها		
والاعتراضيةُ،	وهيَّ	الواقعة		في	المتلازمين،	خُذْ	مَوَاضِعَهُ		
في	الفعل	والفاعل	والمفعول	كما	أتى	ببعضه	تمثيلي:		
وبُذِلَتْ،	والدهرُ	نو	تبدلُ،	هيفاً	دبوراً	بالصِّبَا	والشَّمَالُ		
والمبتدا	والخبرِ	الملاصِقِ		كقولها:	نحنُ	بناتِ	طارقُ		
وبين	ما	أصلُهُ	الابتداء	ومثْلُ	ذاك	الشرطُ	والجزاء		
وبين	موصوفٍ	وبين	صفة	وبين	موصول	وبين	صِلَتِهِ		
وبين	أجزاء	الصَّلَاتِ	اعتَرَضَتْ	وفي	جوابٍ	قَسَمَ	قد	عَرَضَتْ	
والمتضايقين	فرَّقَتْهُمَا			والجارَ	والمجرورَ	فصلَتْهُمَا			
وبين	ناسخٍ	وبين	ما	دَخَلَ	عليه،	والتوكيدُ	في	حرفٍ	حَصَلَ
وبين	قد	وسوف	والفعل	اعتَرَضَ	وبين	منفيٌّ	ونافيه	عَرَضَ	
وجملتين	مستقلَّتين			فافهم	نُصِبَ	فهاك	جملتين		

اللامية المجراية:

نظم أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمران ابن المجراي المغربي قصيدةً لاميةً لخص فيها القواعد والمسائل التي ضمنها ابن هشام كتابيه مغنى اللبيب والإعراب عن قواعد الإعراب، تيسيراً لهذه القواعد وتقريباً إلى إيفهام الدارسين والمتعلمين، فكان هذا النص، قال الشيخ رحمه الله تعالى ورضي عنه:

حَمَدْتُ إلهي، ثُمَّ صَلَّيْتُ أَوَّلًا عَلَى سَيِّدِ الرِّسْلِ الْكَرَامِ ذَوِي الْعُلَا

وأصحابه طراً أولى الفضل والعلّا
تفديك إعراباً فحصله تفضلاً
بيان الذي قد جرّ حيث تنزّلاً
قصدت فما زال الإله مؤملاً

مُحمّد المبعوث للخلق رحمة
وبعد، فهالك نبذة من قواعد
وذلك حكم الظرف والجملتين مع
وأسأل ربي الله عوناً على الذي

فصل في بيان الجملة:

أو إن قام زيد، جملة، قد تمثلاً
والا فتسمى جملة، قط، فاعقلاً
وإن لم يكن فاسميّة كالفتى العلاء
كقد قام زيد، أو أزيد تفضلاً؟
فمعتبر من غير خلف، تحصلاً
أجره، ويا زيد الكريم المجلّ
ضربت؟ وإن زيد أذاك، فحصلاً
أفي الدار زيد؟ أو أعندك ذو الولا؟

ومثل أتى زيد، أو الحق واضح
كلاماً تسمى، إن أفادت جملة
ففعليّة قل إن يك الفعل صدرها
ولا تعتبر حرفاً تقمّ قبلها
وما هو في أصل الكلام مُصدر
ففعليّة: عمراً رأيت، وخالداً
وكيف أتى زيد، وأي غلامهم
ويحتمل الوجهين بعض، كقولهم:

بيان الجملة الكبرى والصغرى:

أتى، جملة كبرى، فخذهُ مُمثلاً
معان، وبكرّ نو غرام بمن خلا
أبوه أخوه عالم بالذي تلا
كمل: (أنا آتيك) في النمل نزلاً^(٣)
مقيم أبوه، فافهمه، مُسهلاً

وزيد أبوه قائم، ومحمّد
وصغراهما: زيد مقيم، وعامر
وكبرى و صغرى قد تكون كخالداً
ويحتمل الوجهين بعض كلامهم
وبرهم ذا في الكيس، ثم محمد

انقسام الكبرى إلى ذات وجه وذات وجهين:

وإن جاءك اسم صدر كبرى وعجزها أتى الفعل، تُسمَّى ذات وجهين فاعقلا
إذا عجز الكبرى أتى الفعل سَمَّها بصاحبة الوجهين، يا صاح، فأقبلا
كقولك: زيد يستجيش غلامه وعمرو أتى، والحق مازال أعدلا
والأ فذات الوجه تُسمَّى، كعامرٌ أبوه مقيم، فافهمنه، مكملاً

الجمال التي لا محل لها من الإعراب:

وإن في ابتداء القول جاءتك جملةً كـ إنا فتحنا، أو غلامك أقبلا
فليس لها أصلاً محلّ وسمّها بجملة الاستئناف فهو قد اعتمد
وقال أبو إسحاق: جرّ محلّها إذا وقعت من بعد (حتى) وأبطلها
كذا الجملة الموصول الاسم بها، ومثـ لها صلة الحرفي، خذَه ممثلاً
كجاء الذي قد خاف ممّا ضربته ومعناه من ضربي له، قد تمثلاً
كذا جملة التفسير، وهي تُبين ما ثلثه، كهل هذا^(٤)، وفي (اقترّب) انجلى
مجردة تأتي، ومقرونة بـ أي وقال الشلوبين: المُفسّرُ مثل ما
وإن تتعرض بين شيئين جملة وقد تتعرض جملتان فصاعداً
وإن تلتبس حالة مع هذه فليس لها أيضاً محلّ، فحصل
كمثل اقتران الفا بها، أو بأنها خلافاً لقوم، قد أبوه، فأقبلا
أو الواو إن كان المضارع صدرها فميز بأشياء، أتتك مَعولاً
كذا إن تُجب شرطاً بها غير جازم أتت طلباً، أو مثل (سوف) بها صلا
وإن يكّ ذا جزم ولم تقترن بـ فكمثل (إذا) ولو ولولا فكملاً
وإن تقع أيضاً لليمين جواباً ولا بإذا فالحكم فيها كذا اجعلاً
فحكمك فيها مثل حكمك أولاً

وإن تبعت مالا محل له فحك

سمها مثله، والعد سبغ تحصلا

الجملة التي لها محل من الإعراب:

وإن وقعت حالا فنصب محلها

وإن وقعت في موضع الخبر احكمَن

ففي الإبتدا مع باب (إن) ارتفاعها

وقل إن يضاف شيء لها الجر حكمها

ومهما أتت من بعد: حيث وإذ، إذا

وذلك في (لما) على قول فرقة

وإن وردت أيضا لشرط جوابه

فموضعها جزم، ك إن جاء خالدا

وإن مفرد يُنعت بها فهي مثله

كجا رجلا يدعو على رجل عصى

وإن جملة تُعطف على جملة لها

ك زيد أبوه راحل، وغلأمه

وإن تأت مفعولا كذلك فاجعلا

عليها برفع، أو بنصب قد انجلى

وفي (كان) مع (كاد) انتصاب نجلا

كيوم أتى زيد، أخو الفضل والعلا

ولما، فجر حكمها عند من بلا

رأوا أنها اسم مثل (حين) تنزلا

وجاء (إذا) معها، أو الفاء تجلّى

إذا عمرو أتى، أو فعمر قد اقبلا

لدى الرفع ثم النصب والجر مجعلا

خطيبا، يجوش القوم للفضل والعلا

محل فذاك الحكم فيها تحصلا

مقيم، وسبغ عذها متجملا

حكم الجملة بعد النكرة والمعرفة:

وإن وردت من بعد محض معرف

وإن وردت من بعد محض منكر

وتحتل الوجهين بعد منكر

فإعرابها حال لما قبل قد خلا

فإعرابها نعت لما قبل قد تلا

ومعرفة ليسا بمحض فاقبلا^(٥)

ونظم أبو الفداء الزواوي أقسام الجملة وإعرابها بتفصيل دقيق، ذكر فيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: في شرح الجملة

فَسَمَّ بِالْكَلَامِ لَفْظَكَ الْمَفِيدَ	أَوْ جُمْلَةً كَ: الْعِلْمُ خَيْرُ مَا اسْتَفِيدَ
لَكِنَّهَا أَعَمَّ مَعْنَى مِنْهُ	إِذْ شَرْطُهُ حُسْنُ السَّكُوتِ عَنْهُ
إِنْ بُدِئَتْ بِالاسْمِ فَهِيَ اسْمِيَّةٌ	أَوْ بُدِئَتْ بِالْفِعْلِ قُلْ فِعْلِيَّةٌ
إِنْ قِيلَ: ذَا أَبَوُهُ شَأْنُهُ النَّدَا	فَكُلُّهَا غَيْرُ الْأَخِيرِ مُبْتَدَا
بَلْ خَبَرٌ عَنْ ثَالِثٍ كَمَا هُمَا	عَنْ وَسْطٍ وَالْكُلِّ عَمَّا قُدِّمَا
فَجُمْلَةٌ الْأَوَّلِ سَمَّ كُبْرَى	وَجُمْلَةٌ الثَّالِثِ سَمَّ صُغْرَى
وَذَاتُ حَسْوٍ بِاعْتِبَارِ مَا وَلِي	كُبْرَى وَصُغْرَى بِاعْتِبَارِ الْأَوَّلِ

المسألة الثانية: في الجمل التي لها محل من الإعراب

مَوْضِعُهَا خَبَرٌ مُبْتَدَا وَإِنْ	رَفَعَ وَفِي كَانَ وَكَادَ النَّصْبُ عَنْ
وَالْحَالِ وَالْمَفْعُولِ أَرْبَعُ جُمَلٍ	مِمَّا حَكَّوْا أَوْ عَلَّقُوا عَنْهَا الْعَمَلُ
أَوْ كَانَ آخِرَ مَقَاعِلٍ أَرَى	أَوْ ظَنَّ أَوْ تَضَفَّ إِلَى الْوَقْتِ اجْرُرَا
وَكُلَّمَا مِنْ بَعْدِ إِذْ حَيْثُ إِذَا	لَمَّا الزَّمَانِي بَيْنَمَا بَيْنَ كَذَا
جَوَابَ شَرْطٍ جَائِزٍ فَاجْزِمِ إِذَا	بِالْقَاءِ كَانَتْ قُرِنَتْ أَوْ بِإِذَا
وَاحْكُمْ بِهِ لِلْفِعْلِ لَا لِلْجُمْلَةِ	فِي نَحْوِ: إِنْ زُرْتُكَ زُرْتُ وَصَلَّةٌ
كَذَلِكَ الشَّرْطُ إِذَا آتَى جَزِمَ	فِي عَطْفِهِ عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ تَتِمَّ
جُمْلَتُهُ إِنْ أَعْمِلْتَ فِي مِثْلِ: إِنْ	قَامَ وَيَقْعُدُ ذَا الْفَتَى سَرَّ الْحَزْنَ

وفي أقوم بعد إن قمت اختلف قيل دليله وقيل ألفا خذف
وهي على حسب ما قد تبعت من مفرد أو جملة تقدمت
من ظنني أعلمته فضلي ظهر إذ صغت نظماً استنار وزهر
فالله يعلم أكنت كدت أقول أنوي الخير إني سدت

المسألة الثالثة: في الجمل التي لا محل لها من الإعراب

في الابتداء سمها استنافية وبعد حتى وهي الابتدائية
وقول من جر بها لا يجري إذ لا تعلق حروف الجر
عن عمل وبعدها مكسورة إن أتت وفتحها مجزورة
وصلة اسم أو لحرف والتي بين شيتين لبيان عنت
والاعتراض جائز بأكثر من جملة والفارسي حطرا
وذات تفسير أي المعدة لكشف ما تليه غير عمدة
أي غير مخبر بها عن مضمير في جواب قسم كذا منع
إذ جملة القسم مع ما بعده خبر زيد لا الجواب وحده
والشرط لم يجزم كلولا لو إذا أو جازم خال من ألفا أو إذا
أو إن أتت تتبع فاقد المحل والواو لا للحال بل للعطف حل
ألئت أي أقسمت والقسم بر لو تاب من عصي لعز وانتصر

المسألة الرابعة: في الجملة الخبرية التي لم يطلبها العامل لزوماً

إن وليت نكرة فهي صفة وحال إن جاءتك بعد المعرفة

إِنْ كَانَتْ فِي ذَلِكَ مُحَضَّنَيْنِ أَوْ لَا..فمَحْتَمَلَةٌ الْوَجْهَيْنِ
وَجَمْعُ الْيَازَجِيِّ فِي مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ الْجَمْلُ الَّتِي لَهَا مُحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ فِي
أَبْيَاتٍ ثَلَاثَةٍ:

وَتَأْخُذُ الْمُحَلَّ وَهِيَ تُخْبِرُ أَوْ وَهِيَ مَفْعُولٌ بِهِ إِذْ تُذَكِّرُ
أَوْ وَهِيَ حَالٌ أَوْ لَهَا الْمُضَافُ ضَمٌّ أَوْ قَدْ أَجَابَتْ بَعْدَ رِبْطٍ مَا جَزَمَ
أَوْ مَفْرَدًا قَدْ تَبَعَتْ، وَالتَّابِعُ لَجُمْلَةٍ فِي الطَّرْفَيْنِ سَابِعَةٌ
كَمَا جَمَعَ الْجَمْلُ الَّتِي لَا مُحَلَّ لَهَا فِي بَيْنَتَيْنِ، هُمَا:

وَلَا مُحَلَّ إِذْ بَدَتْ أَوْ وَصَلَتْ أَوْ فَسَّرَتْ أَوْ لَاعْتَرَضَ فَصَلَّتْ
أَوْ كَانَتْ الْجَوَابَ فِي الْيَمِينِ أَوْ فِي بَابِ إِنْ لَمْ تَرْتَبِطْ أَوْ بَابِ لَوْ (٧)

*

*

*

الحواشي:

- ١ — انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ٢/٢٠، عمدة القاري ١/٢٥٢.
- ٢ — هذا النص من كتاب: مبرز القواعد الإعرابية من القصيدة المجرادية للجزولي، تح. د. فخر الدين قباوة، ص ١٣٩ و ١٨١.
- ٣ — للمعربين توجيهان في إعراب: آتيك، أحدهما: أنه فعل مضارع والجملة خبر أنا، والثاني: أنه اسم فاعل وهو خبر مفرد.
- ٤ — المراد قوله تعالى: (هل هذا إلا بشرٌ مثلكم)، بعد قوله: (وأسروا النجوى الذين ظلموا) [سورة الأنبياء: ٣].
- ٥ — انظر مبرز القواعد الإعرابية من القصيدة المجرادية للرسموكي للجزولي، تح. د. فخر الدين قباوة. دار الأوزاعي، ط ١، ١٩٨٨م. شرح اللامية المجرادية للزياتي ص ٦٦ — ٦٧.
- ٦ — نظر القبس النحوي في شرح نظم الزواوي ١٥ و ٢١ و ٣٣ و ٤١.
- ٧ — مسالك التراث. الأستاذ ياسين طربوش ٢/٤٥، ٣٠٩.

البحث التاسع

الجملة

بين

علمي النحو والمعاني

- تمهيد.
- نظرة علم المعاني إلى مدلول الجملة.
- الاسم والفعل في الإثبات والتجدد.
- تقسيم معاني الكلام إلى الخبر والإنشاء.
- أقسام الكلام عند الجاحظ.
- مواقع الجمل الخبرية والإنشائية.
- التعليل البلاغي لمواقع الخبر موقع الإنشاء.
- التعليل النحوي.
- الجملة الإنشائية خبراً لـ(إن).
- توجيه آخر للجملة في تركيب الكلام.
- مقامات الكلام.
- اللغة الانفعالية.
- لكل كلمة مع صاحبيتها مقام.
- أثر علم المعاني في بلاغة الكلام.

تمهيد:

بَعْدَ أَنْ اسْتَقَرَّتْ تَسْمِيَةُ النَحْوِيِّينَ لِأَجْزَاءِ الْكَلَامِ وَتَرْكِيبِ الْجُمْلِ، وَبَعْدَ أَنْ بَيَّنُّوا مَعْظَمَ التَّقْسِيمَاتِ الْأَسَاسِيَةِ لِلْجُمْلِ التَّفْتَوَا إِلَى بَيَانِ مَدْلُولِ كُلِّ جُمْلَةٍ؛ مَا مَدْلُولُ الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ وَمَا أَسْرَارُهَا؟ وَمَا مَدْلُولُ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ وَمَا أَسْرَارُهَا؟ وَغَنُّوا بِبَيَانِ الرُّوَاطِ بَيْنَ الْجُمْلِ فِي مَجَالِ الْعَطْفِ، وَنَظَرُوا إِلَى الْكَلَامِ بَيْنَ الْإِخْبَارِ وَالْإِنْشَاءِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَكُلُّ ذَلِكَ مِمَّا يُغْنِي دِرَاسَتَنَا لِلْجُمْلِ وَتَقْدِيمَهَا بِأَسْلُوبٍ وَاضِحٍ مُشْرِقٍ، يُوَجِّهُهُ عُلَمَاءُ الْمَعَانِي خَاصَّةً، فَيَبْرِزُ تَكَامُلَ عُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ، وَيُضِيءُ دَلَالَاتٍ مُتَّوَعَةً لِكُلِّ تَرْكِيبٍ لُغَوِيٍّ وَبِلَاغِيٍّ.

نظرة علم المعاني إلى مدلول الجملة:

الاسم والفعل في الإثبات والتجدد:

وَضَعَ الْإِسْمَ عَلَى أَنْ يَثْبُتَ بِهِ الْمَعْنَى لِلشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْتَضِيَ تَجَدُّدَهُ شَيْئاً بَعْدَ شَيْءٍ، وَأَمَّا الْفِعْلُ فَمَوْضُوعُهُ عَلَى أَنَّهُ يَقْتَضِي تَجَدُّدَ الْمَعْنَى الْمُنْتَبِتِ بِهِ شَيْئاً بَعْدَ شَيْءٍ، إِذَا كَانَ الْحَدِيثُ عَنْ شَيْءٍ يَزِيدُ وَيَنْمُو، كَالشَّجَرِ وَالنَّبَاتِ وَالصَّبِيِّ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

هَذَا وَإِنْ بَيْنَ التَّرَاكِيِبِ الْفِعْلِيَّةِ وَالتَّرَاكِيِبِ الْإِسْمِيَّةِ فَرْقاً فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ، لَا يَصْلَحُ أَحَدُهُمَا فِي مَوْضِعِ صَاحِبِهِ، بَلِ الْمَعْنَى مَعَ أَحَدِهِمَا غَيْرُهُ مَعَ الْآخَرِ، كَمَا هُوَ الْعِبْرَةُ فِي حَمْلِ الْخَفِيِّ عَلَى الْجَلِيِّ، فَكَمَا وَجَدْتَ الْإِسْمَ يَقَعُ حَيْثُ لَا يَصْلَحُ الْفِعْلُ مَكَانَهُ، كَذَلِكَ تَجِدُ الْفِعْلَ يَقَعُ حَيْثُ لَا يَصْلَحُ الْإِسْمُ مَكَانَهُ، وَلَا يُؤْدِي مَا كَانَ يُؤْدِيهِ، فَمَنْ الْبَيِّنُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ طَرِيفِ بْنِ تَمِيمٍ الْعَنْبَرِيِّ:

أَوْ كَلِمَا وَرَدَتْ عَكَظَ قَبِيلَةٍ بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ

مَعْلُومٌ أَنَّهُ لَوْ قِيلَ: بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ مُتَوَسِّمًا لَنَبَأَ عَنْهُ الطَّبْعُ، وَأَنْكَرَتْهُ

النفس، ذلك أن المعنى: على تَوَسُّمٍ وتَأْمَلٍ ونظر يتجدد من العريف هناك حالاً
فَحَالاً، وتصفح منه للوجوه واحداً بعد واحد، ولو قيل: متوسماً لم يفد ذلك حق
الإفادة. (١)

والجملة الفعلية موضوعة لإفادة التجدد والحدوث، في زمن معين مع
الاختصار، نحو:

أُشْرِقَتِ الشَّمْسُ وَقَدْ وَلَّى الظَّلامُ هَارِباً

فلا يستفاد من ذلك إلا ثبوت الإشراق للشمس، وذهاب الظلام في الزمان
الماضي.

وقد تفيد الجملة الفعلية الاستمرار التجديدي شيئاً فشيئاً بحسب المقام،
وبمعونة القرائن، بشرط أن يكون الفعل مضارعاً، نحو قول المتنبي:

تَدْبِرُ شَرْقَ الْأَرْضِ وَالْغَرْبِ كَفُهُ وَلَيْسَ لَهَا يَوْمًا عَنِ الْمَجْدِ شَاغِلُ

فقرينة المدح تدلّ على أن تدبير الممالك تَبَيَّنَتْ، وشأنه المستمر الذي لا
يحيد عنه، ويتجدد أنا فأنا.

والجملة الاسمية تفيد بأصل وضعها ثبوت شيء لشيء ليس غير، من دون
نظر إلى تجدد ولا استمرار، نحو: (الأرض متحركة) فلا يستفاد منها سوى
ثبوت الحركة للأرض بدون نظر إلى تجدد ذلك ولا حدوثه.

وقد تخرج الجملة الاسمية عن هذا الأصل، وتفيد الدوام والاستمرار بحسب
القرائن إذا لم يكن في خبرها فعل مضارع؛ وذلك بأن يكون الحديث في مقام
المدح، كقوله تعالى: (وإنك لعلی خلق عظیم) [القلم: ٤]، فسياق الكلام في
معرض المدح دال على إرادة الاستمرار مع الثبوت.

قال البلاغيون: إنَّ الجملة الاسمية لا تفيد الثبوت بأصل وضعها، ولا
الاستمرار بالقرائن، إلا إذا كان خبرها مفرداً، نحو: (الله وليُّ الذين آمنوا) [البقرة:

[٢٥٧]، أو كان خبرها جملةً اسمية نحو: (وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الطَّاغُوتُ) [البقرة: ٢٥٧]، أمّا إذا كان خبرها فعلاً فإنها تكون كالجمله الفعلية في إفادة التجدد والحدوث في زمن مخصوص، نحو: «الوطن يسعد بأبنائه» وكقول الآخر: نروح ونغزو لحاجاتنا وحاجة من عاش لا تنقضي

ولا يحسنُ وضع إحداهما موضع الأخرى؛ فمن ذلك قوله تعالى: (وكلبهم باسطٌ ذراعيه) [الكهف: ١٨] ولو قيل: يبسط لم يفد الغرض؛ لأنه يؤذن بمزاولة الكلب البسط، وأنه يتجدد له شيئاً بعد شيء، ف (باسط) أشعر بثبوت الصفة.

ومن ذلك قوله تعالى: (هل من خالق غير الله يرزقكم) [فاطر: ٣]

لو قيل: (رازقكم) لفات ما أفاده الفعل من تجدد الرزق شيئاً بعد شيء، ولهذا جاءت الحال في صورة المضارع، مع أن العامل الذي يفيد ماضٍ نحو: (وجاؤوا أباهم عشاءً يبيكون) [يوسف: ١٦] إذ المراد أن يفيد صورة ما هم عليه وقت المجيء، وأنهم آخضون في البكاء يجددونه شيئاً بعد شيء، وهو المسمى حكاية الحال الماضية، وهذا هو سر الإعراض عن اسم الفاعل والمفعول.

ولهذا أيضاً جاء تعبير البيان القرآني بـ: (الذين ينفقون) [البقرة: ٢٦٢]، ولم يقل: المنفقون، كما قيل: المؤمنون والمنقون؛ لأنَّ النفقة أمرٌ فعلي، شأنه الانقطاع والتجدد، بخلاف الإيمان، فإن له حقيقة تقوم بالقلب يدوم مقتضاها، وكذلك التقوى والإسلام والصبر والشكر والهدى والعمى والضلالة والبصر، كلها مسميات حقيقة أو مجازية تستمر وأثار تتجدد وتنقطع، فجاءت بالاستعمالين، قال تعالى في سورة الأنعام: (يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي) [الأنعام: ٩٥]، قال الإمام فخر الدين: لما كان الاعتناء بشأن إخراج الحي من الميت أشد أتى فيه المضارع؛ ليدل على التجدد، كما في قوله: (الله يستهزي بهم) [البقرة: ١٥].

ومن أسرار الفعل المضارع في قوله تعالى: (إنَّ الله فالق الحبِّ والنوى يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي ذلكم الله فأتى توفكون)

وقوله: (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَيُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَكَذَلِكَ تَخْرُجُونَ) [الروم: ١٩].

وقوله: (أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ) [يونس: ٣١].

إنَّ عطفَ أحدِ القسمين على الآخر كثيراً (يُخْرِجُ الْحَيَّ.. وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ) دليلٌ على أنهما توأمان مقترنان، وكان الأصل في سورة الأنعام ورود المضارع بصيغة اسم الفاعل أسوةً أمثاله من الصفات المذكورة في هذه الآية من قوله: (فَالِقَ الْهَبِّ) [الأنعام: ٩٥]، (فَالِقَ الْإِصْبَاحِ) [الأنعام: ٩٦]، (وَجَاعَلَ اللَّيْلَ)، و(مُخْرِجَ الْحَيِّ مِنَ الْمَيِّتِ) [الأنعام: ٩٥]؛ إلا أنه عدل عن اسم الفاعل إلى الفعل المضارع في هذا الوصف — وحده — وهو قوله: «يُخْرِجُ الْحَيَّ»؛ إرادةً لتصوير إخراج الحي من الميت واستحضاره في ذهن السامع، وهذا التصوير والاستحضار إنما يتمكن في أدائهما للفعل المضارع دون اسم الفاعل والماضي، وأبرز شواهد عند البلاغيين قوله تعالى: (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً) [الحج: ٦٣]، فعدل عن الماضي المطابق لقوله (أَنْزَلَ) لهذا المعنى، ومنه ما في قول الشاعر مفتخراً:

وَإِنِّي قَدْ لَقِيتُ الْغُولَ تَسْعَى بِسَهْبٍ كَالصَّحِيفَةِ صَحْصَحَانَ
فَأَخَذَهَا فَأَضْرِبُهَا فَخَرَّتْ صَرِيحاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْجِرَانِ

فعدل إلى المضارع (فَأَضْرِبُهَا)؛ إرادةً لتصوير شجاعته، واستحضاره لذهن السامع.

ومنه قوله تعالى: (إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعُشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ، وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً) [ص: ١٨ — ١٩] فعَدَلَ عن: مسبحات، وإن كان مطابقاً لمحشورة بهذا السبب ثم هذا المقصد إنما يجيء فيما تكون العناية به أقوى، ولاشكَّ أنَّ إخراج

الحي من الميت أشهرُ في القدرة من عكسه، وهو أيضاً أول الحالين، والنظر أول ما يبدأ فيه، ثم القسم الآخر، وهو إخراج الميت من الحي ناشئ عنه، فكان الأول جديراً بالتصدير والتأكيد في النفس ولذلك هو مقدم أبداً على القسم الآخر في الذكر، على حسب ترتيبهما في الواقع.

وقال تعالى حكايةً عن سيدنا إبراهيم: (الذي خلقتني فهو يهدين، والذي هو يطعمني ويسقين، وإذا مرضت فهو يشفين) [الشعراء: ٧٨ - ٨٠].

أتى النظم البياني القرآني بالماضي في الخلق؛ لأنه مفروغ منه، وبالمضارع في الهداية والإطعام والإسقاء والشفاء؛ لأنها متكررة متجددة، تقع مرةً بعد مرة.

وتظهر جلياً فوائد الجملة الاسمية في قوله تعالى:

(يا أيها الناس اتقوا ربكم واخشوا يوماً لا يجزي والدٌ عن ولده، ولا مولودٌ هو جازٍ عن والده شيئاً) [لقمان: ١٣].

جاءت الجملة الاسمية: (هو جازٍ) على طريق من التوكيد، لم ترد بصيغة (ولا يجزي مولود..)؛ لأن الجملة الاسمية أكد من الجملة الفعلية، وقد انضم إلى ذلك قوله (هو) وقوله (مولود) والسبب في ذلك: أنَّ الخطاب للمؤمنين، وعليّتهم قَبْضَ آبائهم على الكفر فأريد حسمُ أطماعهم أن ينفعوا آباءهم بالشفاعة في الآخرة.

ومعنى التوكيد في لفظ المولود أنَّ الواحد منهم لو شفع للأب الأدنى الذي ولد منه لم تقبل شفاعته، فضلاً أن يشفع لأجداده، إذ الولد يقع على الولد وولد الولد، بخلاف المولود فإنه لمن ولد منك.

وفي قوله تعالى: (ذلك يومٌ مجموعٌ له الناسُ) [هود: ١٠٣].

الحكمة في اختيار كلمة (مجموع) وإيثارها على (يجمَع): أنَّ اسم المفعول

فيه دلالة على ثبات معنى الجمع لليوم، وأنه يوم لا بد من أن يكون ميعاداً مضروباً لجمع الناس له، وأنه الموصوف بذلك صفة لازمة، وهو أثبت أيضاً لإسناد الجمع إلى الناس، وأنهم لا ينفكون منه.

ولهذا السرّ ورد قوله تعالى: (إنا سخرنا الجبال معه يُسَبِّحُنَ بالعشي والإشراق، والطيرَ محشورة) [ص: ١٨ - ١٩] فاستعمل الفعل حيث يليق به، واسم المفعول حيث يحسن استعماله أيضاً، ونظيره قول المتهدد: (إنك لمنهوب مالك محروب قومك)، فيه من تمكن الوصف وثباته ما ليس في الفعل.

قال الزمخشري: وإن شئت فوازن بينه وبين قوله: (يوم يجمعكم ليوم الجمع) [التغابن: ٩] تعثر على صحة هذه الحكمة، ومعنى يجمعون له: يجمعون لما فيه من الحساب والثواب والعقاب.

وفي قوله تعالى: (سواء عليكم أَدْعَوْهُمْ أم أنتم صامتون) [الأعراف: ١٩٣].

ذكر الإمام الزمخشري الحكمة من وضع الجملة الاسمية (أنتم صامتون) موضع الفعلية: صَمْتُمْ، فقال: إنهم كانوا إذا حَزَبَهُمْ أمر دعوا الله دون أصنامهم، كقوله تعالى: (وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُمْ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ) [الروم: ٣٣] فكانت حالهم المستمرة أن يكونوا صامتين عن دعوتهم، فقل: إذ دعوتهم لم تفترق الحال بين إحداثكم دعاءهم وبين ما أنتم عليه من عادة صمتكم عن دعائهم.

ومنه: (الله يستهزئ بهم) [البقرة: ١٥] لم ترد الصيغة: الله مستهزئ بهم مقابلة لقوله: (إنما نحن مستهزئون) [البقرة: ١٤]؛ لأن (يستهزئ) يفيد حدوث الاستهزاء وتجده وقتاً بعد وقت، وهكذا كانت نكايات الله في الكفار وبلاياه النازلة بهم، نحو: (أولاً يرون أنهم يُفْتَنُونَ في كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أو مَرَّتَيْنِ) [التوبة: ١٢٦] وما كانوا يخلون في أكثر أوقاتهم من تهتك أستاذ، وتكشف أسرار، ونزول في شأنهم واستشعار حذر من أن ينزل فيهم: (يحذر المنافقون أن تُنزلَ عليهم

سورة تنبئهم بما في قلوبهم، قل استهزؤوا إن الله مخرج ما تحذرون) [التوبة: ٦٤].

قال الجرجاني: إفادة المضارع الحدث؛ لكونه فعلاً، وكونه وقتاً بعد وقت، لأنّ المضارع لما كان دالاً على الزمان المستقبل الذي ينقلب حالاً شيئاً بعد شيء على الاستمرار، ناسب أن يقصد به إذا وقع موقع غيره أن معنى مصدره المقارن لذلك الزمان يحدث على منواله مستمراً استمراراً تجديداً لا ثبوتياً كما في الجملة الاسمية.^(٢)

وفي الحديث النبوي الشريف: «أحبُّ البيوت إلى الله بيتٌ فيه يتيمٌ يُكْرَمُ»^(٣) جاء اختيار كلمة (يكرم) بصيغة المضارع؛ لإشعارها بالتجدد الاستمراري، أي: إشعارها السامع بأن اليتيم من شأنه أن يكرم مرةً بعد أخرى على الاستمرار، وفي كل الظروف والمناسبات..

تقسيم معاني الكلام إلى الخبر والإنشاء:

كما انقسمت الكلمة إلى ثلاثة أنواع: اسم وفعل وحرف، انقسم الكلام إلى ثلاثة أنواع: خبر وطلب وإنشاء.

وضابط ذلك أنه إما أن يحتمل التصديق والتكذيب، أو لا، فإن احتملها فهو الخبر، نحو: قام زيد، وما قام زيد، وإن لم يحتملها فإما أن يتأخر وجود معناه عن وجود لفظه أو يقتربا، فإن تأخر عنه فهو الطلب، نحو: اضرب ولا تضرب، وهل جاءك زيد، وإن اقتربا فهو الإنشاء، كقولك لعبدك: أنت حرٌّ. وقولك لمن أوجب النكاح: قبلتُ هذا النكاح.

قال الإمام ابن السيّد البطّائوسي:

لم يختلف أحدٌ من المتقدمين والمتأخرين في أصول الكلام أنها ثلاثة: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، ويسمى الفعل كلمة، ويسمى الحرف أداةً ورابطاً.

فأما معاني الكلام الذي يتركب من هذه الأصول فإنّ المتقدمين والمتأخرين

قد اختلفوا في أقسامها؛ كم هي؟ فزعم قوم أنها لا تكاد تتحصر، ولم يتعرضوا لحصرها، وهو رأي أكثر النحويين البصريين... وزعم قوم أن الكلام كله قسمان: خبر، وغير خبر، وهذا صحيح؛ ولكن يحتاج كل واحد من هذين القسمين إلى تقسيم آخر. وزعم آخرون أنها عشرة:

نداء، ومسألة، وأمر، ونهي، وتشفع، وتعجب، وقسم، وشرط، وشك، واستفهام.

وزعم آخرون أنها تسعة فأسقطوا الاستفهام؛ لأنهم رأوه داخلاً في المسألة، وزعم قوم أنها ثمانية، وأسقطوا التشفع؛ لأنهم رأوه داخلاً في المسألة كدخول الاستفهام، وزعم قوم أنها سبعة، وأسقطوا الشك؛ لأنه من قسم الإخبار، وزعم آخرون أنها ستة فأسقطوا الشرط؛ لأنهم رأوه من قسم الإخبار، وكان أبو الحسن الأخفش يرى أنه ستة، وهي عنده: الخبر والاستخبار والأمر والنهي والنداء والتمني.

وقال قوم: هي خمسة: قول جازم وهو خبر وأمر وتضرع وطلب ونداء.

وقال جماعة من النحويين: الكلام أربعة؛ خبر واستخبار وطلب ونداء، فجعلوا الأمر والنهي داخليين تحت الطلب، والتمني داخلاً تحت الخبر.

وقال آخرون: أقسام الكلام أربعة؛ أمر واستخبار وخبر ورغبة.

وقال قوم: هي ثلاثة: أمر واستخبار وخبر، وجعلوا الرغبة داخلة في الأمر. (٤)

أقسام الكلام عند الجاحظ:

لعل من أوائل من ذكر تقسيم الكلام الجاحظ، وقد استدل على أن الكلام ثلاثة أقسام بقوله تعالى: (أفترى على الله كذباً أم به جنةً) [سبأ: ٨].

فالتقسيم: صدق، كذب، لا صدق ولا كذب.

ووجه الاستدلال منه على القسم الثالث أن قوله: «أم به جنة» لا جائز أن يكون كذباً؛ لأنه قسم الكذب، وقسيم الشيء غيره، ولا جائز أن يكون صدقاً؛ لأنهم لم يعتقدوه، فثبت قسم ثالث.^(٥)

مواقع الجمل الخبرية والإنشائية:

اشتراط النحاة في بعض الجمل الخبرية، وفي بعضها الإنشائية؛ فالأول: كثير، كجملة الصلة والصفة والحال والجملة الواقعة خبراً لـ (كان)، أو خبراً لـ (إن) أو لضمير الشأن، قيل: أو خبراً للمبتدأ أو جواباً للقسم غير الاستعطافي.

ومن الثاني: جواب القسم الاستعطافي كقوله:

بِرَبِّكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ لَيْلَى قُبَيْلَ الْعَصْرِ أَوْ قَبْلَتْ فَاهَا

وما وَرَدَ من هذه الجمل الطلبية، ووهم فيه بعض المعربين فجعله حالاً أو صفة مثلاً، له توجيه دقيق عند أرباب المعاني، ومثال ذلك قول الشاعر:

اطْلُبْ وَلَا تَضْجِرْ مِنْ مَطْلَبِ فَاةِ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجِرَا
أَمَا تَرَى الْحَبْلَ يَتَكَرَّرُ فِي الصَّخْرَةِ الصَّمَاءُ قَدْ أَثَرَا

فالجملة الحالية شرطها الأول أن تكون خبرية، وغلط من قال إن جملة (ولا تضجر) الحالية، و(لا): ناهية، وهذا مخالف لما وقع عليه الإجماع من النحاة من أنه يشترط في جملة الحال أن تكون خبرية، ولا يجوز أن تكون طلبية أصلاً، والصواب المطابق لهذا الإجماع أن يجعل الواو عاطفة نحو قوله تعالى: (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً) [النساء: ٣٦]. والفعل (تضجر) مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، المحذوفة، في محل جزم، أو الواو واو المعية و(لا) بعدها نافية، والمضارع منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية..^(٦)

قال الفارسي: والعرب يوقعون الجمل المركبة تركيب الدعاء والأمر والنهي والاستفهام التي لا يصلح أن يقال فيها صدق ولا كذب موقع الجمل

الخبرية، التي يجوز فيها الصدق والكذب كنحو ما أنشد:
ولو أصابت لقات وهي صادقة إن الرياضة لا تنصّبك للنسب

فأوقع النهي موقع الخبر، خبر إن. وقال آخر:
ألا يا أمّ فارغ لا تلومي على شيء رفعت به سماعي
وكوني بالمكارم نكريني وتلي دلّ ماجدة صنّاع
الشاهد الجملة الأمرية (نكريني) جاءت خبراً لـ (كان).^(٧)

وقال الرّاجز: فإنما أنت أخ لا نعمة.

فأوقع الجملة التي هي (لا نعمة) ومعناها الدعاء موقع الصفة لأخ حملاً
على المعنى، كأنه قال: إنما أنت أخ ندعو له بأن لا يعدم..

هذا في مجال الشعر، وقد جاء في القرآن الكريم والكلام الفصيح، فمن ذلك
قول الله تعالى: (قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدّاً) [مريم: ٧٥].

جملة (فليمدد) دعاء عليه، بأن يمهله الله وينفس في مدة حياته وقد جاءت
خبراً.

التعليل البلاغي لمواقع الخبر موقع الإنشاء:

قال التفّازاني: قد يقع الخبر موقع الإنشاء لمقاصد عديدة، منها:

— التّفاؤل: ويأتي بصيغة الماضي على أنه من الأمور الحاصلة التي حقها
أن يُخبر عنها بأفعال ماضية، كقولك: وفّقك الله للتّقوى.

— إظهار الحرص في وقوعه: فالطالب لشيء إذا عظمت رغبته في هذا
الشيء كثر تصوّره إياه، فربما يخيل إليه حاصلاً فيورده بلفظ الماضي، كقولك:
رزقني الله لقاءك.

— الدعاء بصيغة الماضي من البليغ، نحو: رحمه الله وغفر له.

— الاحتراز عن صورة الأمر: كقول العبد للمولى: «ينظر المولى إليّ ساعة» دون أن يقول: انظر إليّ؛ لأنه في صورة الأمر، وإن كان دعاءً أو شفاعَةً في الحقيقة.

— حمل المخاطب على المطلوب بأن يكون المخاطب ممّن لا يجب أن يكذب الطالب، كقولك لصاحبك الذي لا يجب تكذيبك: «تأتيني غداً» مقام: انتني غداً، تحمله بالطف وجه على الإتيان؛ لأنه إن لم يأتك غداً صرت كاذباً من حيث الظاهر، لكون كلامك في صورة الخبر، فالخبر في هذه الصورة مجاز؛ لاستعمالها في غير ما وضع له..

— القصد إلى المبالغة في الطلب، حتى كأنّ المخاطب سارع في الامتثال..

— القصد إلى استعجال المُخاطَب في تحصيل المطلوب.

— التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه؛ لقوّة الأسباب المتأخّذة في وقوعه، ونحو ذلك من الاعتبارات التي مقصدها العام: أبلغ الكلام ما تعدّت وجوه إفادته^(٨).

التعليل النحوي:

نكر ابن هشام في قوله تعالى: (والمطلقاتُ يتربصْنَ بأنفسهنَّ ثلاثة قُرُوءٍ) [البقرة: ٢٢٨]. وقوله: (والوالداتُ يُرضعن أولادهنَّ حولين كاملين) [البقرة: ٢٣٣].
(يتربصن) و(يرضعن): فعلان مضارعان في موضع رفع، لخلوهما من الناصب والجازم، ولكنهما لمّا اتصلا بنون النسوة بنيا على السكون، وهذان الفعلان خبريان لفظاً طلبيان معنى، ومثلهما: (يرحمك الله) وفائدة العدول بهما عن صيغة الأمر؛ التوكيد، والإشعار بأنهما جديران بأن يُتلقّا بالمسارعة، فكانهن امتثلن، فهما مخبر عنهما بموجودين.^(٩)

وفي قول الشاعر:

فَدَتْ نَفْسِي وَمَا مَلَكَتْ يَمِينِي فَوَارِسُ صَدَقَتْ فِيهِمْ ظُنُونِي
جاء قوله (فدت نفسي) لفظه الخبر، والمعنى: معنى الدعاء.

ويبرز معنى الدعاء جلياً في قوله تعالى عن المنافقين: (ثم انصرفوا صرف
الله قلوبهم) [التوبة: ١٢٧] فصيغة (صرف الله قلوبهم) صيغة الفعل الماضي
والمراد الدعاء.

ومن ورود الطلب بلفظ الماضي والمعنى الأمر قول العرب: اتقى الله امرؤ
فَعَلَ خيراً يُتَبَّ عليه، والمعنى: ليتق وليفعل، ولكونه بمعنى الأمر جيء بعده
بجواب مجزوم، كما يُجاء بعد الأمر الصريح^(١٠).

الجملة الإنشائية خبر لـ (إن):

وردت الجملة الإنشائية خبراً لإن وأخواتها، في الشواهد التالية:

١ — قوله تعالى: (إِهم ساء ما كانوا يعملون) [المنافقون: ٢]، جملة (ساء)
الخبر.

٢ — قوله سبحانه: (إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا يَعْظُمُ بِهِ) [النساء: ٥٨]، جملة (نعماً) هي
الخبر.

٣ — قول الشاعر:

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدَهُمْ لَا تَحْسَبُوا لِيْلَهُمْ عَنْ لِيْلِكُمْ نَامَا

الجملة الطلبية (لا تحسبوا) هي الخبر.

ولا داعي لتكلف قول محذوف يقع خبراً لإن، وتقع هذه الجملة الإنشائية
معمولة له، فيكون الكلام من باب حذف العامل وإبقاء المعمول، والتقدير: إن
الذين قتلتم أَمْسَ سيدهم مقولٌ فيهم لا تحسبوا.. وهذا تكلف والتزام ما لا لزوم
له.

وقد انفردت (أن) المفتوحة المخففة بجواز وقوع خبرها جملة إنشائية وهو

مقيس فيما إذا خفت، نحو قوله تعالى: (وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ) [الأعراف: ١٨٥]. وقوله جَلَّ شأنه: (والخامسةُ أَنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا) [النور: ٩].

كما ترد الجملة الاعتراضية محققةً هذا المعنى كقول الشاعر:
إِنَّ الثَّمانينَ — وَبَلَغَتْها — قَدْ أَحوجتَ سَمعي إلى تَرْجمانَ

وقال شارح الأجرومية:

يبدأ المصنفون كتبهم بـ بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد:

فجملة (الحمد لله) خبرية لفظاً، إنشائية معنى، إذ المراد بها إيجاد الحمد، أي: الثناء على الله تعالى بأنه مالك لجميع الحمد من جميع الخلق المتضمن ذلك الثناء عليه بأنه المتصف بكل كمال، والمنزّه عن كل نقص، وكذلك جملة: (الصلاة والسلام) وجملة البسملة، فإنها خبرية لفظاً، إنشائية معنى؛ لأنّ القصد الثناء على الله بمضمونها من أنه لا يبتدأ إلا باسم الله الرحمن الرحيم^(١١).

وكثير من أساليب العربية يجري وفقّ الحمل على المعنى، مثال ذلك أنهم يقولون في معنى التعظيم والتعجب: أيُّ رجلٍ أنت! المعنى: ما أكملك، فصورته صورة الاستفهام ومعناه التعجب، ولذلك لايجاب مثل هذا الاستفهام، فقد غيروه عن الاستفهام إلى غيره.

قال أبو حيان الأندلسي: وكثير من لسان العرب أن يكون الكلام لفظاً مخالفاً لمعناه، ألا ترى مجيء الأمر بصورة الخبر، ومجيء الخبر بصورة الأمر.

توجيه آخر للجملة في تركيب الكلام:

قال الراغب الأصبهاني في (مفردات القرآن):

«جملة الكلام المركب ثلاثة أضرب، ضرب لاختصار الكلام، نحو قوله

تعالى: (وإن خفتُم أَلَّا تُقسطُوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم) سورة النساء: [٣]، وضرب لبسطه نحو قوله تعالى: (ليس كمثله شيء) [الشورى: ١١] لأنه لو قيل: ليس مثله شيء كان أظهر للسامع، وضرب لنظم الكلام نحو: (أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً قيماً) [الكهف: ١ - ٢] تقديره: أنزل على عبده الكتاب قيماً ولم يجعل له عوجاً^(١٢)».

مقامات الكلام:

إن مقامات الكلام متفاوتة، فإن مقام الإيجاز يباين مقام الإطناب و المساواة، وخطابُ النكي يباين خطابَ الغبي، فكما يجب على البليغ في موارد التفصيل والإشباع أن يفصل ويشبع، فكذلك الواجب عليه في خطاب الإجمال والإيجاز أن يجمع ويوجز، أنشد الجاحظ:

يرمون بالخطب الطوال وتارة وحي الملاحظ خيفة الرقباء^(١٣)

اللغة الانفعالية:

للغة الانفعالية تأثيرٌ في اللغة النحوية، فالانفعالية لا تتفك تكسو عبارة الفكر المنطقية وتلوئنها، إذ لا يكرر المرء مطلقاً جملة واحدة بعينها مرتين، ولا يستعمل كلمة بعينها مرتين بنفس القيمة؛ لأنه لا يوجد مطلقاً واقعتان لغويتان تتماثلان تماثلاً تاماً، ويرجع السبب في ذلك إلى ظروف دائبة على التعديل من أحوال انفعاليته^(١٤).

لكل كلمة مع صاحبته مقام:

يذكر علماء المعاني أن أصل الكلام البليغ وارتفاع شأنه في الحسن والقبول يتم بمطابقته لنظم الكلام، فلكل كلمة مع صاحبته مقام ليس لها ما يشارك تلك المصاحبة في أصل المعنى، مثلاً: الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط، له مع كل من أدوات الشرط مقام ليس له مع الآخر، ولكل من أدوات الشرط مثلاً مع الماضي مقام ليس له مع المضارع، وكذلك كلمات الاستفهام والمسند إليه كزيد

مثلاً له مع المسند المفرد اسماً أو فعلاً، ماضياً أو مضارعاً مقام، ومع الجملة الاسمية أو الفعلية أو الشرطية أو الظرفية مقام آخر، إذ المراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية أو ما هو في حكمها وأيضاً له مع المسند السببي مقام ومع الفعل مقام آخر، إلى غير ذلك.

هكذا ينبغي أن يتصور هذا المقام، فجميع ما ينكر من التقديم والتأخير والإطلاق والتقيد وغير ذلك اعتبارات مناسبة.^(١٥)

والذي يُعنى بدراسة هذه المباحث خاصة هم علماء الدلالة الذين ينطلقون من توضيح معنى الكلمة الواحدة، ثم أسرار ارتباطها بالتركيب، ثم أسرار ارتباط التركيب بغيره من التراكيب والجمال؛ لتبدو الدراسة للنص دراسة متكاملة.

أثرُ علمِ المعاني في بلاغة الكلام:

نستطيع هنا بعد الدراسة السابقة أن نُلخّص لك مباحث علم المعاني في أمرين اثنين:

الأول: أنه يبيّن لك وجوب مطابقة الكلام لحال السامعين والمواطن التي يقال فيها، ويُرِيك أن القول لا يكون بليغاً كيفما كانت صورته حتى يلائم المقام الذي قيل فيه، ويناسب حال السامع الذي أُلقي عليه، وقديماً قال العرب: لكل مقام مقال.

فقد يؤكد الخبر أحياناً، وقد يُلقي بغير تأكيد، على حسب حال السامع من جهل بمضمون الخبر أو تردد أو إنكار. ومناهضة هذا الأصل بلا داع تُشوّز عما رُسم من قواعد البلاغة. انظر إلى قوله تعالى في شأن رُسل عيسى — عليه السلام — حين بعثهم إلى أهل أنطاكية:

(واضربْ لَهُمْ مثلاً أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ، إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا، فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ، فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ، قَالُوا مَا أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا،

وما أنزل الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ، قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ [يس: ١٣-١٦]

فَإِنَّ الرِّسْلَ حِينَ أَحْسُوا إِنكَارَهُمْ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى اكْتَفَوْا بِتَأْكِيدِ الْخَبَرِ «بِإِنَّ»، فَقَالُوا: «إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ»، فَلَمَّا تَزَايَدَ إِنكَارُهُمْ وَجُحُودُهُمْ قَالُوا: «رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ»، فَأَكْدُوا بِالْقَسَمِ وَإِنَّ وَاللَّامِ.

وَقَدْ تَخَفَى هَذِهِ الْحَقَائِقُ عَلَى غَيْرِ أَهْلِ اللُّغَةِ، رُوِيَ أَنَّ الْكِنْدِيَّ (١٦) رَكِبَ إِلَى أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدِ وَقَالَ لَهُ: إِنِّي لِأَجِدُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ حَشَوًّا. فَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: أَتَيْنَ وَجَدْتَ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: وَجَدْتُهُمْ يَقُولُونَ: «عَبْدَ اللَّهِ قَائِمٌ» ثُمَّ يَقُولُونَ: «إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ قَائِمٌ» ثُمَّ يَقُولُونَ: «إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ لِقَائِمٌ» فَالْأَلْفَاظُ مَكْرَرَةٌ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ؛ فَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: بَلِ الْمَعَانِي مُخْتَلِفَةٌ، فَالْأَوَّلُ: إِخْبَارٌ عَنْ قِيَامِهِ، وَالثَّانِي جَوَابٌ عَنْ سُؤَالٍ، وَالثَّلَاثُ: رَدٌّ عَلَى مَنْكَرٍ.

كَذَلِكَ يَجِبُ عِلْمُ الْمَعَانِي أَنَّ يَخَاطَبُ كُلُّ إِنْسَانٍ عَلَى قَدْرِ اسْتِعْدَادِهِ فِي الْفَهْمِ وَنَصِيْبِهِ مِنَ اللُّغَةِ وَالْأَدَبِ، فَلَا يُجِيزُ أَنْ يَخَاطَبَ الْعَامِيُّ بِمَا يَخَاطَبُ بِهِ الْأَدِيبُ الْمَلْمُ بِلُغَةِ الْعَرَبِ وَأَسْرَارِهَا.

قَالَ بَعْضُهُمْ لِبِشَارِ بْنِ بُرَيْدٍ: إِنَّكَ لَتَحْيِيءُ بِالشَّيْءِ الْهَجِينَ الْمُتَقَاوِتِ؛ قَالَ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: بَيْنَمَا نَتِيرُ النَّقْعَ وَتَخْلَعُ الْقُلُوبُ بِقَوْلِكَ:

إِذَا مَا غَضِبْنَا غَضِبَةً مُضْرِيَّةً هَتَكْنَا حِجَابَ الشَّمْسِ أَوْ تَقَطَّرُ الدِّمَا
إِذَا مَا أَعْرَنَّا سَيِّدًا مِنْ قَبِيلَةٍ نَرَا مِنْبَرٍ صَلَّى عَلَيْنَا وَسَلَّمَا
نَرَاكَ تَقُولُ:

رَبَابَةٌ	رَبَّةٌ	الْبَيْتِ	تَصُبُّ	الْخَلُّ	فِي	الزَّيْتِ
لَهَا	عَشْرُ	دَجَاجَاتٍ	وَدِيكَ	حَسَنُ	الصَّوْتِ	

فَقَالَ بِشَارٌ: لِكُلِّ وَجْهٍ وَمَوْضِعٍ؛ فَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ: جَدُّ؛ وَالثَّانِي قُلْتُهُ فِي رَبَابَةٍ

جاريته، وأنا لا أكل البيض من السوق. وربابة لها عشر دجاجات وديك فهي تجمع لي البيض. فهذا القول عندها أحسن من: «فَقَا نَبَك مِنْ ذَكَرَى حَبِيب وَمَنْزَلٍ» عندك!.

وكثيراً ما تجد الشاعر يسهل أحياناً ويلين حتى يُشبه شعره لغة الخطاب، ويخشن آونة ويصلب حتى كأنه يقذفك بالجلمد (الصخر)، كل ذلك على حسب موضوعه الذي يقول فيه والطبقة التي يُنشدها شعره. ومن خير الأمثلة لهذا الموضوع أبو نواس، فإنه في خمرياته غيره في مدائحه ووصفه.

واعتبر هذا الأصل بما كان من النبي صلى الله عليه وسلم، فإنه لما أراد أن يكتب إلى ملك فارس اختار أسهل الألفاظ، وأوضحها؛ فقال:

«من محمد رسول الله إلى كسرى عظيم فارس: سلامٌ على من اتبع الهدى وأمن بالله ورسوله، وأدعوك بدعاية الله، فإني أنا رسول الله إلى الخلق كافة لينذر من كان حياً ويحق القول على الكافرين، فأسلم تسلم، فإن أبيت فإثم المجوس عليك».

وحين أراد أن يكتب إلى أكيدر صاحب دومة الجندل فحَم الألفاظ، وأتى بالجزل النادر فقال:

«من محمد رسول الله لأكيدر حين أجاب إلى الإسلام وخلع الأنداد والأصنام، إن لنا الضاحية من البعل والبور والمعامى وأغفال الأرض والحلقة والسلاح، ولكم الضامنة من النخل والمعين^(١٧) من المعمور، لا تغدل سارحتكم ولا تعدُّ فارنتكم^(١٨) ولا يُخْطَرُ عليكم النبات، تقيمون الصلاة لوقتها وتؤدون الزكاة، عليكم بذلك عهد الله وميثاقه».

وتكون مطابقة الكلام لمقتضى الحال أيضاً فيما يتصرف فيه القائل من إيجاز وإطناب: فلإيجاز مواطنه، ولإطناب موقعه، كل ذلك على حسب حال السامع وعلى مقتضى مواطن القول؛ فالذكي الذي تكفيه اللمحة يحسن له

الإيجاز، والغبي أو المكابر يَجْمَل عند خطابه الإطناب والإسهاب.

وإذا تأملت القرآن الكريم رأيته إذا خاطب العرب والأعراب أوجز كل الإيجاز، وأخرج الكلام مخرج الإشارة والوحي، وإذا خاطب بني إسرائيل أو حكى عنهم أسهب وأطنب؛ فمما خاطب به أهل مكة قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ، وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ، ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ) [الحج: ٧٣].

وقلما تجد خطاباً لبني إسرائيل إلّا وهو مسهب مطول؛ لأن يهود المدينة كانوا يرون أنفسهم أهل علم وأهل كتاب، فتجاوزوا الحد في المكابرة والعناد، وقد يكون القرآن الكريم نزلهم منزلة قصار العقول فأطنب في الحديث إليهم، ويشهد لهذا الرأي ما حكاه عنهم وعن مقدار معرفتهم بما في أسفارهم.

وللإيجاز مواطن يحسن فيها، كالشكر والاعتذار والتعزية والعتاب إلى غير ذلك، وللإطناب مواضع؛ كالتهنئة والصلح بين فريقين والقصاص والخطابة في أمر من الأمور العامة، وللذوق السليم القول الفصل في هذه الشؤون.

أما الأمر الثاني الذي يبحث فيه علم المعاني: فهو دراسة ما يستفاد من الكلام ضمناً بمعونة القرائن؛ فإنه يريك أن الكلام يفيد بأصل وضعه معنى، ولكنه قد يؤدي إليك معنى جديداً يفهم من السياق وترشد إليه الحال التي قيل فيها، فيقول لك: إن الخبر قد يفيد التحسر، والأمر قد يفيد التعجيز، والنهي قد يفيد الدعاء، والاستفهام قد يفيد النفي، إلى غير ذلك.

ويقول لك: إن الخبر قد يلقي مؤكداً لخالي الذهن، وقد يلقي غير مؤكد للمنكر الجاحد؛ لغرض بلاغي بديع، أراد المتكلم من الخروج عما يقتضيه ظاهر الكلام.

ويرشدك علم المعاني إلى أن القصر قد ينحو فيه الأديب منحى شتى، كأن يتجه إلى القصر الإضافي رغبة في المبالغة، فيقول المفائل:

وما الدنيا سوى حِلْمٍ لذيذٍ تُنبِّهُهُ تَبَاشِيرُ الصَّبَاحِ

ويقول المتنبي:

هل الدهرُ إلَّا لَيْلَةٌ طال سَهْدها تَنَفَّسُ عَنْ يَوْمٍ أحمَّ عَصِيبِ

وقد يكون من مرامي القصر التعريضُ كقوله تعالى: (إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أَلُو الْأَلْبَابِ) [الزمر: ٩] إذ ليس الغرض من الآية الكريمة أن يعلم السامعون ظاهر معناها، ولكنها تعريض بالمشركين وأنهم لفرط عنادهم وغلبة الهوى عليهم في حكم من لا عقل له.

ويَهْدِيكَ علم المعاني إلى أن من أغراض الفصل في بعض أنواعه تقرير المعنى وتثبيتته في ذهن السامع، كما في الفصل لكمال الاتصال وشبهه.

ولعل في هذه الكلمة الموجزة مقنعاً في بيان ما لعلم المعاني من الأثر في بلاغة الكلام، وما يَمُدُّ به الناشئ في الأدب من أساليب، وما يرسم له من طُرُق لحسن تألفها واختيار الأحوال والمواطن التي تقال فيها. (١٩)

الحواشي:

- ١ — دلائل الإعجاز: ١٣٥ — ١٣٦.
- ٢ — الكشف: ١ / ١٨٨.
- ٣ — الحديث ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٨ / ١٦٠ وعزاه للطبراني.
- ٤ — الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ١٩ — ٢٠. وانظر الإتيان ٢ / ٦٠.
- ٥ — الدر المصون ٩ / ١٥٩.
- ٦ — انظر أوضح المسالك ٢ / ١٧٨.
- ٧ — همع الهوامع ٢ / ٦٠، وانظر الخزانة ٤ / ٢٩٥، وأمالى الشجري ١ / ٣٣٢.
- ٨ — المطول للتقازاني: ٢٤٦.
- ٩ — شرح شذور الذهب: ٩٠.
- ١٠ — الكتاب ١ / ٣٢٠.
- ١١ — شرح متممة الأجرومية ١ / ٣.
- ١٢ — المفردات: (شبه) ٢٥٤ والإتيان ٢ / ٥.
- ١٣ — البيان والتبيين ١ / ١٨٠.
- ١٤ — النحو العربي ٧٧.
- ١٥ — المطول: ٢٦.
- ١٦ — هو أبو يوسف يعقوب بن إسحق فيلسوف العرب، كان معاصراً للمأمون والمعتصم والمتوكل وله عندهم منزلة سامية، برع في الطب والفلسفة والحساب والمنطق والهندسة وطبائع الأعداد وعلم النجوم، نبغ وليس في المسلمين فيلسوف غيره، وحذا في تأليفه حذو أرسطو.

١٧ — الضاحية (من النخل): النخلة الظاهرة البارزة الخارجة عن أسوار المدينة والعمران.

البلع: النخل الراسخة عروقه في الأرض. البور: الأرض الخراب التي لا تزرع. المعامي: جمع معمي وهي الأرض المجهولة. أغفال الأرض: الأراضي التي لا أثر للعمارة فيها. الحلقة بسكون اللام: السلاح عاماً. الضامنة من النخل: ما كان داخلًا في العمارة وأطاف بها سور المدينة. المعين: الماء الجاري على وجه الأرض، وقيل: الماء العذب الكثير.

١٨ — لا تعدل سارحتكم: السارحة: الماشية، يريد أن ماشيتهم لا تصرف عن مرعى تريده. لا تعد فاردتكم: الفاردة: الزائدة على الفريضة، يقول: لا تضم فاردتكم إلى غيرها فتعد معها وتحسب.

١٩ — انظر البلاغة الواضحة: ٢٧٨ — ٢٨٠.

البحث العاشر

—

بلاغه الجملة

العربية

- الجملة بين الحذف والإثبات.
- تعدّد الجمل.
- المجاز في دلالات الجمل.
- بلاغة الكلام.
- التعقيد في الكلام.
- ضعف التأليف.
- الألفاظ والمعاني.
- المطابقة بين اللفظ والمعنى.
- المعنى ومعنى المعنى.

الجملة بين الحذف والإثبات

ذكر علماء البلاغة أنَّ الإيجاز والإطناب من أعظم أنواع البلاغة، حتى نقل صاحب سرّ الفصاحة عن بعضهم أنه قال: البلاغة: هي الإيجاز والإطناب، وقال الزمخشري:

كما أنه يجب على البليغ في مظانّ الإجمال أن يجمل ويوجز فكذلك الواجب عليه في موارد التفصيل أن يفصّل ويشبع، وجعل الجاحظ مدار البلاغة عند العرب على هذين القطبين فأنشد:

يرمون بالخطب الطّوال وتارةً وخي الملاحظ خيفة الرّقباء

أولاً – الإيجاز:

المعهود في أبحاث النحو أن يتعرّض النحويّون إلى أوجه الاختصار في مفردات العربية، فيبينون حذف المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول والحال وغيرها.

ومعرفة هذا الحذف لا تخفى على البلغاء الذين عرفوا أصول التراكيب العربية، وتقوها صناعةً، أمّا أن يتطرّق أسلوب الاختصار إلى حذف الجمل فهو – لاشك – بلاغة عظيمة وسرٌّ من أسرار اللغة وبيانها المعجز.

قال ابن هشام: ^(١) «الموضوع لتقوية الكلام لايناسبه الحذف»؛ فالحذف إنما هو للاختصار والإيجاز.

وقال الجرجاني في الحذف:

هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجنك أنطق ماتكون إذا لم تتطق، وأتم ماتكون بياناً إذا لم تبين، وهذه جملة قد تتكررها حتى تخبر، وتدفعها حتى تنظر... ^(٢)

ونكر الإمام ابنُ جني في الخصائص باباً في: (شجاعة العربية) قال فيه: (٣)
قد حذفت العربُ الجملةَ والمفرد والحركة، وليس شيء من ذلك
إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكلف علم الغيب في معرفته.

فأما الجملة فنحو قولهم في القسم: والله لأفعلن، وتالله لقد فعلت، وأصله:
أقسم بالله، فحذف الفعل والفاعل، وبقيت الحال — من الجار والجواب — دليلاً
على الجملة المحذوفة.

وكذلك الأفعال في الأمر والنهي والتَّحْضِيض، نحو قولك: زيداً، إذا أردت:
اضرب زيداً أو نحوَه، ومنه: إِيَّاكَ، إذا حذَرْتَه، أي: احفظ نفسك ولا تُضِعْهَا،
والطريقَ الطريقَ، وهلاً خيراً من ذلك.

وقد حُذِفَت الجملة من الخبر، نحو قولك: القرطاسَ والله، أي: أصاب
القرطاس. وخيرَ مقدّم، أي: قدِمْتَ خيرَ مقدّم.

وكذلك الشرط في نحو قوله: (الناس مجزيون بأفعالهم إن خيراً فخييراً وإن
شراً فشرّاً)، أي: إن فعل المرء خيراً جُزِيَ خيراً، وإن فعل شراً جُزِيَ شراً.

ونكر ابنُ جني حول حذف الجملة أن الفعل يُحذف والفاعل فيه، فإذا وقع
ذلك فهو حذف جملة، وذلك نحو: زيداً ضربته؛ لأنك أردت: ضربتُ زيداً، فلما
أضمرت (ضربت) فسَرْتَه بقولك ضربته، وكذلك قولك: أزيداً مررت به،
وقولهم: (المرء مقتول بما قُتل به إن سيفاً فسيّفاً، وإن خنجراً فخنجر)، أي: إن
كان الذي قُتل به سيفاً فالذي يُقتل به سيفٌ، فكان واسمها وإن لم تكن مستقلة
فإنها تعتد اعتداد الجملة.

قاعدة في حذف الجمل:

يجوز حذفُ جمل القسم والشرط والخبر مع صحة المعنى بدونها، إذا كان
الموضعُ الذي جاز فيه الحذف مستعملاً فيه ثبوت هذه الجمل، وفهم المعنى،
واستعملته العرب باطراد...

حذف المفرد أسهل من حذف الجملة:

ذكر ابن الشجري في قوله تعالى في مدح سليمان وأيوب: (نعم العبدُ) [ص: ٣٠] وأراد نعم العبد سليمان، ونعم العبد أيوب، ولكن المقصود بالمدح قد يحذف تخفيفاً إذا تقدم ذكره، وحذفه يقوّي قول من يرى رفعه بالابتداء، لأنك إن جعلته خبر مبتدأ مقدر كان الحذف واقعاً بجملة، وحذف المفرد أسهل من حذف الجملة. (٤)

حذف الكلام بجملته:

المشهور من بلاغة العربية حذف المفردات، وأما حذف الكلام بجملته فهو من أرقى البلاغة، وقد تتبع العلماء هذا الحذف فقالوا: يقع ذلك باطراد في مواضع:

أحدها: بعد حرف الجواب، وأحرف الجواب: نعم، لا، أجل، بلى، جَير، إن.

يقال: أقام زيد؟ فتقول: نعم، وألم يقم زيد؟ فتقول: نعم، إن صدقت النفي، وبلى، إن أبطلت النفي، ومن ذلك قول بعض الأغفال:
قالت: أراك هارباً للجور من هدة السلطان؟ قلت: جَير

ومن ذلك قوله:

قالوا: أخفت؟ فقلت: إن وخيفتي ما إن تزال منوطةً برجائي

فإنَّ (إنَّ) هنا بمعنى: نعم.

الثاني: بعد نعم وبئس إذا حذف المخصوص، وقيل: إنَّ الكلام جملتان نحو
(إنا وجدناه صابراً نعم العبدُ) [ص: ٤٤].

الثالث: بعد (إنَّ) الشرطية، كقوله:

قالت بنات العمِّ: يا سلمى وإن كان فقيراً مُعِماً؟ قالت: وإن

أي: وإن كان فقيراً مُعِماً رضيته.

الرابع: في قولهم افعَل هذا إمّالاً، أي: إن كنت لاتفعل غيره فافعله.

الخامس: في نحو:

إِنْ يَكُنْ طَبِيبٌ الدّالّ فلو في سالفِ الدهرِ والسّنينِ الخوالي

أي: إن كان عادتكَ الدّلال، فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك.^(٥)

وفي «إعراب القرآن» المنسوب للزّجاج:

«هذا بابٌ ماورد في التّنزيل من إضمار الجمل، قال: ولاشكّ أنّك قد عرفت الجمل، ألا ترى أنهم عزموا أنّ الجمل اثنتان: فعلية واسمية، وقد ورد القبيان في التّنزيل.

وذكر سيبويه إضمار الجمل في مواضع، من ذلك قوله: (العباد مجزيون بأعمالهم، إن خيراً فخير، وإن شراً فشر) أي: إن عملوا خيراً فالمجزيُّ به خير. ومثله: (هذا ولا زعمائك) أي: ولا أتوهم زعمائك.

ومن ذلك قوله عز وجل: (بسم الله الرحمن الرحيم) [الفاتحة: ١]. قال: التقدير: أبدأ باسم الله، أو: بدأت باسم الله، وأبدأ بسم الله أو بسم الله بدأت...

ومنه (وإذ قال ربُّك) [البقرة: ٣٠] أي: وانكر إذ قال ربك... وجميع (إذ) في التّنزيل أكثره على هذا...»

ثم ذكر شواهد عديدة حول حذف الجملة المعطوفة وإضمار جمل القول. وإضمار الجمل المحذوفة للاكتفاء، وإضمار جمل جواب لو، وإضمار الجمل الواقعة في جواب الشرط الجازم، وحذف جمل جواب لمّا...^(٦)

وقال ابن النقيب: المحذوفات على قسمين: جمل ومفردات.

أما الجمل فهي على قسمين: موجزة ومطولة؛ فالموجزة مثل قوله تعالى: (واللّٰمِي يَمْسَسُ مِنَ الْحَيْضِ مَنْ نَسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ، وَاللّٰمِي لَمْ يَحْضُنْ) [الطلاق: ٤]. تقديره: واللّٰمِي لَمْ يَحْضُنْ فَعِدَّتُهُنَّ كَذَلِكَ.

وأما الجمل المطولة فكقوله تعالى: (اذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ) [النمل: ٢٨]. فأعقبه بقوله حكايةً عنها: (قالت يا أيها الملأ إني ألقي إليّ كتابٌ

كريم) [النمل: ٢٩]. تقديره: فأخذ الكتاب فألقاه إليهم فرأته المرأة بلقيس وقرأته، وقالت: (يا أيها الملأ)...

ومن ذلك قوله تعالى: (يا يحيى خذ الكتاب بقوة وآتيناه الحكم صبياً) [مريم: ١٢] فيه محذوف مطول تقديره: فلما وُلِدَ يحيى ونشأ وترعرع قلنا له: يا يحيى خذ الكتاب بقوة.

ومن ذلك قوله تعالى: (أَقَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صدره للإسلام فهو على نور من ربه) [الزمر: ٢٢]. فيه محذوف تقديره: أَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صدره للإسلام كمن أَمْسَى قلبه وتركه على ظلمة من كفر؟، ودل على هذا المحذوف قوله تعالى: (فويل للفاضية قلوبهم من ذكر الله) [الزمر: ٢٢] وذلك في القرآن العظيم كثير جداً. (٧)

ثانياً: الإطناب

الإطناب في اللغة: يدور حول معنى الإطالة والإكثار والطول والكثرة والزيادة عن المعتاد^(٨).

والإطناب في اصطلاح البلاغيين: كَون الكلام زائداً عما يمكن أن يؤدي به من المعاني في معناد الفصحاء لفائدة تقصُّد.

ومن موارد الجمل المراد بها الإطناب ما جمع البسط والزيادة بتكثير الجمل وبسط المعاني واستعمال كلام طويل يغني عنه كلام قصير، كقوله تعالى: (إنَّ في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلَك التي تجري في البحر، بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون). [البقرة: ١٦٤].

أطنب في الآية أبلغ إطناب؛ لكون الخطاب مع النقلين، وفي كل عصر وحين، للعالم منهم والجاهل، والموافق منهم والمنافق.

ومن ذلك قوله تعالى: (الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به) [غافر: ٧]، فقوله: (ويؤمنون به) إطناب؛ لأن إيمان حملة العرش معلوم، وحسنه إظهار شرف الإيمان وترغيبه فيه..

ومنه: (وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة) [فصلت: ٦-٧]، وليس من
المشركين مَزَكٌ، والنكته فيه الحث للمؤمنين على أدائها والتحذير من المنع،
حيث جعل من أوصاف المشركين^(٩).

ومما يدخل في فلك الإطناب الاستقصاء، وهو أن يتناول المتكلم معنى
فيستقصيه، فيأتي بجميع عوارضه ولوازمه بعد أن يستقصي جميع أوصافه
الذاتية، بحيث لا يترك لمن يتناوله بعده فيه مقالاً.

وأبرز شواهد قوله تعالى: (أبوء أحدهم أن تكون له جنة من
نخيل وأعناب تجري من تحتها الأنهار له فيها من كل الثمرات
وأصابه الكبر وله ذرية ضعفاء فأصابها إعصار فيه نار فاحترقت كذلك يبين الله
لكم الآيات لعلكم تفكرون) [البقرة: ٢٦٦].

تعدد الجمل:

من البلاغة العربية في مبحث الإطناب تعدد الجمل التي لها محل من
الإعراب، والتي ليس لها محل، كالجمل الاستئنافية خاصة.

فمن تعدد الجمل الواقعة خبراً لمبتدأ قوله تعالى: (الرحمن علم القرآن خلق
الإنسان علمه البيان) [الرحمن: ١ - ٤]، نوالى ثلاث جمل: (علم القرآن)، خبر
أول، (خلق الإنسان) خبر ثان، (علمه البيان) خبر ثالث..

ومن تعدد جملة الصفة قول الشاعر:

ألا عمر ولّى مُستطاعَ رجوعه فيرأب ما أثأت يذ الغفلات

فجملة (ولّى) في محل نصب صفة أولى لعمر، والجملة الاسمية (مستطاع
رجوعه) في محل نصب صفة ثانية لعمر.

ومن تعدد جمل الحال قوله تعالى (ما يأتيهم من ذكر من ربهم
محدث إلا استمعوه وهم يلعبون) [الأنبياء: ٢] جملة (استمعوه) حال أول، (وهم
يلعبون) حال ثان.

المجاز في دلالات الجمل:

لبلاغة الجملة مفاهيمٌ عديدةٌ في مجال علم النحو وعلم البيان والمعاني، فالتركيب الصحيحة المستقيمة في ميزان النحو بلاغة، والألفة الثامة بين الألفاظ ومعانيها بلاغة، وما ينبث من الجمل من بديع المعاني، والصور الجميلة بلاغة، والموضوع الإنشائي المطابق لمقتضى الحال بلاغة.

ولا يتكامل تنوُّقنا البلاغي لنصوص الأديب العربي حتى نضع أيدينا على تركيب الجملة العربية، نتبين ارتباطها في سياق الكلام ونظم التعبير اللغوي، من خلال مسائل عديدة، منها ارتباط اللفظ بالمعنى، وجودة التأليف، ومنها الحديث عن المجاز، ومجاز المجاز، مما تكفل بدراسته أربابُ البلاغة، وقد بلغ من دقة تفكيرهم أنهم تتبعوا المعنى الحقيقي للكلمة فبينوا المراد منه، ونظروا إلى ما يوحيه اللفظ من معنى آخر وراء معناه الحقيقي، مما يُسمَّى الاستعارة والكناية والتورية، وينضوي تحت بحث عام هو المجاز، يحتاج فهمه إلى مزيد من الفكر، وذلك من خصائص العربية.

إن لغة العرب لها نسيج مميز، وسماتٌ معينة في تركيب جملها وأساليب الدلالة على المراد بها، فهي لغة تجعل القائل أو الكاتب يصل إلى عمق نفسه ونهاية شعوره؛ ليستخرج ما فيهما من فكر وإحساس، ويودعه ألفاظاً تتفق مع جلال الفكر وجمال الإحساس.

قال ابن النقيب: للمجاز حدٌّ في المفردات وحدٌّ في الجمل.

وحده في الجمل: هو كلُّ جملةٍ أخرجت الحكم المفاد بها عن موضعه في العقل بضربٍ من التأويل^(١٠).

بلاغة الكلام:

إن مصطلحات البلاغة التي تُطلق على الكلام متعددة، أهمها: أن الكلام لا يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه إلى لفظه، ولفظه معناه، ولا يكون أسبق إلى سمعك من معناه إلى قلبك، ومن هنا قولهم: كلام يَدْخُل في الآنِ بلا إذنٍ، وهذا مرتبط بالألفة بين اللفظ والمعنى وهو النظم؛ لأنه إذا كان النظم سَوِيًّا،

والتأليف مستقيماً، كان وصول المعنى إلى قلبك ثلّو وصول اللفظ إلى سمعك، وإذا كان على خلاف ما ينبغي وصل اللفظ إلى السمع وبقيت في المعنى تطلبه وتتعب فيه، وإذا أفرط الأمر في ذلك صار إلى التعقيد الذي قالوا: إنه يستهلك المعنى.

التعقيد في الكلام:

التعقيد: أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه؛ لخلل واقع إما في النظم: بأن يكون ترتيب الألفاظ لا على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو إيجاز، أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد.. وإما في الانتقال، أي: لا يكون ظاهر الدلالة على المراد؛ لخلل في انتقال الذهن من المعنى الأول بحسب اللغة إلى الثاني المقصود، وذلك الخلل يكون لإيراد اللوازم البعيدة المفترقة إلى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود.

نقل الجاحظ من صحيفة بشر بن المعتمر من تحبيره وتتميقه قوله: «فإنّ التوعرُ يُسلمك إلى التعقيد، والتعقيد هو الذي يستهلك معانيك، ويشين ألفاظك، ومن أراد معنى كريماً فليلتمس له لفظاً كريماً، فإنّ حقّ المعنى الشريف اللفظ الشريف، ومن حقهما أن تصونهما عما يفسدهما ويهجنهما..» وبين علاقة وثيقة متكافئة بين اللفظ والمعنى منها:

* أن يكون لفظك رشيّقاً عذباً، وفخماً سهلاً، ويكون معنك ظاهراً مكشوفاً، وقريباً معروفاً.

* مدار شرف المعنى على الصواب، وإحراز المنفعة مع موافقة الحال، وما يجب لكل مقام مقال.

* ينبغي أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينهما وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات.. يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات.

وتوسع بشر في بيان شروط اللفظ الصحيح وضوابط ذلك^(١٢).

ضعف التأليف:

ضعف التأليف: أن يكون تأليف أجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي المشتهر فيما بين معظم أصحابه، حتى يمتنع عند الجمهور، كالإضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى.

ومنه وصل الضميرين، وتقديم غير الأعراف، مع وجوب الفصل في نحو هذا، كقول المتنبّي:

خَلَّتِ الْبِلَادُ مِنَ الْغَزَالَةِ لَيْلَهَا فَأَعَاضَهَاكَ اللَّهُ كَيْ لَا تَحْزَنَا

(الغزالة: الشمس، يريد أن البلاد إذا خلت من الشمس ليلاً جعلك الله عوضاً منها). والصواب: أعاضاها الله إياك، أو أعاضكها الله..

ومنه نصب المضارع بلا ناصب نحو:

انظروا قبل تلوماني إلى طلل بين النقا والمنحنى

وحذف نون (يكن) في الجزم حين يليها ساكن، نحو:

لم يك الحق سوى أن هاجه رسم دار قد تعفت بالسّرر

الألفاظ والمعاني:

قال الجرجاني في (دلائل الإعجاز):

«إنّ الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة، وإنّ الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها أو ما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ»^(١٣).

وقال التفتازاني:

«الألفاظ قوالب المعاني، والقدرة على تأدية المعاني بعبارات مختلفة في الطول والقصر والتصرف في ذلك بحسب مناسبة المقامات، إنما هي من دأب البلغاء»^(١٤). وسبق إلى هذا المعنى الجرجاني فقال:

«إنّ اللفظ تبع للمعنى في النظم، وإنّ الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب

معانيها في النفس، وإنما لو خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتاً وأصداء حروف لما وقع في ضمير، ولا هجس في خاطر أن يجب فيها ترتيب ونظم، وأن يجعل لها أمكنة ومنازل، وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بتلك»^(١٥).

والنظم الذي يتوخاه عبد القاهر الجرجاني ليس في الألفاظ ولا في المعاني ولا في حركات الإعراب، وإنما في اتحاد أجزاء الكلام ودخول بعضها في بعض، وارتباط الثاني بالأول، كما يتضح في الوحدة الشاملة بين أجزاء الجملة، وبين الجملة والجملة في مجموعة من العلاقات المنظمة المتناسقة بين أطراف الكلام، وبعبارة أكثر إيجازاً النظم عند عبد القاهر هو: (الأسلوب) كما نسميه الآن^(١٦)، وكما يحلو لعبد القاهر أن يسميه: (توخي معاني النحو)، وهذا الرأي أعدل الآراء في وجوه إعجاز القرآن العظيم وبيان سببه، وهذا الرأي هو الذي مال إليه الحدائق من أهل الصنعة، وأخذ به الجمهور من العلماء.

المطابقة بين اللفظ والمعنى:

كلام العرب ينقسم ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مطابقة اللفظ لمعناه، وهذا الأكثر والأعلى.

القسم الثاني: أن يغلب اللفظ على المعنى، نحو قولهم: أظن أن تقوم، اتفق العرب والنحاة على صحتها وأبطل النحويون: أظن قيامك، ومعنى (أن تقوم): قيامك، وإنما جاز ذلك؛ لأن الظن لا يكتفي بكلمة واحدة، و(أن تقوم) كلمتان، وكأنك أتيت بما أصله المبتدأ والخبر الذي يلتقي بهما الظن، بخلاف (قيامك) فإنه كلمة واحدة في اللفظ، فهذا من تغليب اللفظ على المعنى.

والقسم الثالث: تغليب المعنى على اللفظ، كقولهم: (ليت شعري أبوك ما صنع؟). فغلب المعنى على اللفظ حين اختزل من ليت اسم المتكلم، ولم يظهر لـ(ليت) خبراً ولا يقال ذلك في أخوات ليت.

المطابقة بين اللفظ والمعنى في أساليب الاستفهام:

الأكثر في جواب الاستفهام بأسمائه، مطابقة اللفظ والمعنى، وقد يكتفى بالمعنى في الكلام الفصيح، فمن مطابقة اللفظ والمعنى قوله تعالى: (فمن ربكما يا موسى، قال: ربنا الذي أعطى) [طه: ٤٩ - ٥٠] و: (وما تلك بيمينك يا موسى قال: هي عصاي) [طه: ١٧ - ١٨] و: (قل لمن الأرض ومن فيها إن كنتم تعلمون سيقولون لله) [المؤمنون: ٨٤ - ٨٥] وكذا (سيقولون الله) بعد (قل من يرزقكم من السماء والأرض أمن يملك السمع والأبصار ومن يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ومن يدبر الأمر فسيقولون الله) [يونس: ٣١] وهي قراءة أبي عمرو.

ومن مطابقة المعنى وحده قوله تعالى: (سيقولون الله) بعد (من) الثانية والثالثة في قراءة غير أبي عمرو، وقوله: (قال بصرت بما لم يبصروا به) [طه: ٩٦] وقوله: (قال: ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك، قال أنا خير منه) [الأعراف: ١٢].

المعنى ومعنى المعنى:

للكلام من حيث دلالاته على المعنى اعتباران: من جهة دلالاته على المعنى الأصلي، ومن جهة دلالاته على المعنى التبعية الذي هو خادم للأصل. فالمعنى: معرفة الكلام من ظاهر التراكيب والعبارات، وفهمه من ظاهر الألفاظ والذي تصل إليه بغير وساطة^(١٨).

ومعنى المعنى: أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضى باب ذلك المعنى إلى معنى آخر.. فيه تشبيه أو كناية أو استعارة يقتضيه موضوعه في اللغة.

فإذا قلت: (هو كثير رماد القدر)، أو قلت: (طويل النجاد)، أو قلت في المرأة: (نؤوم الضحى)، فإنك في جميع ذلك لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ، ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره، ثم يعقل السامع من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال معنى ثانياً هو غرضك، كمعرفتك من كثير رماد القدر: أنه مضيف، ومن طويل النجاد: أنه طويل القامة.. ومن نؤوم

الضحى في المرأة: أنها مترفة مخدومة، لها من يكفيها أمرها.

وإذا عرفت هذه الجملة عرفت أن قول الخنساء في رثاء صخر:
يُنْكَرُنِي طُلُوعُ الشَّمْسِ صَخْرًا وَأُنْكَرُهُ لَكُلِّ غُرُوبِ شَمْسٍ

فيه المعنى الظاهر من الإشراق والغروب، وفيه معنى المعنى: أن لنا طلوع الشمس على بسالته وشجاعته وخروجه في هذا الوقت للحرب والغارة على الأعداء.. وبالمقابل لنا الغروب أنه كناية عن كرمه وجوده وأنه مضياف.

وكذلك تعلم من قوله: (بلغني أنك تقم رجلاً وتؤخر أخرى) أنه أراد: التردد في أمر ما، واختلاف العزم في الفعل وتركه.

قال الجرجاني: فالمعاني الأولى المفهومة من أنفس الألفاظ هي المعارض والوشي والزينة والحلي مما فيه تفخيم أمر اللفظ؛ ليجعل المعنى ينبل ويشرف.

والمعاني الثواني التي يؤمأ إليها بتلك المعاني هي التي تكسي تلك المعارض وتزيّن بذلك الوشي والحلي، على أن صور المعاني لا تتغير بنقلها من لفظ إلى لفظ حتى يكون هناك اتساع ومجاز، وحتى لا يراد من الألفاظ ظواهر ما وضعت له في اللغة، ولكن يُشار بمعانيها إلى معانٍ آخر^(١٩).

ومن بلاغة العربية ما يسمّى: مجاز المجاز، وهو أن يجعل المجاز المأخوذ عن الحقيقة بمثابة الحقيقة بالنسبة إلى مجاز آخر، فيتجاوز بالمجاز الأول عن الثاني لعلاقة بينهما، كقوله تعالى: (ولكن لا تواعدوهن سرّاً) [البقرة: ٢٣٥] فإنه مجاز عن مجاز، فإن الوطء تجوز عنه بالسرّ، لكونه لا يقع غالباً إلا في السرّ وتجوز به عن العقد، لأنه مسبّب عنه، فالمصحح للمجاز الأول الملازمة، والثاني السببية، والمعنى: لا تواعدوهن عقد نكاح.

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: (ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله) [المائدة: ٥] فإن قوله (لا إله إلا الله) مجاز عن تصديق القلب، بمدلول هذا اللفظ، والعلاقة

السببية؛ لأنَّ توحيد اللسان مسبَّبٌ عن توحيد الجنان، والتعبير بـ(لا إله إلا الله) عن الوجدانية من مجاز التعبير بالقول عن المقول فيه.

ومنه قوله تعالى: (يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوأتكم وريشاً) [الأعراف: ٢٦] فإن المنزل عليهم ليس هو نفس اللباس، بل الماء المنبت للزرع، المتخذ منه الغزل المنسوج منه اللباس^(٢٠).

ويُحكى أن سعيد بن جبير لما سأله الحجاج بن يوسف: ما تقول في؟ فقال: أقول «إنك قاسط عادل» فلم يَقْنِ له إلّا هو، فقال: إنه جعلني جائراً كافراً، وتلا قوله تعالى: (وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطّاباً) [الجن: ١٥] و: (ثم الذين كفروا يربهم يعدلون) [الأنعام: ١]^(٢١).

قال الراغب:

القَسْطُ: هو أن يأخذ قَسْطَ غيره، وذلك جَوْرٌ، والإقْساط: أن يُعْطى قَسْطَ غيره، وذلك إِنْصَافٌ، وكذلك قِيلَ: قَسَطَ الرجلُ إذا جَارَ، وأَقْسَطَ إذا عَدَلَ، قال تعالى: (وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطّاباً) [الجن: ١٥] وقال: (وأَقْسَطُوا إن الله يحبّ المقسطين) [الحجرات: ٩]^(٢٢).

وقوله تعالى: (يربهم يعدلون) [الأنعام: ١] أي: يجعلون له عديلاً، فصار كقوله: (هم به مشركون). [النحل: ١٠٠] وقيل: يعدلون بأفعاله عنه، وينسبونها إلى غيره. وقولهم: عدل عن الحق إذا جَارَ..^(٢٣)

ومن ذلك ما روي عن النبي شكت زوجها إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — فقد قالت له: يا أمير المؤمنين، إن زوجي يصوم النهار ويقوم الليل، وأنا أكره أن أشكوه، وهو يعمل بطاعة الله عزَّ وجل، فقال لها: نَعَمْ الزوجُ زوجك، فجعلت تكررُ عليه القول ويكرر عليها الجواب، فقال له كعب الأسدي: يا أمير المؤمنين هذه المرأة تشكو زوجها في مباحثته إيّاها عن فراشه، فقال عمر: كما فهمت فاقض بينهما.

وروي هذا الخبر على النحو الآتي:

«هو من خيار أهل الدنيا، يقوم الليل حتى الصباح، ويصوم النهار حتى

يمسي» ثم أدركها الحياء، فقالت: «جزاك الله خيراً فقد أحسنت إلينا»، فلما ولت قال كعب بن سور الأسدي: «يا أمير المؤمنين، لقد أبلغت في الشكوى إليك، فقال: وما اشتكت؟ قال: زوجها، قال: عليّ بهما، فقال لكعب: اقض بينهما. قال: أقضي وأنت شاهد؟ قال: إنك قد فطنت إلى ما لم أفطن له..(٢٤).

الحواشي:

- ١ - مغني اللبيب ٥٧.
- ٢ - دلائل الإعجاز ١١٢.
- ٣ - الخصائص ٣٦٠/٢ - ٤٤١.
- ٤ - أمالي ابن الشجري ١/ ٥٥.
- ٥ - مغني اللبيب ٨٥٢.
- ٦ - إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/ ١٩ - ٤٠.
- ٧ - مقدمة تفسير ابن النقيب ١٤٨ - ١٥٠.
- ٨ - البلاغة العربية ٢/ ٦٠.
- ٩ - الإتيان في علوم القرآن ٢/ ٦٣ - ٦٤.
- ١٠ - مقدمة ابن النقيب ص: ٢٣، ونهاية الإيجاز للرازي ١٧٣.
- ١١ - المطوّل للفتازاني ٢١.
- ١٢ - سر الفصاحة ٢٢٩، البيان والتبيين ٢/ ٥٢.
- ١٣ - دلائل الإعجاز ٣٨.
- ١٤ - المطوّل ٣٨٤.
- ١٥ - دلائل الإعجاز ٤٥.
- ١٦ - انظر القرآن إعجازه وبلاغته د. عبد القادر حسين ١١٢ - ١١٤.
- ١٧ - شواهد التوضيح لابن مالك ٣٨.
- ١٨ - الموافقات للشاطبي ٢/ ٧٢.
- ١٩ - دلال الإعجاز ٢٠٣ - ٢٠٤.
- ٢٠ - الإتيان ٢/ ٤١ - ٤٢.
- ٢١ - الدر المصون ٢/ ٦٧٠.
- ٢٢ - المفردات (قسط) ٤٠٣.
- ٢٣ - المفردات (عدل) ٣٢٦.
- ٢٤ - انظر الطرق الحكيمة لابن القيم ٢٥، أثر القرآن الكريم في اللغة العربية ص ١٢٥.

الخاتمة

لقد سعتُ في هذه الدراسة ما وسعني الجُهدُ إلى إبراز المبادئ الأساسية في الجملة العربية مستمداً مادة الدراسة من مظان كتب علم اللغة والنحو وعلم المعاني.

أقبلتُ على هذه الدراسة برغبة صادقة ولم آلُ جهداً في جمع كلِّ جزئية تتعلق بهذا البحث، ثم ترتيبها مع ما يناسبها في أفكار البحث، وما يتلاءم وطبيعة هذه الدراسة، لتخرج للناس كتاباً منهجياً فيه نواة الجملة العربية المشرقة، تُعرض ميسرة مقربةً إلى أذهان الدارسين، فتوفّر كثيراً من الطاقات والجهود الضائعة، وتعرض المادة النحوية بأسلوبٍ متطور، لم يُعهد في كتب السابقين، وإن قصرَ عما يتوقع منه فلا أقلَّ من أن أنبّه الأذهان إلى استئناف الجهود في هذا الحقل الغني بالحديث عن مبادئ الجملة العربية.

أرجو من القراء الكرام أن يفيدوا ويستمتعوا بما قدّمته من مباحث لغوية أصيلة، هدفها إبراز خصائص العربية في وجهٍ من وجوه أساليبها البيانية هو: الجملة العربية.

ولعلّ الدارس المنصف يجدُ في هذا الكتاب ما يشوقه إلى استكمال فكرة أو مناقشتها، أو يجد إمكان الزيادة على ما فيها بشرح أو تعليق أو اقتناص شاردة، أو إبداء الرأي؛ فإنه بحثٌ ما يزال في حاجةٍ إلى المتابعة بالعناية والتسديد، وهو خطوة أولى لدرس معالم الجملة العربية وقفت موقف من وضّح طريقها فعزم وصمّم ومضى..

أرجو أن يكون فيه توجية نافع لخير اللغة العربية، لغة القرآن:
كلُّ وجود بما لديه فما الندى وفقاً على مَنْ يجزلون عطاء
لا تنهضُ الأوطانُ من كبواتها إلّا على أيدي تفيض سخاء

وَأَسْأَلُ اللَّهَ عِزًّا وَجَلًّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الْبَحْثُ خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَأَنْ يُسَدِّدَ
الْجُهْدَ، وَيَهْدِيَ الْخَطَا، وَأَنْ يَقْبَلَهُ بِالرِّضَا، عَنْ صَوَابِ مَا أَصْبَتُ، وَبِالصَّحِّحِ عَنْ
خَطَا مَا أَخْطَأْتُ وَهُوَ — سُبْحَانَهُ — وَلِيُّ التَّوْفِيقِ، وَمَا شَاءَ اللَّهُ — جَلَّ جَلَالُهُ —
أَنْ يَصِحَّ فَهُوَ صَحِيحٌ، وَأَمَّا الزَّيْدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمَكُثُ فِي
الْأَرْضِ.

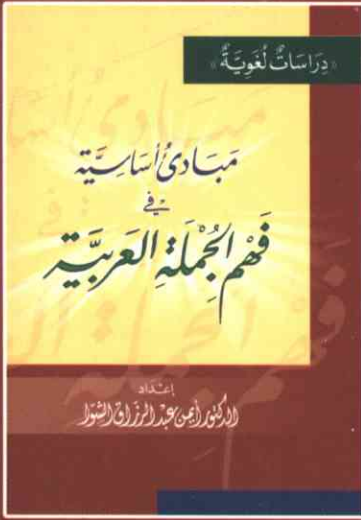
دمشق في ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م

الدكتور

أيمن الشوا

مَسْرَدُ الأَبْحَاثِ

- ٥ البحث الأول: أهمية دراسة الجملة العربية.
- ١٩ البحث الثاني: معنى التأليف والتركيب في العربية.
- ٣٤ البحث الثالث: دلالة الجملة في سياق الكلام.
- ٤٥ البحث الرابع: دراسة الجملة في التراث النحوي.
- ٥٨ البحث الخامس: أقسام الجملة عند النحويين.
- ٨٥ البحث السادس: ملامح إعراب الجمل عند سيبويه والمبرد.
- ١٢٤ البحث السابع: ارتباط حروف المعاني بالجمل.
- ١٦٩ البحث الثامن: الحديث عن أقسام الجمل نظاماً.
- ١٧٩ البحث التاسع: الجملة بين علمي النحو والمعاني.
- ٢٠٢ البحث العاشر: من بلاغة الجملة العربية.



هذا الكتاب

مبادئ أساسية لفهم الجملة العربية ،
في رحاب علم اللغة والنحو والمعاني
والتفسير .

قال الإمام الفيروز أبادي وهو يتحدث
عن الجمال : وأعتبر من هذه المادة معنى
الكثرة، فقليل لكل جماعة غير منفصلة :
جُملة ، فالجملة من الجمال وحديث
الجمال يطول ، وكلما طال ازداد حسناً
كالجمال نفسه .

ومن الأمور المؤكدة في الدراسة اللغوية
البنوية اليوم تخصص النحو بدراسة
الجملة، وذلك باعتبار هذا النحو أفضل
نموذج نحوي في الوقت الراهن .

فجاء هذا الكتاب يلبي حاجة الباحثين
لفهم الجملة وتدبر أسرارها ، ابتداءً من
علم النحو وانتهاءً بعلم البلاغة ، وهو
ذخيرة ثمينة للمكتبة العربية .

الناشر



دمشق - سوريا - حلبوني

شارع مسلم البارودي - بناء فندق سلطان

تلفاكس: ٢٢٣٩٠٣١ - ص.ب. ٥٩٥٧

E-mail: iqraa@scs-net.org